مركز المعلومات والتأهيل
لحقوق الإنسان

الديمقراطية المحلية في اليمن

خطوات أولى نحو حكم محلي كامل الصلاحيات

تم إعداد هذا التقرير ضمن فعاليات مشروع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات
بتمويل من الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID)

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان
الجمهورية اليمنية - تعز
ت : ٠٩٦٧٤٢١٦٢٧٧.. ف : ٠٩٦٧٤٢١٦٢٧٩..
البريد الإلكتروني: hritc@y.net.ye موقعنا على شبكة الانترنت: www.hritc.org

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA)
Stockholm ٣٤ ١٠٣ – SE
Sweden
هاتف: +٤٦-٨-٦٩٨ ٣٧ ٠٠ فاكس: +٤٦-٨-٢٠ ٢٤ ٢٢
البريد الإلكتروني : info@idea.int – إنترنت: www.idea.int

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC)
Yemen
هاتف : ٤٢١٦٢٧٧ ٠٠٩٦٧– فاكس ٠٩٦٧٤٢١٦٢٧٩
البريدالإلكتروني : hritc@y.net.ye موقعنا على الشبكة : www.hritc.org

لا يعبر هذا التقرير عن أية مواقف أو مصالح وطنية أو سياسية أياً كانت. كما ولا تعبر بالضرورة الآراء، أو وجهات النظر، أو الاستنتاجات أو الاقتراحات الواردة في هذا الكتاب عن وجهات نظر المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA)، أو مجلس إدارتها أو الدول الأعضاء فيها، أو وجهات نظر مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، أو وجهات نظر الحكومة الأسبانية الممولة له من خلال الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

تم إعداد هذا التقرير ضمن فعاليات المشروع المشترك بين المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ومركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان حول تقييم الديمقراطية المحلية في (اليمن). ولقد تم المشروع بتمويل مشكور من قبل الوكالة الأسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية (AECID).

حزيران/يونيو ٢٠٠٩
رقم الإيداع : ٥٨٧

التقرير الوطني الخاص بالديمقراطية المحلية في اليمن

أبريل ٢٠٠٩م

فريق العمل بالتقرير :

تعز :

- د. عائدة محمد العريقي
- أ. أمة الرحمن جحاف
- أ. أحمد عبدالكريم الشراعي
- أ. عبد الملك أمين
- د. محمود أحمد صبر

عدن :

- أ. مبارك سالمين مبارك
- أ. شوقي شفيق
- أ. مازن السقاف
- أ. كريمة مرشد
- أ. كروان الشرجبي

حضرموت :

- أ. متعب مبارك بازياد
- أ. خالد عمر بلفاس
- أ. جمال خميس بن غانم
- د. مبخوت مبروك البريكي
- أ. سعيد أحمد بن إسحاق
- أ. فاطمة سعيد الشعيبي

صنعاء :

- أ. جازم سيف الصوفي
- أ. بركان جابر الأغبري
- أ. نادية مرعي
- أ. سام محمد القاولي
- أ. صادق يحيى القديمي
- أ. منير أحمد السقاف

تحرير المحامي / غازي عبدالرحمن السامعي

المحتويات

- تمهيد ٧
- الديمقراطية المحلية في اليمن « ملخص عام » ٩
- تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي ١٧
- تقييم الديمقراطية المحلية في اليمن ٢٤

الفصل الأول : الإطار العام للجمهورية اليمنية

- أولاً : الجغرافيا والمكونات المتعلقة بها ٣١
- ثانيا: الديمغرافيا التركيبية والعلاقات الاجتماعية /النوع السكاني (الوقائع) ٣٦
- ثالثاً: القاعدة السوسيو /اقتصادية- المالية البلدية ٤٤
- رابعاً: الإنماء والمؤشرات الاجتماعية ٥٧

الفصل الثاني : الديمقراطية التمثيلية

- أولاً : الإطار الوطني القانوني ٦٥
- ثانياً : النظام الانتخابي وأداؤه ٧٢
- ثالثاً : نظام الأحزاب السياسية ٧٥
- رابعاً : المسؤولون المحليون المنتخبون ٨٧
- خامساً : إدارة الانتخابات ٩٤
- سادساً: مشاركة الناخبين ٩٨
- سابعاً : رأي المواطن بالديمقراطية والأحزاب السياسية والخدمات المقدمة والوضع الاقتصادي ١٠١

الفصل الثالث : الديمقراطية التفاعلية

- أولاً : السلطات المحلية والديمقراطية التفاعلية ١٠٧
- ثانياً : المجتمع المدني ، القطاع الخاص ، المجموعة الدولية ووسائل الإعلام ١١٠

- ثالثاً: أشكال ووسائل التواصل مع جمهور المواطنين ١١٥

الفصل الرابع : الاستنتاجات والتوصيات

- الاستنتاجات العامة ١٢٧

التوصيات :

- أولاً : على المدى القصير ١٣٢
- ثانياً : على المدى المتوسط ١٣٣
- ثالثاً : على المدى المتوسط والطويل ١٣٥

المراجع والملحقات

المراجع ١٣٩

الملاحق :

- ملحق رقم (١) : فريق التقييم وأعضائه ١٤٠
- ملحق رقم (٢) : لمحة عامة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات ١٤٤
- ملحق رقم (٣) : لمحة عامة حول مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان ١٤٦
- ملحق رقم (٤) : عينات المستهدفين في البحث والتقييم /مديرية القاهرة -تعز ١٤٨
- ملحق رقم (٥) : عينة المستطلع آراءهم في التقييم /مديرية المكلا -حضرموت ١٤٩
- ملحق رقم (٦) : نموذج من اللقاءات والمقابلات والاجتماعات التي قام بها فريق التقييم ١٥٠
- ملحق رقم (٧) : لقاءات ١٥٢
- ملحق رقم (٨) : خريطة الجمهورية اليمنية ١٥٦
- ملحق رقم (٨) : الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية المسجلة في شؤون الاحزاب ١٥٧

تمهيـــــد

إن التقرير الوطني للديمقراطية المحلية في اليمن والذي يحويه هذا الكتاب هو نتاج لعمل جاد ومتميز لفريق من الباحثين الرئيسين والميدانين وفريق مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC) من خلال برنامج (تقييم الديمقراطية المحلية في الوطن العربي) والذي تنفذه المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (IDEA) في أربع دول عربية.

لقد جاء هذا الكتاب بعد جهد كبير بذله فريق العمل خلال أربعة أشهر من العمل الميداني واللقاءات لتطبيق منهجية علمية كانت المؤسسة الدولية قد اقترحتها ودربت عليها فريق من الباحثين الرئيسين والميدانين ولقد كان للقاءات والمناقشات وجلسات العصف الفكري والتنقيح والمراجعة التي أخذت الكثير من الوقت الأثر الكبير في إخراج التقرير بصيغته النهائية التي هي بين أيديكم ألان.

إن تقرير الديمقراطية المحلية جاء ليقدم صورة واقعية للديمقراطية المحلية في اليمن وليشخص مواطن القوة والضعف فيها وليقدم التوصيات التي ترمي إلى تطوير وتعزيز العمل الديمقراطي ومؤسساته من أجل تحقيق تنمية أفضل وأكثر استدامة تحاكي احتياجات المجتمع المحلي وذلك من خلال تطبيق عملية التقييم في أربع مديريات تتبع أربع محافظات وهي مديرية معين في أمانة العاصمة صنعاء، ومديرية المكلا في محافظة حضرموت، ومديرية الشيخ عثمان في محافظة عدن، ومديرية القاهرة في محافظة تعز.

ومن المهم الإشارة هنا إلى مؤتمر الديمقراطية المحلية الذي عقد في ٢٦ فبراير٢٠٠٩م في العاصمة صنعاء لمناقشة مسودة هذا التقرير حيث كان للحضور النوعي والمتميز الأثر الكبير في تنقيح التقرير وتقديم الكثير من الملاحظات الهامة والقيمة التي أثرت مادته، وهنا لابد من الشكر

للأستاذ/عبد العزيز عبد الغني رئيس مجلس الشورى الذي رعى أعمال المؤتمر ولكل السادة والسيدات الذين شاركوا معنا في ذلك المؤتمر والشكر موصول لمدراء عموم المديريات ولأمناء عموم المجالس المحلية التي تم تنفيذ عملية التقييم فيها ولكل من ساهم بشكل أو بآخر في إخراج التقرير بصيغته الحالية ونخص بالذكر السيد/ أمين المقطري وكيل وزارة الإدارة المحلية الذي لم يبخل بالآراء القيمة والملاحظات الهامة والإضافات المتميزة على التقرير والشكر موصول لقادة وأعضاء فرق البحث في المديريات الأربع الذي ما كان لهذا التقرير أن يكون إلا بتقاريرهم المحلية .

كما لا يفوتنا هنا أن نعرب عن عميق شكرنا وتقديرنا للأستاذ والصديق العزيز / أيمن أيوب منسق مشروع الديمقراطية المحلية والذي عمل معنا خطوة بخطوة في هذا البرنامج وقدم كل ما لديه من آراء ومقترحات وملاحظات تقييميه على التقرير.

أسرة مركز المعلومات والتأهيل

لحقوق الإنسان

الديمقراطية المحلية في اليمن

ملَخص عام :

يتناول هذا التقرير واقع الديمقراطية المحلية في اليمن، من خلال نتائج أربع دراسات ميدانية اجريت خلال الفترة (أغسطس - نوفمبر٢٠٠٨م) على أربع مديريات في محافظات مختلفة، تتنوع من حيث الموقع الجغرافي والمستوى الإقتصادي والاجتماعي ، وتعد تلك المديريات عينة تعكس ممارسة الديمقراطية المحلية في اليمن وهي مديرية معين في أمانة العاصمة صنعاء، ومديرية المكلا في محافظة حضرموت، ومديرية الشيخ عثمان في محافظة عدن، ومديرية القاهرة في محافظة تعز .

ويشمل التقرير في اجزائه المختلفة لمحة عن اليمن وموقعه، وكذا الاطار القانوني والانتخابي المعمول به في اليمن، حيث يعد نظام الفائز الأول هو المعمول به حالياً وتحظى الأحزاب الكبيرة بالأفضلية من حيث حصد أغلبية المقاعد بحسب رأي أغلبية من تم الالتقاء بهم .

يتناول هذا التقرير واقع الديمقراطية المحلية في اليمن، من خلال نتائج أربع دراسات ميدانية اجريت خلال الفترة (أغسطس - نوفمبر٢٠٠٨م) على أربع مديريات في محافظات مختلفة .

ويستعرض التقرير الانتخابات في اليمن، حيث أنتهجت اليمن بعد العام ١٩٩٠م (قيام دولة الوحدة بين شطري اليمن الجنوب والشمال) مبدأ التعددية السياسية، والنظام الديمقراطي كطريق لإدراة شؤون البلد وتجرى انتخابات رئاسية وبرلمانية ومحلية ، ومؤخراً تمت انتخابات لمحافظي المحافظات كخطوة أولى لانتخابات مديري المديريات . وحاليا يدور جدل سياسي كبير بين الحزب الحاكم (المؤتمرالشعبي العام) من جهة وأحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) من جهة أخرى حول النظام الانتخابي، حيث تدعو أحزاب المعارضة إلى إلغاء نظام الفائز الاول واعتماد

نظام القائمة النسبية كونه النظام الذي يعمل على تمثيل افضل لمختلف الاحزاب من وجهة نظر تلك الاحزاب .

ويتناول التقرير نظام الأحزاب السياسية ، فبعد تحقيق الوحدة اليمنية في العام ٩٠م صدر قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية وهو القانون الذي ينظم انشاء وتشكيل الاحزاب وكل ما يتعلق بهذا الشأن وتشكلت العديد من الاحزاب وبدأت تمارس نشاطها بشكل قانوني وفقا لما كفله الدستور والقوانين النافذة ، ويبلغ عدد الأحزاب المتواجدة في الساحة السياسية بصفة قانونية (٢٢) حزباً وتنظيماً سياسياً تشارك فعلياً في الفعاليات الانتخابية لكن أبرزها حزب المؤتمر الشعبي العام - (الحزب الحاكم) وأحزاب اللقاء المشترك (تكتل المعارضة) الذي يضم عدد من الاحزاب ذات الايديولوجيات المختلفة واهمها الحزب الاشتراكي اليمني - (يساري) والتجمع اليمني للأصلاح (إسلامي) والوحدوي الشعبي الناصري (قومي).

كما يعرض التقرير مسألة المشاركة السياسية للمرأة . فللمرأة حضور متميز في الساحة اليمنية، وهذا الحضورفي كثير من الاوقات لا يرقى الى مستوى الطموح الذي تنشده المرأة او بعض التوجهات لدى بعض الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة ، وباستطلاع عابر لمشاركة المرأة السياسية سنجد ان هناك تراجع ففي العام ١٩٩٠م كان عدد النساء في البرلمان إحدى عشر وتراجع الرقم ليصل في انتخابات ٢٠٠٣م لأمراة واحدة فقط . وتجدر الإشارة الى أن هناك جدلاً وحراكاً بشأن تخصيص مقاعد معينة للنساء (نظام الكوتا) . أما فيما يخص الانتخابات المحلية فلقد بلغ عدد المرشحات لانتخابات المجالس المحلية للمحافظات ٢٠٠٦م (٢٢)مرشحة و(١٢٥) مرشحة لانتخابات المجالس المحلية للمديريات ، وقد فازت في تلك الانتخابات ٧ للمحافظات و٣١ للمديريات. أما فيما يخص المواقع القيادية في اليمن فقد تولت المرأة وتقلدت العديد من المناصب حتى شغلت وزارتين في

أخر تشكيل حكومي أما نسبة حضورها في الهيئات القيادية العليا للأحزاب فتمثل ٢٪ إذ أن عددهن (٢٥٩) من إجمالي (١٢٩٧٥) عضواً قيادياً في جميع الأحزاب وحدث تطور في عدد العضوات بعد عام ٢٠٠٢ فمثلاً زادت مشاركة المرأة في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام من (١) إلى (٤) نساء. هناك وامرأة تشغل منصب أمين عام مساعد، وفي الحزب الاشتراكي اليمني توجد أمراتين في الامانة العامة وثلاث في المكتب السياسي وخمسة وثلاتين امراة في اللجنة المركزية. وارتفعت نسبة المشاركة في مجلس شورى حزب الإصلاح من (٦) عضوات إلى (١٢) عضوة في أخر مؤتمر للحزب ٢٠٠٧ وكذلك ارتفعت المشاركة في التنظيم الوحدوي الناصري من ٤- إلى ٨ في اللجنة المركزية من بينها عضوة في الأمانة العامة .. لتصبح النسبة ٢,١٢٪ وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم تواجدها في الأحزاب .

من المهم الأشارة هنا الى ان اللجنة العليا للأنتخابات- والشروط التي ينبغي توافرها في أعضائها- هي إحدى محاور الأزمة السياسية بين أطراف المعادلة السياسية المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) وأحزاب اللقاء المشترك (المعارضة) .

ويتناول التقرير كذلك الإدارة الإنتخابية ، فبحسب القانون فإن اللجنة العليا للأنتخابات والاستفتاء هي المسئولة عن إدارة الانتخابات. حيث يتم انتخاب أعضائها من قبل مجلس النواب ويصدر بها قرار من رئيس الجمهورية ويشترط فيها الاستقلالية لضمان الحيادية وهي بدورها تشكل اللجان الإشرافية في المحافظات واللجان الأساسية والفرعية ولجان الاقتراع في الدوائر والمراكز الانتخابية وفقاً للقانون الذي منحها الصلاحيات لتشكيل اللجان والإشراف عليها ومراقبتها .

ومن المهم الأشارة هنا الى ان اللجنة العليا للأنتخابات - والشروط التي ينبغي توافرها في أعضائها- هي إحدى محاور الأزمة السياسية بين أطراف المعادلة السياسية المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) وأحزاب اللقاء المشترك

(المعارضة)، حيث حدثت العديد من مراحل التفاوض بين أطراف المعادلة بهذا الخصوص وكان قد تم الاتفاق على ان يتم تشكيلها من القضاة المشهود لهم بالنزاهة ، لكن وعلى الرغم من ذلك تم تشكيل اللجنة ومعظم أعضائها هم من الطاقم السابق في اللجنة وهو الامر الذي ادخل الحالة السياسية في البلد في ممر خطير صار التهديد للديمقراطية معه واضحاً حيث هددت أحزاب اللقاء المشترك (المعارضة) بمقاطعة الانتخابات النيابية التي كانت مقررة في أبريل ٢٠٠٩م ، بعد ان قاطعت اللجان الانتخابية التي نفذت مرحلة القيد والتسجيل، الأمر الذي أدى بدوره إلى تأجيل تلك الانتخابات وتمديد فترة البرلمان الحالي لسنتين .

كما يتناول التقرير أيضا تشكيل المجلس المحلي ، فللمجلس المحلي للمديرية رئيس وأمين عام ، الثاني يُنتخب من بين أعضاء المجلس بينما الاول (رئيس غير منتخب لمجلس منتخب) يتم تعيينه بقرار من رئيس الوزراء بناءاً على ترشيح من وزيرالادراة المحلية ، وقد حدد القانون الشروط القانونية لتعيين رئيس المجلس وفقاً للمادة (٨٣) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ والمادة (٧٢) من اللائحة التنفيذية للقانون .

وللمجلس المحلي صلاحيات تتعلق بمراقبة المكاتب التنفيذية، فالمجلس هو المسئوول عن الرقابة والإشراف على سير عمل المكاتب التنفيذية، وله حق المساءلة والمحاسبة لمديري الأجهزة التنفيذية وسحب الثقة منهم طبقاً للقانون واللائحة . وتلتزم الهيئة الإدارية للمجلس بتقديم تقرير تفصيلي للمجلس في فترات انعقاده حول سير عمل تلك الأجهزة التنفيذية موضحاً الجوانب الايجابية والسلبية وطبيعة الإجراءات المتخذة حيالها، كما أن المجلس يتمتع بقدرات للتحقيق والحصول على المعلومات حول عمل الاجهزة التنفيذية من خلال التقارير الشهرية وتقارير اللجان المتخصصة واللجان التي يشكلها المجلس المحلي للنزول الميداني للإطلاع على سير الأعمال الخدمية .

وتجدر الاشارة الى ان المجالس المحلية تمتلك صلاحيات الرقابة على تنفيذ سياسات التوظيف للعاملين في وحدات الادارة المحلية في حين أن تنفيذ سياسات التوظيف من أختصاص مكتب الخدمة المدنية بالمحافظة ، وهذا المكتب يعمل تحت اشراف ورقابة المجلس المحلي للمحافظة ، كما أنه يخضع لرقابة وزارة الخدمة المدنية في ادائه لمهامه. وبحسب قانون السلطة المحلية فان مدير عام المديرية هو الرئيس المباشر لجميع الموظفين المدنيين العاملين في نطاق المديرية من حيث ادائهم لواجباتهم ومهامهم الوظيفية وله سلطة اقتراح تعيينهم ونقلهم وترقيتهم وكذا سلطة احالتهم للتحقيق والتأديب وتطبيق الجزاءات الإدارية عليهم وفقاً لاحكام القوانين والأنظمة النافذة (المادة ٨٩ من القانون) ، أما سلطة التعيين للموظفين في نطاق المحافظة فانها من حق المحافظ وفقاً لحكم المادة (٤٣) من القانون .

ويعرض التقرير الشراكة والتعاون بين المسؤولين المحليين ومنظمات المجتمع المدني ، وقيادات الأحزاب والقطاع الخاص ، ويشير التقرير إلى ضعف حضور منظمات المجتمع المدني في ميدان الشراكة مع السلطة المحلية ، وخاصة في ميدان تصميم السياسات وتقييم تنفيذها، وهو الامر الذي يؤدي إلى أن انفراد إدارة السلطة المحلية بصنع القرار بعيداً عن مبدأ الشراكة الوطنية، أما بالنسبة لحالات الشراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص بهدف المساهمة في توفير بعض الخدمات أو الاستجابة لاحتياجات المواطنين فليس هناك شراكة بالمعنى الحقيقي الدائم .

يعرض التقرير الشراكة والتعاون بين المسؤولين المحليين ومنظمات المجتمع المدني ، وقيادات الأحزاب والقطاع الخاص ، ويشير التقرير إلى ضعف حضور منظمات المجتمع المدني في ميدان الشراكة مع السلطة المحلية ، وخاصة في ميدان تصميم السياسات وتقييم تنفيذها .

كما يعرض التقرير دور وسائل الإعلام، ووفقاً لما أوردته صحيفة الجمهورية الرسمية (ملحق الديمقراطية ٥ يونيو ٢٠٠٨م) فأن عدد

وسائل الاعلام المقروء ١٦٢ ويمكن تقسيمها الى ثلاث فئات : صحف تديرها الدولة وأهمها (الثورة - الجمهورية -١٤ أكتوبر) وصحف حزبية وصحف أهلية مستقلة، بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون الوطنيين الرسميين حيث لا يسمح القانون بامتلاك وسائل اعلام مرئية او مسموعة. وما من شك فإن لهذه الوسائل دوراً توعوياً كبيراً إذا ما أخذت على عاتقها مسئولية نشر الوعي الديمقراطي ، وفي الواقع فأن هناك بعض الصحف التي تخصص مساحةً في صفحاتها لنشر شكاوى المواطنين وهمومهم وهو الامر الذي يتم التجاوب معه أحياناً من قبل الجهات ذات العلاقة ، كما انها تقوم كذلك بالتفاعل مع السلطة المحلية من خلال نشر بعض التقارير حول أنشطة المجلس والمشاريع التي يتم تنفيذها وكذا الصعوبات التي تواجهها .

وأخيراً يرصد التقرير أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسات الميدانية للفرق المختلفة وكذا بعض التوصيات. فعلى الرغم من اقتصار التقييم على اربع مديريات فإن اليمن تتميز باختلاف المستوى الاقتصادي والتعليمي للمواطنين وكذا معدلات الدخل وهذا الامر يؤدي الى اختلاف مستويات المعيشة ، كما أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً للبطالة وهو الامر الذي يفاقم من حالة الفقر ، كما تبين ان هناك ضعفاً ملحوظاً في مجال التعليم ، ومن المهم الاشارة الى وجود تشريعات انتخابية لكنها بحاجة لمزيد من التطوير والتحديث خاصة فيما يتعلق باعتماد نظام الفائز الاول وهو ما يعطي فرصة أكبر لنجاح الاحزاب الكبيرة على حساب الاحزاب الصغيرة والمستقلة بحسب أراء بعض من تم الالتقاء بهم أثناء التقييم، وكذا الحال فيما يتعلق بتعيين رئيس المجلس المحلي للمديرية حيث اوضح الكثير ممن تم الألتقاء بهم سواءً من اعضاء المجالس المحلية او المواطنين او من ممثلي الاحزاب بان تعيين رئيس للمجلس المحلي للمديرية بدلاً من انتخابه يسبب فجوة بينه وبين اعضاء المجلس المنتخبين . كما اتضح ايضاً وجود ضعف فيما

يخص أنفتاح المجالس المحلية على المواطنين حيث لا توجد نظم وإجراءات لاستقبال شكاوى المواطنين المتعلقة بالخدمات وغيرها . وفيما يخص الموازنات وخطط التنمية المحلية فهي لا تزال جزءاً من الموازنة العامة للدولة، وتسري عليها ذات القواعد القانونية وهو الامر الذي يتتطلب إعادة نظر خاصة ونحن نتحدث عن حكم محلي يفترض أن يكون واسع الصلاحيات؛ ولابد من إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد الخطط التنموية المحلية بحيث تتاح لهم الفرصة في طرح احتياجاتهم من مشاريع التنمية والخدمات .

أوصى التقرير بعدد من الامور يمكن ان تساهم في حل بعض نقاط الضعف التي تم التوصل اليها من خلال عملية التقييم ومن اهمها :

- إيجاد شراكة مجتمعية حقيقية بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني تهدف الى التخفيف من الفقر والبطالة .
- تنمية الموارد المالية المحلية، ووضع آليات لتحصيل كافة الأوعية الايرادية لتغطية تنفيذ مشاريع البنى التحتية .
- تفاعل قيادة السلطة المحلية لمحاربة الفساد والحد من انتشاره بالتعاون مع الجهات المختصة .
- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف إعادة تأهيل المعلمين وتحسين العملية التعليمية .
- ضرورة المعالجة القانونية لتداخل حدود بعض الدوائر الانتخابية النيابية والمحلية .
- استحداث نص قانوني بشأن زيادة تمثيل النساء والمستقلين في المجالس المنتخبة .
- صياغة نص قانوني يتضمن تمثيل الاحزاب الرئيسية في اللجنة العليا للانتخابات.

- ضرورة الاسراع في صياغة قانون جديد للحكم المحلي يمنح صلاحيات واسعة لوحدات الحكم المحلي ويكفل انتخاب المحافظ ومدير عام المديرية .
- بناء قاعدة بيانات معلوماتية عن المديريات يسهل الرجوع اليها عند الحاجة بشفافية ، وتسهيل حصول المواطنين على المعلومات والاطلاع عليها للإستفادة منها في كافة المجالات .
- قيام السلطة المحلية بوضع خطة للتواصل مع المواطنين والتنسيق مع وسائل الاعلام المحلية وتنفيذ برامج تهتم بقضايا ومشاكل المواطنين .
- تعزيز العمل في مجال الدورات التدريبية وورش العمل ، وتزويد أعضاء المجالس المحلية بالأدلة بصورة تمكنهم من ممارسة أدوارهم الرقابية في إطار مجالسهم المحلية ومديرياتهم .

تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي

١ . مشروع التقييم: لمحة عامة:

تنطلق المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) في نشاطها لدعم الديمقراطية حول العالم من إيمانها المطلق بأنه لا يمكن ترسيخ الديمقراطية وتحقيق شروط الاستدامة لها- دون أن تبقى عرضةً للانتكاس- إلا إذا نبعت من داخل المجتمعات المحلية، واستندت في نظمها، وأطرها وطرق عملها إلى القيم والمفاهيم والثقافة الخاصة بكل مجتمع، ونمت بما يتناسب مع واقعه وظروف نموه. وعليه، يتمثل الهدف الأعلى للمؤسسة في الإسهام بتطوير وتوطيد الممارسات والثقافة الديمقراطية، من خلال القيام بدور الداعم لتمكين المعنيين المحليين ومؤسساتهم، وتوفير الأدوات والإرشادات المساعدة لهم، للعمل على تصميم نظمهم وعملياتهم الديمقراطية بما يتلاءم مع واقعهم وقيمهم وثقافة مجتمعاتهم.

من هذا المنطلق، وطالما أن عملية بناء الديمقراطية المستدامة لا بد وأن تبدأ بمحاولة لتحديد الاحتياجات والأولويات والرؤى المحلية/الوطنية، قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، -وعملاً على تطبيق ذلك المبدأ على أرض الواقع- بتطوير أداةٍ ومنهجية لتقييم الديمقراطية على مختلف مستوياتها، الوطنية والمحلية، تقوم على أساس التقييم الذاتي لواقع الأمور من قبل من هم أدرى بظروف مجتمعاتهم وأحتياجاتها. حيث ترى المؤسسة، - ويوافقها في ذلك الكثير من الباحثين والمعنيين كما يتضح من خلال العديد من الدراسات والمبادرات المتعلقة بهذا المجال- بأن نقطة الانطلاق في بناء الديمقراطية وتعزيزها يجب أن تكون من خلال التقييم الذاتي الهادف إلى تحديد مواقع القوة والعمل على تطويرها، وتحديد مواقع الضعف واقتراح

المعالجات الناجعة لها استناداً إلى ما يراه المعنيون المحليون في كل حالة على كونه حلولاً ممكنة، وواقعية وقابلة للتنفيذ بما يفي بحاجات المجتمع المحلي وأولوياته.

وبعدما تم تنفيذ هذه المنهجية من خلال بعض البرامج التقييمية التجريبية في عدد من البلدان الديمقراطية، الراسخة منها والناشئة، قامت المؤسسة بوضع برنامج تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي ودأبت للحصول على تمويل له من قبل وكالة التعاون الدولي التابعة لوزارة الخارجية الإسبانية، التي أبدت حماسها لاقتناعها بنجاعة المنهجية المقترحة. إلا أن طبيعة البرنامج ومستويات التمويل المتوفرة، حتّمت علينا العمل على انتقاء أربعة بلدان في العالم العربي لتنفيذ عملية التقييم فيها في مجموعة منتقاة من البلديات والسلطات المحلية التي تمثل كل بلد وتعكس صورة شاملة حول واقع العملية الديمقراطية على المستوى المحلي فيه، وذلك كخطوة أولى نأمل أن تتبعها خطوات مماثلة في المزيد من بلدان المنطقة. ولقد وقع الخيار على كل من الأردن، ومصر، والمغرب واليمن لما أبدته هذه البلدان من مبادرات في مجال التحول نحو الديمقراطية ولكونها تمثل بشكل جيد مختلف أجزاء الوطن العربي.

أما الهدف الأخير لمشروع تقييم الديمقراطية المحلية في العالم العربي فهو تحقيق خطوةً أخرى على طريق ترسيخ وتعزيز المبادرات الرامية إلى إرساء النظام الديمقراطي المستدام، بمفهومه كأحد الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها وحقها في الارتقاء بمستويات عيشها الكريم، وانطلاقاً من الواقع المحلي ومن المستوى الأساس فيما يعرف بعملية إدارة الحكم.

٢ . لماذا تقييم الديمقراطية على المستوى المحلي؟

ترتبط الديمقراطية، بمفهومها العملي - وبعيداً عن التنظير بل تعتبر إحدى الدعائم الرئيسية لتحقيق تنمية مستدامة تتماشى مع تطلعات الشعوب واحتياجاتها وحقوقها. وهذا ما أكدت عليه الكثير من الدراسات الجادة، نذكر منها بشكل خاص تقارير التنمية البشرية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبخاصةٍ تلك التي تم إعدادها حصرياً حول العالم العربي، التي أكدت حقيقة النمو البطئ الذي تعاني منه بلدان المنطقة في تحقيق مستويات مقبولة للتنمية مقارنة مع مناطق أخرى من العالم. ولكي تؤدي العملية الديمقراطية ومؤسساتها دورها في التنمية، فلا بد أن تستند في أطرها، وأسسها، وبرامجها ومعالجاتها إلى رؤية المجتمع المحلي ومفهومه لأولوياته وكيفية التعامل معها من خلال التقييم الذاتي لتلك الاحتياجات والأولويات. ويمثل مستوى الحكم المحلي، بتسمياته المختلفة، اللبنة الأولى والمستوى الأساسي الأول الذي يلجأ له الفرد طلباً لمواجهة حاجياته اليومية، فهو المستوى الأكثر قرباً منه والأكثر تأثيراً في مجريات عيشه بشكل عام. وكما قال أحد الباحثين، "فكل منا مرتبط بإدارة محلية ما على امتداد مختلف مراحل عمره، بدءً بلحظة تسجيله كمولود جديد، ومروراً بمجريات حياته اليومية والتي لا يمكن تخيلها دون توافر الخدمات الأساسية والحيوية التي توفرها الإدارة المحلية، وانتهاءً بتوثيق واقعة الوفاة".

لذلك، ودون الانتقاص من أهمية وضرورة العمليات الهادفة إلى تقييم الديمقراطية على المستوى الوطني الأوسع، كان لا بد من التوقف عند مسألة الديمقراطية على المستوى المحلي استناداً إلى أهميتها وحيويتها وقرب تأثيرها من الحياة اليومية للفرد، والعمل على تقييمها، بحيث تسير عملية البناء الديمقراطي، شكلاً ومضموناً، بدقة ومهنية وبما يضمن لها شروط النجاح والاستدامة، أي من الأساس إلى السقف، من الأسفل إلى الأعلى

وليس العكس، في محاولة لتعزيز ذلك البناء وتمكينه من تأدية دوره المحوري في التنمية.

٣ . المنهجية المتبعة في عملية التقييم :

عملاً على تحقيق أهداف عملية التقييم، والتزاماً بمبادئ العمل المذكورة أعلاه، تستند المنهجية التي تم اتباعها في تقييم الديمقراطية المحلية في البلدان الأربعة المشاركة، ودون استثناء، إلى المعايير العامة التالية القائمة على ضرورة النظر إلى الديمقراطية بمفهومها الشامل وبشقيها التمثيلي والتفاعلي:

- تم تنفيذ كافة فعاليات التقييم الميداني استناداً إلى المنهجية التي قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتطويرها، وذلك من خلال دليل التقييم الذي تم تعريبه وموائمته مع واقع البلدان التي شملتها عملية التقييم. وينقسم الدليل المذكور إلى ثلاثة أجزاء رئيسية هي: الواقع الجغرافي للوحدات المحلية وتأثيره على سير العملية الديمقراطية فيها، بما في ذلك كل ما يتعلق بالواقع الاقتصادي ومؤشرات الإنماء؛ والديمقراطية التمثيلية، وفيها ما يتعلق بالأطر القانونية، والنظم والعمليات الانتخابية، ونظم الأحزاب السياسية ومشاركة المواطنين، والانعكاسات المترتبة عليها؛ والديمقراطية التفاعلية وما يخص انفتاح السلطات والإدارات المحلية على جمهور المواطنين والمجتمع المحلي بشكل عام، ومدى استجابتها لاحتياجاتهم، وقدرتها على التواصل معهم وإشراكهم في إدارة الشأن المحلي العام وعملية صنع

تم تنفيذ كافة فعاليات التقييم الميداني استناداً إلى المنهجية التي قامت المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات بتطويرها، وذلك من خلال دليل التقييم الذي تم تعريبه وموائمته مع واقع البلدان التي شملتها عملية التقييم .

القرار. ويخلص الدليل إلى التأكيد على ضرورة الخروج باستنتاجات واقعية، تصب في استخلاص توصيات عملية، ممكنة وقابلة للتنفيذ تتماشى مع الرؤية، والأولويات والقيم السائدة في المجتمع المحلي. كما يحث الدليل القائمين على عمليات التقييم على التعامل معه كإطار عام واستكمال ما ورد فيه من خلال التطرق لأية جوانب ومسائل إضافية يرون بأنها تؤثر في مجريات العملية الديمقراطية على المستوى المحلي في مجتمعاتهم.

- لقد تم اختيار أربعة وحدات محلية (باستثناء مصر حيث أضيفت حالة خامسة) في كل بلد، بعناية واستناداً إلى معايير متفق عليها، بحيث تمثل الحالات المختارة عينة تمثيلية قدر الإمكان لواقع الديمقراطية المحلية في عموم البلد. ولقد روعي في عملية الاختيار أن تشتمل الحالات على مواقع تتفاوت فيما بينها من حيث الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ومعدلات النمو والواقع الجغرافي لكل منها.

- للقيام بفعاليات التقييم الميداني في كل وحدة محلية، واستناداً إلى مبدأ التقييم الذاتي لواقع الأمور من قبل من هم أدرى بتفاصيلها، قامت المؤسسة المشرفة على مشروع التقييم في كل بلد، بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات، بانتقاء فريق محلي ضم خمسة من أبناء المجتمع المحلي في كل حالة، بحيث تشكل كل فريق من أفراد يمتلكون خلفيات متنوعة، وتجارب وخبرات مختلفة، بالإضافة إلى التنوع النوعي (رجال ونساء). ولقد دأبنا في كافة الحالات على أن يشمل فريق التقييم عضواً واحداً على الأقل من العاملين في مجال الإدارة المحلية، سواء كعضو منتخب في المجلس المحلي المعني أو كأحد الإداريين المتمرسين في الإدارة المحلية. وقبل الشروع بالعمل الميداني، نضمت لأعضاء الفرق المحلية دورة تدريبية حول تفاصيل العملية، ومنهجيتها وأهدافها.

- ولكي تبتعد العملية عن عمليات استطلاع الرأي أو المسح الميداني التقليدية، وتحقق دراسة معمقة لواقع الأمور في كل حالة، أعطيت فرق العمل الميداني ما مدته حوالي أربعة أشهر لإتمام فعاليات التقييم وإعداد تقاريرها المحلية. وتعتبر مسألة امتداد فترة العمل الميداني لبضعة أشهر من أحد الأوجه الجوهرية في منهجية التقييم المتبعة، حيث سمحت لفرق التقييم الغوص في دقائق الأمور ومتابعتها على أرض الواقع، دون أن تقتصر مهمة التقييم على رصد مجموعة من الآراء الآنية.

- استناداً إلى ما تقدم، فلقد التزمت فرق العمل المحلية في كافة الحالات بالقيام بعملية تقييم معمّقة في وحداتها، من خلال الرصد، وجمع المعلومات والوثائق ذات العلاقة، ودراسة المراجع المتاحة، بالإضافة إلى الالتقاء بشرائح من المجتمع المحلي، على المستويين الفردي والجماعي، ودون استثناء أي منها، ومحاورتهم بالمواضيع المطروحة للتقييم. ولقد كان للخبرات والقدرات الذاتية لأعضاء الفرق المحلية، ودرايتهم الكافية بحقائق الأمور في مجتمعاتهم، دوراً كبيراً في إستكشاف الواقع، والخروج بالاستنتاجات والتوصيات الممكنة، مما أسهم إلى حد كبير في إنجاح العملية برمتها والخروج بتقارير محلية تنبع من صلب الرؤية المحلية لواقع الديمقراطية في كل حالة.

- ولقد قام كل فريق من فرق التقييم المحلية بإعداد تقرير يخص الوحدة المحلية التي عملوا بها، تطرق إلى كافة محاور التقييم، ورصد وقائع الأمور، وخلص إلى استنتاجات تفصيلية كانت الأساس لوضع مجموعة من التوصيات العملية والواقعية، يمكن القول بأنها تمتاز جميعها بكونها تنبع من داخل المجتمع المحلي وتعبر عن رؤيته الذاتية لكيفية الاستفادة من مواقع القوة ووسائل المعالجة الممكنة لمواقع الضعف في الديمقراطية المحلية في كل حالة. ولقد تم توزيع تلك التوصيات في إطار زمني تقريبي يحدد ما هو ممكن على المدى

القريب، وما يمكن التطرق له على المديين المتوسط والطويل. والتقرير الوطني الذي بين أيدينا الآن ما هو إلا ملخص عام لمجموعة التقارير المحلية في كل بلد، ومحاولة جادة للاستفادة من عينة التقييم ومقاربة واقع الديمقراطية المحلية بشكل عام فيه.

أخيراً تجدر الإشارة إلى أن النتائج المرجوة من هذه العملية لتقييم الديمقراطية المحلية تتلخص في محاولة تحديد مواقع القوة والاستفادة منها وتعزيزها، وإكتشاف مواقع الضعف ومعرفة أسبابها، وبالتالي اقتراح المعالجات الممكنة لها، بالاستناد دائماً إلى ما يراه المعنيون المباشرون بالدرجة الأولى في دفع العجلة نحو مزيد من الديمقراطية المستدامة، والنابعة من صلب المجتمع المحلي، عملاً على تعزيز دور المؤسسات والممارسات الديمقراطية، لتحقيق مستويات أفضل من الإزدهار والتنمية.

تجدر الإشارة إلى أن النتائج المرجوة من هذه العملية لتقييم الديمقراطية المحلية تتلخص في محاولة تحديد مواقع القوة والاستفادة منها وتعزيزها، وإكتشاف مواقع الضعف ومعرفة أسبابها، وبالتالي اقتراح المعالجات الممكنة لها .

تقييم الديمقراطية المحلية في اليمن

مقدمة :

يعد ترسيخ الديمقراطية والتعاونيات من خلال المجالس المحلية احد منجزات الثورة اليمنية. وقد أكد ذلك صدور القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية في الجمهورية اليمنية والذي قرر قيام هيئات السلطة المحلية على أساس اللامركزية المالية الإدارية، مقتربا من مبادئ اللامركزية المحددة التي تجمع بين التعيين لبعض أعضاء هيئات السلطة المحلية وانتخاب القسم الأكبر من أعضاء هذه السلطة. وبذلك ضمن هذا القانون توسيع المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وإدارة الشئون المحلية في مجالات التنمية الإقتصادية والاجتماعية والثقافية ، من خلال قيام المجالس المحلية بالطريقيتن المذكورتين(التعيين والانتخاب)، والسلطات التي تمتعت بها هذه المجالس من خلال الصلاحيات الكاملة في اقتراح البرامج والخطط والموازنات الاستثمارية في مجالات اختصاص الوحدات المحلية وممارسة دورها في عملية تنفيذ الخطط والبرامج التنموية. وللتعرف على مدى ممارسة الديمقراطية المحلية على أرض الواقع، تم اختيار أربع محافظات من محافظات اليمن لتنفيذ برنامج (تقييم واقع الديمقراطية المحلية) حيث تم تطبيق عملية التقييم في هذه المحافظات على أربع مديريات بواقع مديرية لكل محافظة ، ويهدف التقرير إلى إعطاء صورة واقعية للديمقراطية المحلية في اليمن وتشخيص مواطن القوة والضعف فيها وتقديم التوصيات التي ترمي إلى تطوير وتعزيز العمل الديمقراطي ومؤسساته من أجل تحقيق تنمية أفضل وأكثر استدامة تحاكي احتياجات المجتمع المحلي ، ويسير التقرير وفقا لأربعة أبواب هي :

- الفصل الأول : يتناول الإطار العام للجمهورية اليمنية .
- الفصل الثاني : يتناول الديمقراطية التمثيلية .

- الفصل الثالث : يتناول الديمقراطية التفاعلية .

- الفصل الرابع : يتناول الاستنتاجات والتوصيات .

المنهجية المتبعة :

تشتمل المنهجية على أداة التقييم وكيفية تطبيقها والعينة .

أ- أداة التقييم :

لجمع البيانات والمعلومات الخاصة بهذا التقرير اعتمدت الفرق الميدانية على دليل التقييم المعد من قبل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات والذي تم تعريبه وموائمته مع المجتمع اليمني وتم تطبيق الدليل ميدانيا على شكل استبيانات ولقاءات فردية وجماعية .

تم اختيار أربع مديريات في المحافظات التالية (أمانة العاصمة صنعاء - حضرموت - عدن - تعز) وهذه المديريات هي تباعاً (معين - المكلا - الشيخ عثمان - القاهرة) .

ب- عينة التقييم :

تم اختيار أربع مديريات في المحافظات التالية (أمانة العاصمة صنعاء - حضرموت - عدن - تعز) وهذه المديريات هي تباعاً (معين - المكلا - الشيخ عثمان - القاهرة)، وتم اختيار تلك المديريات للاسباب التالية :

١- مديرية معين في أمانة العاصمة صنعاء :

تقع في أطراف أمانة العاصمة ويبلغ عدد سكانها تقريبا ٢٠٠ ألف نسمة وهي تعد من اكبر مديريات الأمانة من حيث السكان والمساحة وتحتوى على عدد من المنشآت الحكومية والجامعية .

٢- مديرية المكلا في محافظة حضرموت :

وهي مديرية حضرية مدنية تقع على ساحل البحرالعربي مساحتها طولا ٢٠ كم وعرضها ٣ كم وتضم عدد من المنشات الحيوية مثل ميناء ومطار المكلا، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥٠ ألف نسمة ، وتعد مديرية المكلا إحدى أهم المديريات في محافظة حضرموت.

٣ - مديرية الشيخ عثمان في محافظة عدن :

هي إحدى مديريات محافظة عدن وتقع في قلب محافظة عدن وهي من المديريات المدنية التي تتميز كغيرها من مديريات محافظة عدن بالعمل المدني منذُ القدم وعرفت العمل الديمقراطي والانتخابي في فترات متقدمة .

٤- مديرية القاهرة في محافظة تعز :

تقع في وسط المدينة وهي من المديريات المدنية التي تتميز بكثافة سكانية عاليه.

مبررات الاختيار:

- تمثل هذه المديريات شريحة هامة تغطي مختلف أنحاء البلد .
- أمانة العاصمة صنعاء هي مركز البلد وعاصمته ودون شك فإن العمل في مديرية من مديريات العاصمة سيعطي صورة هامة عن حالة الديمقراطية في عاصمة البلد.
- محافظة حضرموت تمثل محافظة هامة وذات ثروة هائلة كما أنها تعد جغرافياً ممثلة لشرق البلاد .
- محافظة عدن تمثل حالة خاصة متقدمة ولها تاريخها المدني المعروف
- محافظة تعز تمثل أنموذجاً للمحافظات الشمالية من الوطن سواء على صعيد الحضر أو الريف .

ج - تطبيق أداة التقييم :

تم تطبيق أداة التقييم على عينات التقييم المستهدفة من المديريات الأربعة وذلك من الناشطين السياسين - أعضاء المجالس المحلية المنتخبين - المهتمين بالإدارة المحلية - ممثلين عن منظمات المجتمع المدني - الموظفين في الإدارة المحلية - شرائح مختلفة من المواطنين ، بالاضافة للعودة للكثير من المراجع المتعلقة بمواضيع الديمقراطية والإدارة المحلية.

العوائق والصعوبات :

تعددت العوائق و الصعوبات التي اعترضت الفرق الميدانية الا أن ابرزها:

- تأخر تجاوب بعض المجالس المحلية في التعاطي مع المواضيع التقييمية .
- غياب كلي لأي معلومات تفصيلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لموضوع الدراسة
- تنوع وكثرة أسئلة الدراسة وصعوبتها بالنسبة للمستهدفين .
- حداثة التجربة الديمقراطية وضعف التوثيق .
- صعوبة الوصول إلى بعض الأرقام بصورة دقيقة، مثل : عدد القضايا القانونية المتعلقة بالأرض والخلافات حول ملكيتها ، وتحديد القضايا لكل سنه ولكل ألف مواطن ، لشحة المعلومات حول هذا الموضوع . أو قضايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي... إلخ . وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي لأن القضايا المبلّغ عنها من هذا النوع نادرة لأسباب مرتبطة بثقافة المجتمع .ولأن بعض المسؤولين يترددون في الحديث عن مثل هذه المواضيع لحساسيتها .

لم تتمكن الفرق من الحصول على الكثير من المعلومات المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري إلخ لغياب الشفافية في مثل هذه الأمور، وبسبب ضعف النظام المعلوماتي في بعض أجهزة السلطة المحلية ومؤسساتها في المديريات . حيث تنعدم شبكة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والرجوع إليها في هكذا بحوث .

الفصل الأول

الإطار العام للجمهورية اليمنية

الإطار العام للجمهورية اليمنية

يتناول هذا الفصل الإطار العام للجمهورية اليمنية من حيث الجغرافيا والمكونات المتعلقة بها، الديمغرافية والتركيبة والعلاقات الاجتماعية، التنوع السكاني، القاعدة السوسيواقتصادية- المالية البلدية . الإنماء والمؤشرات الاجتماعية ، حيث يعد التعرف على هذه الجوانب مدخل لتناول القضايا المتعلقة بالديمقراطية المحلية للمجتمع اليمني .

أولا: الجغرافيا والمكونات المتعلقة بها:

تعد الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية ذات سيادة تبلغ مساحتها حوالي ٥٥٥,٠٠٠ كم٢ وتقع بين خطي عرض ١٢ درجة و٢٠ درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول ٤١- ٤٥ درجة شرق خط جرينتش، وعملتها الريال اليمني . تقع الجمهورية اليمنية في جنوب شبة الجزيرة العربية وفي الجنوب الغربي لقارة أسيا وتجاورها دولتان عربيتان المملكة العربية السعودية من جهة الشمال وسلطنة عمان من جهة الشرق ، أما من جهة الجنوب فلها شريط ساحلي يطل علي ثلاثة مسطحات مائية متداخلة وهي خليج عدن وبحر العرب والمحيط الهندي، ومن جهةالغرب يحدها البحر الأحمر. ولها أكثر من ١١٢ جزيرة في البحر الأحمر ذات أهمية اقتصادية وجغرافية وعسكرية أهمها جزيرة(ميون) التي تقسم مضيق باب المندب وجنوب البحر الأحمر، وجزر زقر وحنيش الصغرى وحنيش الكبرى وجزيرة كمران وعدد من الجزرالأخرى، كما أن لها في البحر العربي أرخبيل سقطرى - أكبر الجزر اليمنية - ومساحتها حوالي ٣٦٥٠ كم٢، وجزر سمحة ودرسة وعبد الكوري . وبهذا تمثل الجمهورية اليمنية البوابة الجنوبية للوطن العربي وتنقسم من حيث التضاريس الطبيعية إلى خمس مناطق واضحة المعالم وهي :- المناطق الجبلية - الهضاب - المناطق الساحلية - الربع الخالي - الجزر اليمنية، وتتكون الجمهورية اليمنية من (٢١) محافظة بما فيها أمانة العاصمة.

وقد جرى تنفيذ هذا البرنامج (تقييم واقع الديمقراطية المحلية) في أربع مديريات تتبع أربع محافظات وهي مديرية معين في أمانة العاصمة صنعاء، ومديرية المكلا في محافظة حضرموت، ومديرية الشيخ عثمان في محافظة عدن، ومديرية القاهرة في محافظة تعز.

أمانة العاصمة صنعاء :

تعّد صنعاء أهم المدن التاريخية في اليمن وهي العاصمة السياسية وقد كانت تسمى سابقاً بمدينة "سام" وأزال التاريخية نسبة إلى سام بن نوح وتشتهر بالبناء المعماري القديم وهي من الآثار العالمية التي ترعاها اليونسكو. ويبلغ عدد سكانها (١،٧٤٧،٨٣٤) نسمة يتوزعون على (١٩) دائرة انتخابية وعشر مديريات هي (صنعاء القديمة - التحرير- الثورة- معين - الوحدة - السبعين - أزال - الصافية - بنى الحارث - شعوب) ومديرية معين واحدة من مديريات أمانة العاصمة وتقع في الجهة الغربية من أمانة العاصمة. وتتكون مديرية معين من ١٠٠ حارة ، ويغلب عليها طابع التجانس من حيث البناء المعماري الموصوف بالعصري، أما فيما يتعلق بالتجانس السكاني فمديرية معين عبارة عن خليط من جميع المحافظات ويعود ذلك الى الهجرة الريفية إلى المدينة، كما أنها من المديريات ذات الكثافة السكانية العالية والتي تتوسع جغرافياً بشكل مستمر حيث تعد من المديريات التي تستقبل هجرة محلية من المحافظات الأخرى .

محافظة تعز:

تجمع محافظة تعز بين إطلالتها على البحر الأحمر (مدينة المخا وذباب) وبين السّهول والأودية الخضراء التي تتخلل جبال الحجرية وماوية وشرعب وجبل حبشي. وتعتبر المحافظة الاولى في عدد سكانها حيث يقدّر عدد سكّانها في عام ٢٠٠٤ بـ (٤٢٥،٣٩٣،٢) نسمة وتبلغ مساحتها ٦٧٧،١٠ كم٢ وعدد مديرياتها ٢٣ مديرية تُكوّن تقسيمَها الإداري: فمن التعزّية، إلى مقبنة،

فالمظفر، الشمايتين، صالة، شرعب الرونة، القاهرة، ماوية، جبل حبشي، المواسط، خدير، المعافر، شرعب السلام، صبر الموادم، المسراخ، حيفان، المخاء، الصلو، سامع، موزع، الوازعية، المندب، مشرعة وحدنان .

أما العزل والقرى فيبلغ عددها (٢٢٤)عزلة، وفيها (٢٢٠٠) قرية، و(١٤٠٠٠) محلة تنضوي جميعها انتخابياً في نطاق (٣٩دائرة) (في الانتخابات النيابية)، و (٤٨٨) دائرة (في المحلية)..

• **تعد مديرية القاهرة :** إحدى المديريات الثلاث المستحدثة في المدينة عاصمة محافظة تعز، يحدها من الشمال مديرية التعزية ومن الجنوب مديرية صبر الموادم ومن الشرق مديرية صالة ومن الغرب مديرية المظفر، وتتكون من الدائرتين النيابيتين (٢٢- ٢٥) . تبلغ مساحتها ١٧كم٢ وعدد سكانها (١٤٦٨٥٦) نسمة حسب إحصائيات ٢٠٠٤م ، ويبلغ عدد الذكور (٧٦٧٢٧) وعدد الإناث (٧٠١٢٩) نسمة وعدد الأسر (٢٣٠٨٨) أسرة ، وتبلغ نسبة الزيادة في عدد السكان خلال السنوات العشر الأخيرة للمدينة ٦,٦٪ ونسبة الزيادة الطبيعة (٣٠,٣٪) نتيجة للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة طلباً للرزق أو للدراسة الجامعية، فمعظم هؤلاء من الذكور كونهم يعيشون بمفردهم في المدينة ويتركون أسرهم في الريف لعدم القدرة على الإعالة. كما تبلغ نسبة الفقر في المديرية ١٦٪ وعدد سكان المديرية تحت سن ١٥ سنه حوالي (٥٨٩٧٢) وعدد السكان فوق سن ٦٥ سنه حوالي (٥٧٠٨) .

محافظة عدن :

تقع محافظة عدن على ساحل خليج عدن، بين دائرتي عرض (٤٧- ١٢) شمال خط الاستواء. وتبعد عن العاصمة صنعاء بمسافة تصل إلى حوالي (٣٦٣) كيلو متراً، وهي منذ العصور القديمة مشهورة كميناء عالمي مهم، وقد

تقع محافظة عدن على ساحل خليج عدن، بين دائرتي عرض (٤٧- ١٢) شمال خط الاستواء. وتبعد عن العاصمة صنعاء بمسافة تصل إلى حوالي (٣٦٣) كيلو متراً، وهي منذ العصور القديمة مشهورة كميناء عالمي مهم.

تضاعفت أهمية ميناء عدن الاستراتيجي بعد افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩ م وأصبح في فترة من الفترات الميناء الثاني عالمياً .

يحد محافظة عدن من الشمال والغرب محافظة " لحج " ومن الشرق محافظة " أبين "ومن الجنوب خليج عدن، حيث يمتد ساحلها من منطقة " قعوة " غرباً وحتى " العلم "شرقاً، وتبلغ مساحة المحافظة حوالي (٧٥٠) كيلومتراً مربعاً تتوزع على ثمان مديريات هي :مديرية صيره، مديرية خورمكسر، مديرية التواهي، مديرية المعلا، مديرية المنصورة، مديرية البريقة، مديرية دارسعد، ومديرية الشيخ عثمان، ويبلغ عدد سكان محافظة عدن وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام٢٠٠٤م(٥٨٩٤١٩)نسمه، وينمو السكان سنوياً بمعدل (٣,٧٧٪)؛ ويشكل سكانها ما نسبته (٢٪) من إجمالي سكان الجمهورية .

وتقع مديرية الشيخ عثمان في المنطقة التي تربط بين شبه جزيرة عدن وشبه جزيرة عدن الصغرى (مديرية البريقة) ومركزها الرئيس مدينة " الشيخ عثمان " التي سُميت بها المديرية، وترجع تسمية الشيخ عثمان عموماً (المديرية والمدينة) إلى ولي الله الصالح " العثماني " الذي يوجد قبره في مواجهة منطقة " الشيخ الدويل " القرية التي هي أصل تسمية الشيخ عثمان .

محافظة حضرموت :

تقع محافظة حضرموت في الجزء الشرقي للجمهورية اليمنية على ساحل البحر العربي، وتبعد عن العاصمة صنعاء بحدود (٧٩٤) كيلو متراً، ويشكل سكان المحافظة ما نسبته (٢,٥٪) من أجمالي سكان الجمهورية،

وعدد مديرياتها (٢٠) مديرية، وتعد أكبر محافظات الجمهورية مساحة إذ تبلغ مساحة المحافظة حوالي (١٩٢،٠٢٢) كيلومتر مربع ، في حين يقدّر عدد سكان محافظة حضرموت وفقاً لنتائج التعداد السكاني لعام ٢٠٠٤م (١،٠٢٨،٥٥٦) نسمة وينمو السكان بمعدل(٠٨ , ٣٪) سنوياً. وتقع مدينة المكلاّ عاصمة المحافظة على بحر العرب وهي كبرى مدن حضرموت.

وقد ساعد اتساع مساحتها على تنوّع مناخها وأنشطة سكّانها بين شواطئ بحر العرب بكل ما يحمله من خير الصيد والتجارة وبين عيون غيل باوزير ووادي حضرموت الداخل وغابات النّخيل ومناحل العسل في دوعن. ويشهد التاريخ لأبناء محافظة حضرموت نشرهم الإسلام في آسيا وخاصة جنوبها الشّرقي من خلال تجارتهم إلى تلك المناطق. كما اشتهرت حضرموت بالمساجد والمدارس ومكتبات مدينة تريم وحصون وحدائق مدينة سيئون وناطحات السّحاب في مدينة شبام. وتعد مديرية المكلا عروس البحر العربي وعاصمة محافظة حضرموت والتي كانت تسمى قديماً (الخيصة وبندر الشيخ يعقوب)، وهي مدينة هادئة وبها مطاردولي وميناء بحري ومقومات سياحية. تتكون المدينة من ثلاثة احياء قديمة هي (المكلا والشرج والديس) واحياء جديدة في الضواحي القريبة كحي فوه وروكب ويمتد العمران فيها لاكثر من ثلاثين كيلومتر على الساحل بعرض يتراوح بين (٢-٥ كيلو متر)، وبها حدائق ومتنفسات عامة على الشاطئ، وبعض الساحات العامة التي تستخدم للقاءات العامة والاحتفالات. يسكن المدينة اكثر من (٢١٠٠٠٠) نسمه تقريباً، ٦٥٪ منهم من الذكور و٣٨٪ مادون سن الـ (١٥) سنه. يعمل معظم السكان في مجال التجارة والصناعات السمكية و الحرف الحرة وقطاع من السكان منخرط في السلك الحكومي المدني .

توزيع السكان على مستوى المحافظات طبقاً
لأحدث تعداد سكاني ٢٠٠٤م

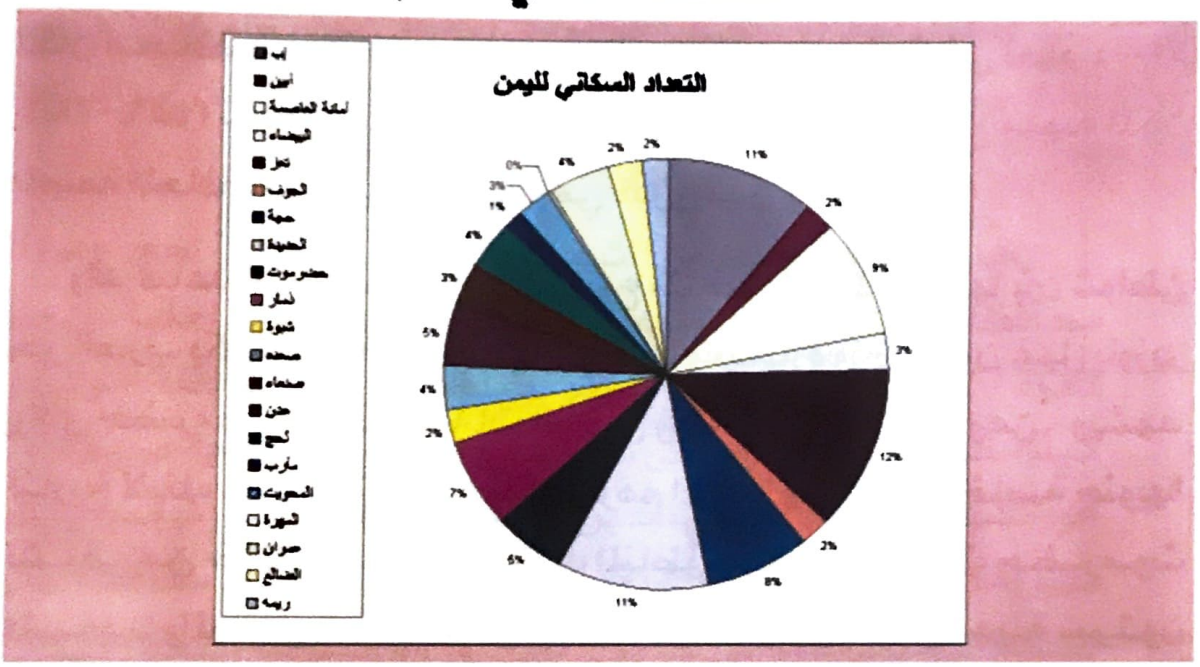

ثانيا: الديمغرافيا ، التركيبة والعلاقات الاجتماعية / التنوع السكاني (الوقائع) :

(تتميز إحصائيات السكان في اليمن بحداثتها إذ أنها لم تبدأ إلا في سبعينيات القرن العشرين، وتشير التقديرات التي سبقت هذه الإحصائيات إلى أن عدد سكان اليمن كان ٢،٤ مليون نسمة عام ١٩٥٠م ارتفع إلى ٢،٥ مليون عام ١٩٦٠م وإلى ٢،٦ مليون عام ١٩٨٠م ثم إلى ٢،١٢ مليون عام ١٩٨٨م . وفي تعداد عام ١٩٩٤م بلغ عدد سكان اليمن ١٥،٨٢١،٧٥٧ نسمة وفي آخر تعداد اجرته اليمن عام٢٠٠٤ بلغ عدد سكان اليمن بموجبه ١٩,٦٨٥,١٦١ نسمة، ومن ذلك نرى أن اليمن شهدت قفزة كبيرة في الربع الأخير من القرن العشرين فبعد أن كانت نسبة نمو السكان بين عامي ١٩٦٥-١٩٧٠م تبلغ نحو ٦١،١٪ ارتفعت إلى ٩٨،١٪ للفترة ١٩٧٠-١٩٧٥م وإلى ٧،٢٪ خلال الفترة ١٩٨٨-١٩٩٤م ، ويعزى هذا التزايد المطرد لعدد السكان إلى ميل نسبة الوفيات نحو الانخفاض إلى ما نسبته ١١،٤ في الألف، وارتفاع معدل

الخصوبة والبالغ ٧،, ٤ ولاشك أن هذا الانفجار السكاني سوف يزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية بعد أن بات نسق النمو السكاني المقدر بـ ٧،٣٪ يفوق عموماً وتيرة الإنتاج الغذائي الذي تبلغ نسبة النمو فيه ٢٪ فقط ، الأمر الذي سوف تتسع معه الفجوة الغذائية وترتفع معدلات الاعتماد على الواردات الغذائية. ولا شك أن هذا النمو المتزايد للسكان الذي بلغ مع تعداد عام ٢٠٠٤م ٣٪ يزيد من الضغط على الموارد الاقتصادية ويسهم في توسيع الفجوة الغذائية والاعتماد المتزايد على الواردات الغذائية في ظل انخفاض مستوى الإنتاج المحلي من الغذاء) .

وقد أعطتنا عملية التقييم صورة حقيقة تؤكد ازدياد تمركز السكان في مديريات ومحافظات معينة دون غيرها . ويلاحظ بجلاء من خلال التقارير المحلية في المديريات ان هناك هجرة داخلية كبيرة وبخاصة من الارياف باتجاه المدن، فقد اشار تقرير تعز الى ان عدد سكان مديرية القاهرة (١٤٦٨٥٦) نسمة حسب إحصائيات ٢٠٠٤م حيث يبلغ عدد الذكور (٧٦٧٢٧) وعدد الإناث (٧٠١٢٩) نسمة وعدد الأسر (٢٣٠٨٨) أسرة وتبلغ نسبة الزيادة في عدد السكان خلال السنوات العشر الأخيرة للمدينة ٦,٦ ٪ ونسبة الزيادة الطبيعة (٣٠, ٣٪) نتيجة للهجرة الداخلية من الريف إلى المدينة طلباً للرزق أو للدراسة الجامعية، ومعظم هؤلاء من الذكور كونهم يعيشون بمفردهم في المدينة ويتركون أسرهم في الريف لعدم القدرة على الإعالة. أما عدد سكان المديرية تحت سن ١٥ سنه فهم حوالي (٥٨٩٧٢) وعدد السكان فوق سن ٦٥ سنه حوالي (٥٧٠٨) . والحال ذاته في مديرية معين بأمانة العاصمة حيث أشار التقرير الى ان المديرية تتكون من ١٠٠ حارة، ويغلب

أعطتنا عملية التقييم صورة حقيقة تؤكد ازدياد تمركز السكان في مديريات ومحافظات معينة دون غيرها. ويلاحظ بجلاء من خلال التقارير المحلية في المديريات ان هناك هجرة داخلية كبيرة وبخاصة من الارياف باتجاه المدن .

أشارت كافة التقاريرفي المديريات الاربع الى عدم وجود أقليات دينية أو عرقية، مع وجود فئة مهمشة تدعى الاخدام. وجاء في تقرير مديرية المكلا عدم وجود أقليات عرقية او دينية في المدينة الا ما اصطلح على تسميته بفئة المهاجرين من العائدين من القرن الافريقي وهم من اصول حضرمية.

عليها طابع التجانس من حيث البناء المعماري الموصوف بالعصري، أما فيما يتعلق بالتجانس السكاني فيمكن أن نعتبر مديرية معين أنها عبارة عن خليط من أبناء جميع المحافظات، وذلك عائد للهجرة الريفية إلى المدينة. حيث تعد من المديريات ذات الكثافة السكانية العالية، التي تتوسع جغرافياً بشكل مستمر، وهي من المديريات التي تستقبل هجرة محلية من أرياف المحافظات المجاورة، الأمر الذي يجعلها في توسع مستمر وتتطلب كثير من الخدمات والبرامج الخدمية التي تساير هذا التوسع. وأشار تقرير مديرية المكلا الى انه يسكن المدينة اكثر من(٢١٠٠٠٠) نسمه تقريباً ٦٥٪ منهم من الذكور ونسبة زيادة السكان فيها ٣,١٪ سنوياً.

كما ان الحال لايختلف كثيرا في مديرية الشيخ عثمان في عدن حيث يقطن فيها حوالي (٨٠٢،١١٧) نسمة تقريباً، تتوزع نوعياً كالآتي : (١٢٠، ٦٥) ذكور و(٦٨٢، ٥٢) إناث وفقاً لتقديرات ٢٠٠٧م في كتاب الإحصاء السنوي / عدن ، بعد أن كان الإجمالي وفقاً لتعداد ٢٠٠٤ = (٣٣٢، ١٠٥) منهم (٢٢٧، ٥٨) ذكور، و (١٢٠، ٤٦) إناث. كما أن الهجرة الداخلية من الريف او المحافظات الاخرى لها التأثير الاكبر في العلاقات الاجتماعية بالمدينة، حيث تتميز المدينة بعوامل جذب كبيرة للسكان أهمها الاستقرار وتوفر الخدمات الاساسية من تعليم وصحة وكهرباء وماء وبنية تحتية مقبولة وفرص عمل في قطاع الانشاءات والسياحة والانشطة التجارية الاخرى .

وقد أشارت كافة التقاريرفي المديريات الاربع الى عدم وجود أقليات دينية أو عرقية، مع وجود فئة مهمشة تدعى الاخدام. وجاء في تقرير مديرية المكلا عدم وجود أقليات عرقية او دينية في المدينة الا ما اصطلح على

تسميته بفئة المهاجرين من العائدين من القرن الافريقي وهم من اصول حضرمية، او ما تبقى من جالية هندية ضئيلة اندمجت في المجتمع طبيعياً ولاتشكل اي مجموعات (اثنية) وليس لها مطالب خاصة بها. كما أكد تقرير مديرية الشيخ عثمان ذات الامر حيث اشار الى ان المديرية تعيش على مستوى عال من التجانس العرقي والمذهبي وليس هناك ما يدعو للاشتغال على هذه التصنيفات؛ ولا توجد خلافات أو مواجهات أو صدامات بين سكان المديرية، ولا وجود لأقلية تحظى بأفضليات معينة، أوأقلية مضطهدة، ولايمكن حتى الحديث عن أقلية من الأغنياء بالمعنى الحقيقي في المديرية تحظى بامتيازات معينة، أو تشكل ظاهرة بارزة؛ وذلك مع وجود بعض الاستثناءات التي تضر بهذا التجانس وتضر بالسلم الاجتماعي كحالات الصراع و الخلاف على ملكية الأرض التي يُستخدم فيها العنف أحياناً، وخاصة عندما تكون إجراءات التقاضي في المحاكم المختصة بطيئة ومعقدة أو منحازة لطرف على حساب الطرف الآخر .

والامر ذاته اكده تقرير مديرية القاهرة في تعز حيث اشار الى أنه لا يوجد في المدينة مجموعات عرقية أو دينية، فكل المواطنين من عرق واحد ودين واحد، إلا أنه توجد فئة من سكان المديرية يدعون (الأخدام)، ويتواجد بعض أبناء هذه الفئة الاجتماعية بمديرية معين في أمانة العاصمة حيث يقدر عددهم بـ ٦ ألف مواطن، وفي المجمل يمكن القول بأن (الأخدام) فئة غير مهمشة من قبل الحكومة أو التشريعات القانونية إلا انها تعاني من ظروف التهميش والعزل الاجتماعي والمكاني نظراً لاختلاف خصائصها الفيزيقية المختلفة عن خصائص باقي الفئات السكانية حيث تقترب سمات أفرادها من السمات الأفريقية مثل البشرة السوداء، والشعر الأجعد والأنوف القصيرة ذات الفتحات الواسعة، كما انهم امتهنوا مهناً يعتبرها المجتمع اليمني دونية فعزلوا أنفسهم عن المجتمع. وفي السنوات الأخيرة بدأت الحكومة وكذا بعض منظمات المجتمع المدني والمنظمات الدولية بوضع برامج لدمجهم في المجتمع ولا تمارس هذه الفئة أي سيطرة على مجريات الحياة ولا يوجد خلافات أو صراعات، فالدستور اليمني ينص على مساواة المواطنين في الحقوق والواجبات دون تمييز أو استثناء، ولديهم الآن منظمات أهلية وجمعيات حقوقية وهم منخرطون في الأحزاب السياسية، وبحسب تقرير

للمرصد اليمني لحقوق الانسان حول حقوق الإنسان والديمقراطية في اليمن والصادر في ابريل ٢٠٠٧م فان عدد أبناء هذه الفئة يقدر بنحو ٨٠٠ ألف نسمة يتوزعون على مختلف مناطق اليمن ويسكنون في الغالب بأطراف معزولة عن المدن و بأحياء ومحاوي وأكواخ مبنية من الصفيح.

الجدول التالي يبين معدل النمو السنوي للسكان المقيمين حسب المحافظات وفقاً لنتائج تعداد السكان لعام ٢٠٠٤م

م	المحافظة	معدل النمو السنوي للسكان %
1	إب	2.47
2	أبين	2.36
3	أمانة العاصمة	2.55
4	البيضاء	2.39
5	تعز	2.47
6	الجوف	2.44
7	حجة	3.04
8	الحديدة	3.25
9	حضرموت	3.08
10	ذمار	3.04
11	شبوة	2.54
12	صعدة	3.67
13	صنعاء	2.07
14	عدن	3.77
15	لحج	2.63
16	مأرب	2.72
17	المحويت	2.87
18	المهرة	4.51
19	عمران	1.82
20	الضالع	3.55
21	ريمة	3.02
	المتوسط	3

الديمغرافيا ، التركيبة والعلاقات الاجتماعية / التنوع السكاني (الاستنتاجات) :

- تتميز اليمن بشكل عام بالكثافة السكانية العالية، ولكن الملاحظ من نتائج التعداد السكاني الذي جرى في العام ٢٠٠٤م ان السكان يتمركزون في أجزاء محددة من البلد وهو الامر الذي يحتاج أولاً إلى أنشطة ثقافية وتوعوية لرفع الوعي بأهمية تنظيم الأسرة وأثره على التنمية، وكذا العمل على الحد من التمركز في محافظات معينة دون غيرها وذلك عن طريق البحث في الاسباب ومعالجتها .

تتميز اليمن بشكل عام بالكثافة السكانية العالية، ولكن الملاحظ من نتائج التعداد السكاني الذي جرى في العام ٢٠٠٤م ان السكان يتمركزون في أجزاء محددة من البلد وهو الامر الذي يحتاج أولاً إلى أنشطة ثقافية وتوعوية لرفع الوعي بأهمية تنظيم الأسرة وأثره على التنمية ، وكذا العمل على الحد من التمركز في محافظات معينة دون غيرها .

جدول يوضح عدد سكان محافظات الجمهورية اليمنية، وفقاً لأحدث تعداد جرى عام ٢٠٠٤م المصدر: المركز الوطني للمعلومات .

المحافظة	عدد المساكن	عدد الأسر	إجمالي السكان المقيمين			عدد المديريات
			عدد الذكور	عدد الإناث	الإجمالي	
إب	٣١٣,٦٨٤	٣٠٥,٢٥٢	١,٠٤٤,٣٦٠	١,٠٨٧,٥٠١	٢,١٣١,٨٦١	٢٠
أبين	٥٨,٩٨٤	٥٨,٨٣٣	٢٢١,٢٢٦	٢١٢,٥٩٣	٤٣٣,٨١٩	١١
أمانة العاصمة	٢٦٧,١٢٥	٢٥٤,٨٦٦	٩٦١,٧٢٩	٧٨٦,١٠٥	١,٧٤٧,٨٣٤	١٠
البيضاء	٦٩,٨١٨	٦٧,٥٧٢	٢٩٢,٣٣٧	٢٨٥,٠٣٢	٥٧٧,٣٦٩	٢٠
تعز	٣٩٢,٩٠٤	٣٦٧,٧٣٢	١,١٥٠,٢٦٨	١,٢٤٣,١٥٧	٢,٣٩٣,٤٢٥	٢٣
الجوف	٥٦,٤٦٦	٥٩,٠٢٨	٢٤١,١٣٧	٢٠٢,٦٦٠	٤٤٣,٧٩٧	١٢
حجة	١٨٦,٩٠٠	١٩٤,٩٧٢	٧٧١,٠٥٥	٧٠٨,٥١٣	١,٤٧٩,٥٦٨	٣١
الحديدة	٣٦٧,٧٤٩	٣٤٩,٣٠٩	١٠٩,٢٨٦	١,٠٤٨,٢٦٦	٢,١٥٧,٥٥٢	٢٦
حضرموت	١٤٢,١٤٥	١٢٤,٨٠٩	٥٣٠,١٨٤	٤٩٨,٣٧٢	١,٠٢٨,٥٥٦	٣٠
ذمار	١٩٨,٩٧٧	١٨٧,٧٦٥	٦٦٠,٥٥٣	٦٦٩,٥٥٥	١,٣٣٠,١٠٨	١٢
شبوة	٥٣,٠٨٢	٥٣,٠٦٥	٢٤٣,١٥٠	٢٢٧,٢٩٠	٤٧٠,٤٤٠	١٧
صعدة	٨١,٥٦٨	٨٥,٤٧٧	٣٥٩,٦٧٦	٣٣٥,٣٥٧	٦٩٥,٠٣٣	١٥
صنعاء	١١٥,٧٠٠	١١٧,٣٨١	٤٦٧,٦٥٠	٤٥١,٠٧٧	٩١٨,٧٢٧	١٦
عدن	٩٧,٤٠٨	٩٠,٦٦٧	٣١٣,٥٥٥	٢٧٥,٨٦٤	٥٨٩,٤١٩	٨
لحج	١١٤,٧١٤	١٠٥,٠١٣	٣٦١,٠١٤	٣٦١,٦٨٠	٧٢٢,٦٩٤	١٥
مأرب	٢٨,٠١٣	٢٨,٠٢٨	١٢٧,٣٨٨	١١١,١٣٤	٢٣٨,٥٢٢	١٤
المحويت	٦٥,٦٠٤	٦٩,١٨٤	٢٤٨,٦١٨	٢٤٦,٤٢٧	٤٩٥,٠٤٥	٩
المهرة	١٢,٨٦٢	١٣,٩٣٣	٤٨,١١٠	٤٠,٤٨٤	٨٨,٥٩٤	٩
عمران	٩٩,١٥٨	١٠٦,٧٣٢	٤٥١,٤٠٦	٤٢٦,٣٨٠	٨٧٧,٧٨٦	٢٠
الضالع	٦١,٠٩٤	٥٩,٨٩٤	٢٤١,١٣٩	٢٢٩,٤٢٥	٤٧٠,٥٦٤	٩
ريمة	٥٠,٤٨٢	٥٦,٣٢١	١٩٣,١١٢	٢٠١,٣٣٦	٣٩٤,٤٤٨	٦
إجمالي الجمهورية	٢,٨٣٤,٤٣٧	٢,٧٥٥,٨٣٣	١٠,٠٣٦,٩٥٣	٩,٦٤٨,٢٠٨	١٩,٦٨٥,١٦١	٣٣٣

• زيادة الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة بسبب أنعدام الخدمات الاساسية في الارياف والبحث عن مصادر للدخل والعمل في المدينة.

• الهجرة الداخلية تعمل على ازدياد الضغط السكاني في المدن وبالتالي الضغط على الخدمات المتوفرة فيها وهو الامر الذي يجب على السلطة المحلية وضع الحلول المناسبة له.

• لاتوجد في المديريات التي تم التقييم فيها اي أقليات دينية أو عرقية أو مذهبية يمكن أن تؤثر على الاستقرار الاجتماعي والامن .

• توجد في مديريات التقييم فئة تدعى (الاخدام) وهي من الفئات المهمشة اجتماعياً ولا يوجد تهميش قانوني لها ، وغالبية ابناء هذه الفئة يقطنون في أكواخ ومدن من الصفيح تفتقر للخدمات الاساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي ومراكز صحية ومدارس، وتنتشر الامية بينهم بشكل كبير جداً حيث أشار الدكتور/عادل الشرجبي استاذ علم الاجتماع بجامعة صنعاء بان نسبة الامية بين الذكور من أبناء الفئة المهمشة ٩٧٪ و ٩٩٪ بين الاناث.

• ضرورة تعزيز عملية نشر التعليم ومكافحة التسرب الدراسي وإشعار الجماهير بأهمية مواصلة الدراسة خاصة مع انتشار الامية، وهو الامر الذي يقتضي العمل معه بجدية من أجل مكافحة الامية

• نشر الوعي السياسي والحقوقي بين أوساط بعض الفئات (النساء، الأخدام، المعاقين .. إلخ) لضمان مشاركة حقيقية وفعّالة في العملية الانتخابية .

توجد في مديريات التقييم فئة تدعى (الاخدام) وهي من الفئات المهمشة اجتماعياً ولا يوجد تهميش قانوني لها ، وغالبية ابناء هذه الفئة يقطنون في أكواخ ومدن من الصفيح تفتقر للخدمات الاساسية من مياه وكهرباء وصرف صحي ومراكز صحية ومدارس .

• تركيز العمل باتجاه تنفيذ السياسات الوطنية لمكافحة الفقر .

ثالثا : القاعدة السوسيو / اقتصادية - المالية البلدية :

تشير التقارير المحلية الى ان ابناء المديريات التي جرى التقييم في إطارها تتنوع أعمالهم ومهنهم مابين التجارة والصناعة والصيد والعمل بحرف معينة ، حيث أشار تقريرمديرية القاهرة الى ان النشاط التجاري يعد من أكثر الفعاليات الاقتصادية بالمديرية ويشمل تجارة الاستيراد والتصدير وتجارة الجملة والتجزئة وأعمال المقاولات ومكاتب العقارات لبيع وشراء الأراضي والمباني، وتجارة الذهب والبنوك وأعمال الصرافة وغيرها، بالإضافة إلى الصناعات الغذائية والحرفية واليدوية والجلدية وصناعة الأبواب والنوافذ والتطريز والتحف و الجنابي ....الخ، والنشاط الخدمي المتنوع. وتتصف مديرية القاهرة بسيطرة قطاع التجارة على بقية الفعاليات الاقتصادية الأخرى، وبالتالي تؤثر تلك الفعاليات على تقسيم المجتمع المحلي إلى الميسورين والفقراء ثم الطبقة الأدنى. بينما أشار تقرير مديرية الشيخ عثمان في عدن الى تركز الفعاليات في مجال التجارة (جملة وتجزئة) وبعض المعامل الصغيرة والورش والأسواق، وجميعها تأخذ تراخيص ممارسة المهنة من إدارة بلدية المديرية. وقد شهدت المديرية زيادة ملحوظة في عدد مقاهي الإنترنت ومحلات الاتصالات المحلية والدولية، ومعاهد تعليم اللغة الإنجليزية. وبحسب تقرير مديرية معين فأنه نتيجةً لتمتع المديرية بالموقع المتميز في أمانة العاصمة، ونظراً للكثافة السكانية العالية فيها، تتنوع الأنشطة الاقتصادية لأفرادها ويكثر فيها المهاجرين من أبناء المحافظات الأخرى .

ويتواجد في مديرية معين ما يقارب تسعة أسواق رسمية كبيرة متنوعة النشاط كأسواق القات، البساطين، المحلات التجارية، المراكز التجارية، بنوك تجارية، مطاعم، فنادق، محلات اتصالات وانترنت. وفيما يتعلق بالجانب الصناعي يوجد في المديرية بعض المصانع كالكسارات وعدد من مصانع البلك،

ويوجد بها مصنع شملان للمياه . وأما في مديرية المكلا ولكونها من المديريات التي تقع على البحر العربي فبحسب تقرير المديرية فان اهم قطاعات الاقتصاد في المدينة (الصناعات السمكية) من صيد وتسويق وتبريد وتصنيع وتصدير... ثم القطاع التجاري والوظائف الحكومية .

من المهم الإشارة الى التجارة وازدهارها، وهناك العديد من الاسواق المنتشرة على طول البلاد وعرضها، ولا ننسى الاشارة هنا الى (أسواق القات)• التي انتشرت بشكل كبير جدا في كل انحاء اليمن بعد ان كانت محصورة في المحافظات الشمالية فقط .

وبشكل عام يمكن القول بأنه توجد في اليمن الكثير من المصانع والمعامل والتي يرتكز عليها جزء من اقتصاد الوطن، وتساهم هذه المصانع برفد السوق المحلية بالعديد من السلع الضرورية والكمالية ، كما انها تعمل على إستيعاب العديد من الايادي العاملة.

ومن المهم الاشارة الى التجارة وازدهارها، وهناك العديد من الاسواق المنتشرة على طول البلاد وعرضها، ولا ننسى الاشارة هنا الى (أسواق القات)• التي انتشرت بشكل كبير جدا في كل انحاء اليمن بعد ان كانت محصورة في المحافظات الشمالية فقط، لكنها وبعد الوحدة غزت كل المحافظات بما فيها الجنوبية التي لم تكن متواجده فيها . وكذا فان الكثير من الفعاليات تتركز في مجال التجارة (جملة وتجزئة) وبعض المعامل الصغيرة والورش (النجارة، الحداده، ورش ميكانيكية)، بالإضافة إلى اعتماد كبير للافراد في معيشتهم على مدخولهم من الراتب الشهري (للموظفين) وكذا قيامهم بالعمل في اي مهن أو حرف تساعدهم على تحسين مستوى دخلهم .

• القات : اسم لنبات أوراقه دائمة الخضرة ، ويأخذ أشكالاً عديدة من الأشجار الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ويتم استهلاكه بكثرة في اليمن وبعض بلدان شرق أفريقيا وجنوبها ، حيث تمضغ أوراقه الخضراء والطرية لبضع ساعات وله أسماء دارجة كثيرة ، وقد قدم " جرينواي " (green way) قائمة مستفيضة بذلك ، ويُعرف القات في اللغات اللاتينية بأسماء مختلفة الهجاءات ولكنها قريبة من اللفظ العربي (قات) ومنها (qat, kat, catha, cat)
للمزيد أنظر كتاب : ثقافة القات في اليمن ، مقاربة سوسيولوجية للدكتور عبدالله الزلب . إصدارات مؤسسة العفيف ، ٢٠٠١م ، صنعاء .

وبالنظر الى المستوى المعيشي للناس نجد ان نسبة كبيرة جدا من اليمنيين يصنفوا بانهم من الطبقة الفقيرة اذا ما اخذنا بتعريف الفقر :- على أنه عجز المدخول في تأمين الحد الأدنى من الاحتياجات البشرية الأساسية من غذاء و مأوى وعناية صحية . حيث كشفت تقاريرالأمم المتحدة عن ارتفاع نسبة اليمنيين الذين يعيشون تحت خط الفقر، الى جانب انتشار الفقر على نطاق واسع في المناطق الريفية في اليمن. وأكد تقرير لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول أسعار الغذاء في اليمن أن النتائج أظهرت أن نسبة الفقراء غير القادرين على تلبية الاحتياجات الغذائية قد ارتفعت منذ شهر يناير ٢٠٠٧م إلى ٢٠٪ بينما ارتفعت نسبة اليمنيين الذين يعيشون تحت مستوى خط الفقر إلى ٥٤٪ حيث قضت هذه النسبة على جميع المكاسب التي تم تحقيقها فيما يتعلق بتخفيض الفقر في الفترة الممتدة بين (١٩٩٨-٢٠٠٦م) .

وأشار تقرير مديرية القاهرة في تعز الى ان نسبة الفقر فيها حوالي (١٦٪) وهي نسبة أقل مقارنة بالمديريتين المجاورتين لها في المدينة حيث يتركز أصحاب رؤوس الأموال فيها . كما تزايد الفقر في السنوات الأخيرة منذ الأخذ ببرامج الإصلاح الاقتصادي مطلع عام ١٩٩٥م وحتى الوقت الحالي وذلك في محافظات اليمن كافة. ففي محافظة تعز هناك ما يقارب ٣٣٪ من العائلات تعيش تحت مستوى خط فقر الغذاء أما نسبة غير القادرين على تلبية الحاجات الأساسية من الغذاء وغيره فقد بلغت ٤١٪ من إجمالي الأسر(١) ، وبالتالي زادت في مدينة تعز مؤشرات الفقر. فنسبة الفقر الأسرى الحاد ارتفعت من ٤, ٢٣٪ في عام ١٩٩٩م إلى ٤, ٣٤٪ عام ٢٠٠٦م ونسبة الفقر الأسرى المطلق ارتفعت من ٤, ٣٤٪ إلى ٤٢٪ . واشار تقرير مديرية الشيخ عثمان الى ان بعض الآراء ذهبت إلى القول إن ٩٥٪ من مواطني المديرية يقع على خط الفقر أو تحته. غير أن هذا الرأي ليس دقيقاً و

(١) محمد علي قحطان : تحديات التنمية ومعوقات الاستثمار في مدينة تعز ، أوراق يمانية ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٧م ، ص١٥ ، ١٦ .

لاتوجد إحصائيات رسمية بمستوى الدخل الفردي في المدينة ومن ثم لاتوجد أيضاً إحصائية بتوزيع الدخل بين الجنسين. أو معدل الاعتماد على دخل فردي واحد متوسط في المدينة لأن هذه إحصائيات متقدمة بالنسبة لبلد مثل اليمن.

ويمكن القول بأن مشكلة الفقر في اليمن تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تؤرق الحكومة والمجتمع والجهات المانحة. ولم يعد الفقر يقتصر على نطاق الدخل والقدرة على تأمين الحد الأدنى من الغذاء والملبس والمأوى، وإنما يمتد ليشمل جوانب التعليم والصحة والخدمات الاجتماعية الأساسية الأخرى، مما أدى إلى بروز الأبعاد المختلفة لمشكلة الفقر. وقد ارتبطت مشكلة الفقر في اليمن برباط وثيق مع ضعف الأداء الاقتصادي والصدمات الخارجية والداخلية التي تعرض لها الاقتصاد وخاصة خلال النصف الأول من التسعينات، الذي انعكس بصفة عامة في مجموعة الصعوبات الاقتصادية، وتتمثل في عجز الموازنة العامة، وعجز ميزان المدفوعات، والضغوط التضخمية، وتدهور منسوب الاحتياطي من النقد الأجنبي، وتدهور القيمة الشرائية للعملة المحلية، فضلاً عن الاختلالات الإدارية والتنظيمية. ومن الناحية الاجتماعية تزايد أعداد الفقراء في اليمن كانعكاس لتلك الأوضاع الاقتصادية، ولعب معدل النمو السكاني في حدود ٣,٧ ٪ وهو من أعلى المعدلات في العالم، دوراً إضافياً حيث لم يحدث أي تحسن في هذا المعدل إلا في عام ٢٠٠٠، حيث انخفض إلى ٣,٥ ولكنه يعد أيضا من المعدلات المرتفعة وحسب المنظمات الدولية يعد الشعب اليمني من الشعوب الأكثر فقراً في العالم، وقد جاء في المرتبة ١٣٣ من أصل ١٦٢ دولة نامية، أي ضمن الثلاثين دولة الأكثر فقراً في العالم.

يمكن القول بأن مشكلة الفقر في اليمن تمثل أحد أكبر التحديات التي تواجهها التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأصبحت تؤرق الحكومة والمجتمع والجهات المانحة.

وفيما يخص الجريمة وانتشارها فقد تفاوتت النسب من مديرية لاخرى حيث جاء في تقرير مديرية القاهرة بأنه ظهر تباين بين عدد القضايا المسجلة فإدارة الأمن ممثلة بالإحصاء قدمت ١٦٠ قضية بينما إدارة أمن المديرية قدمت ١٢٠ ويفسر ذلك بوجود أقسام شرطة تقدم المعلومات مباشرة إلى إدارة الأمن بالمحافظة دون تقديمها إلى إدارة أمن المديرية. نظراً لعدم وجود أقسام إحصاء متكاملة في المديريات. وبالنسبة للجهود التي تبذلها السلطة المحلية لإدارة وحل الخلافات المتعلقة بالأراضي فالإدارة المحلية تقوم بإحالة الخلافات إلى السلطة القضائية .

وعن الجرائم العنيفة وغير العنيفة تبين من خلال البيانات أنها تمثل أقل من ١٪ لكل ألف مواطن فهناك حالات القتل العمد (وغير العمد بسبب العبث بالسلاح) والسرقة و بالإكراه والاعتداءات المتنوعة ، وقد رصدت منظمات حقوقية حالات القتل والعبث بالسلاح والاعتداء على حقوق الإنسان بالإضافة إلى القضايا المبلغ عنها رسمياً، وعدد قضايا الفساد التي وردت إلى نيابة الأموال العامة عددها (٤٢٤) قضية خلال السنوات الثلاث الماضية تم التصرف بإحكام وقرارات بـ (٣٥٨) قضية منها وتم ترحيل (٦٦) قضية للعام القادم. وأشار تقرير عدن الى ان فريق الدراسة قابل صعوبة حقيقية في الحصول على معلومات دقيقة وميسرة حول معدل جرائم العنف والعنف المنزلي وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي ، وأعتبر بعض المسئولين أن هذه المعلومات غير متاحة لأسباب ترتبط بسرّيتها وعدم السماح بتداولها خارج الإطار المختص. ومع ذلك قام فريق الدراسة بالبحث الدؤوب عن هذه المعلومات وكانت المحصلة كالتالي :

(جدول يبين بعض جرائم القتل، والسطو، والاغتصاب والعنف المنزلي ... إلخ)

نوع الجريمة	عدد الحالات	نوع الجريمة	عدد الحالات	ملاحظات
الإيذاء العمد	١٢٦	الشروع في القتل	٩	-
الخفيف	٢	قضايا السرقة	٣٧	-
القتل العمد	٤٧	شرب الخمر	٧٥	
صدم المشاة	٨٢	الاغتصاب	٥	
حوادث المرور	٢	الإصابة بالخطأ	٢	
الزنا	٢	العنف العائلي	١٨	
الفعل الفاضح	٤	أضرار المال العام	-	في شرطة مركز المدينة فقط
سرقة المال العام	-	السرقة بالإكراه	٣	
النشل واللصوصية	١١	الاحتيال	١٣	

● المصدر: إدارة البحث الجنائي: محافظة عدن.

ورصد تقرير مديرية المكلا في حضرموت عدد وتصنيف الجرائم لعام ٢٠٠٧م كالتالي :-

مسلسل	الجريمة أو الجنحة	العدد	الملاحظات
١	القتل	-	
٢	الشروع بالقتل	١	
٣	سرقات	٣٧٠	
٤	الاغتصاب	٤	
٥	إضرار بالمال العام	١٨	
٦	نصب واحتيال	٢٩	
٧	مقاومة سلطة	٥	
٨	اعتداء على الأرض	٦٨	
٩	تهديد	٢٥	
١٠	التعدي على مواطن	١٥	

أما على الصعيد العام لليمن فقد أكد وزير الداخلية في تصريحات صحفية منشورة أن عدد الجرائم التي وقعت خلال العام ٢٠٠٨م بلغ ٤٠ ألفا و١٥٤ جريمة، ضبط منها ٣٧ ألفا و٦٦٩ جريمة أي ما يعادل نسبة ٩٣,٨٪ من إجمالي الجرائم المرتكبة، فيما ذكرت وزارة الداخلية انها القت في ذات العام القبض على ٦٠١٤ مطلوباً من الفارين من وجه العدالة ومن المتهمين بارتكاب جرائم مختلفة، بينهم متهمين بالتورط في قضايا الإرهاب، تمت إحالة أعداد كبيرة منهم إلى القضاء بعد استكمال اجراءات التحقيق معهم في التهم المنسوبة إليهم.

وفقا لاحصائيات الجريمة في اليمن فقد جاءت الأسلحة النارية في مقدمة الوسائل وأدوات إرتكاب الجريمة خلال العام ٢٠٠٨م، حيث استخدمت الأسلحة النارية في إرتكاب ما يزيد عن "٦٣٤٨" جريمة في مختلف محافظات الجمهورية.

ووفقا لاحصائيات الجريمة في اليمن فقد جاءت الأسلحة النارية في مقدمة الوسائل وأدوات إرتكاب الجريمة خلال العام ٢٠٠٨م، حيث استخدمت الأسلحة النارية في إرتكاب ما يزيد عن "٦٣٤٨" جريمة في مختلف محافظات الجمهورية. وتجدر الاشارة هنا الى الانتشار الكبير للأسلحة في اوساط اليمنين، حيث تبذل الجهات المختصة الكثير من الجهود من أجل منع حمل السلاح والتجوال به في المدن، وهناك قانون خاص بمنع حمل السلاح، وقد قامت وزراة الداخلية مؤخراً بشراء العديد من الاسلحة من المواطنين ، ولكن لابد من العمل على نشر الوعي الاجتماعي بخطورة حمل السلاح والاثار المترتبة عليه.

فيما وضعت ذات الإحصاءات السلاح الأبيض في المرتبة الثانية كأداة من أدوات إرتكاب الجريمة ، ووفقاً لتلك الإحصائيات فقد بلغ عدد الجرائم المرتكبة بواسطة السلاح الأبيض "٢٩٧٥" جريمة. وحلت الجرائم التي ارتكبت بالأدوات الحادة في المرتبة الثالثة "١٧١٠" جريمة خلال الفترة ذاتها.

وأوضحت إحصاءات الجريمة ان الأدوات التي استخدمت في إرتكاب الجرائم إضافة إلى ما سبق ذكره هي (أداة راضه - عقاقير مخدرة - مواد كيميائية - هواتف - مواد سامة - الكمبيوتر - أدوات أخرى) .

وبلغت الخسائر المادية المترتبة على الجرائم التي وقعت في العام ٢٠٠٨م ٩ مليار و ١٤٤ مليون و ٧٢٦ ألف ريال وفقاً لذات الإحصائيات الصادرة عن وزارة الداخلية ، والتي أوضحت أن الجزء الأكبر من هذه الخسائر نجم عن الجرائم الواقعة على الأموال ، حيث قدرت خسائرها ب ٦ مليار و ٤ مليون و ٧٠٨ ألف و ٢٤٤ ريال وهو ما يشكل نسبة ٦٥,٦٦٪ من الإجمالي العام لخسائر الجرائم المختلفة.

فيما احتلت جرائم الزنا وهتك العرض وإفساد الأخلاق المرتبة الثانية من حيث الخسائر المادية ، حيث قدرت الإحصائيات حجم الخسائر المادية الناجمة عنها بمبلغ ٢ مليار و ٦٢ مليون و٣٦٠ ألف ريال ، وهو ما يساوي ٢٢,٥٥٪ من الإجمالي العام للخسائر المادية.

سجل المؤشر الزمني للجرائم والحوادث في اليمن في العام ٢٠٠٨م معدل جريمة واحده كل ١٣ دقيقة و٥ ثوان، ومعدل ٤,٦ جريمة كل ساعة، بينما بلغ المعدل اليومي لارتكاب الجرائم ١١٠ جريمة .

وإحتلت الجرائم التي يعاقب عليها بقوانين أخرى غير قانون العقوبات المرتبة الأخيرة من حيث خسائرها المادية والتي بلغت خلال العام الماضي ٢ مليون و ٢٠ ألف ريال.

وسجل المؤشر الزمني للجرائم والحوادث في اليمن في العام ٢٠٠٨م معدل جريمة واحده كل ١٢ دقيقة و٥ ثوان، ومعدل ٤,٦ جريمة كل ساعة، بينما بلغ المعدل اليومي لارتكاب الجرائم ١١٠ جريمة، كما لوحظ بروز ظاهرة النزاع والخلاف حول الاراضي واصبحت ظاهرة مزعجة ومقلقة للسلم الاجتماعي، خاصة وان هذا الموضوع تركز بشكل كبير في المحافظات الجنوبية كاحدى نتائج الحرب الاهلية صيف ١٩٩٤م.

اما فيما يخص مالية السلطات المحلية ومستويات تمويلها فان خطوات إعداد الخطط والموازنات المحلية قد نظمها قانون السلطة المحلية رقم٤لسنة٢٠٠٠م ولائحته التنفيذية واللائحة المالية للسلطة المحلية وتعديلاتهما حيث نصت المادة (١٢٩) من القانون والمادة رقم (٢٤٦) من اللائحة التنفيذية على أن يكون لكل وحدة إدارية خطة وموازنة مستقلة سنوية تشمل كافة الموارد المتوقع تحصيلها والنفقات خلال السنة المالية، وحددت المادة كذلك خطوات إعداد مشروع الموازنة للوحدات الإدارية والتي تتم وفق الآتي:

١- اقتراح الدعم المركزي السنوي للوحدات الإدارية من قبل وزارة المالية بالتنسيق مع وزارتي الإدارة المحلية والتخطيط والتعاون الدولي ورفعه إلى مجلس الوزراء لإقراره بناءً على المادة (٢٤٠) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية والمادة (٤٠) من اللائحة المالية .

٢- تتولى وزارة الإدارة المحلية بالتنسيق مع وزارة التخطيط اقتراح توزيع مقدار الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة على الوحدات الإدارية، وترفع مقترح التوزيع إلى مجلس الوزراء لإقراره وفقاً للمادة (٢٤١) من اللائحة التنفيذية و(٤١) من اللائحة المالية .

٣- تبلغ الوحدات الإدارية على مستوى المحافظة والمديريات قبل الموعد المحدد لإعداد الخطة والموازنة السنوية بوقت كاف بالقواعد والإرشادات المركزية الصادرة من اللجنة العليا للموازنة بشأن إعداد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، بحيث لا يتجاوز الموعد ١٥ ابريل من كل عام، كما ورد في المادة (١٣٠) من قانون السلطة المحلية ، و(٢٥٣) من اللائحة التنفيذية والمادة (١٠) من اللائحة المالية.

٤- تبلغ الوحدات الإدارية بحصة كل منها من الدعم المركزي والموارد العامة المشتركة في موعد لا يتجاوز ١٥ ابريل أو الأول من مايو من

كل عام كما ورد في المادة (١٣٠) من القانون و(٢٥٣) من اللائحة التنفيذية و(١١) من اللائحة المالية .

٥- تقوم الأجهزة التنفيذية على مستوى المحافظة والمديريات- كل فيما يخصه- في ضوء برنامج زمني محدد يقترحه المكتب التنفيذي وتصادق عليه الهيئة الإدارية، بإجراء المسوحات الميدانية وإعداد الإحصاءات والمعلومات المتعلقة باحتياجات الوحدة الإدارية من مشاريع التنمية كما ورد في المادة (٢٤٧) من اللائحة التنفيذية.

٦- تقوم كل وحدة إدارية بإعداد مشاريع خططها وموازناتها التنموية في ضوء الأولويات المقرة من مجالسها المحلية ومواردها المتوقع تحصيلها من كافة المصادر المختلفة، كما ورد في المادة (٢٤٨) من اللائحة التنفيذية و(٩) من اللائحة المالية.

٧- تحال مشاريع الموازنات والخطط السنوية بعد إقرارها من المجلس المحلي إلى المكتب التنفيذي لإعادة صياغتها وترتيبها في ضوء ما أقره المجلس، ورفعها إلى المحافظ على أن تتضمن مشاريع هذه الموازنات النفقات الإدارية والتشغيلية للمجالس المحلية السنوية كما ورد في المادة (٢٤٩) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية .

٨- يقوم المحافظ بإحالة مشاريع خطط التنمية والموازنات السنوية للوحدات الإدارية إلى لجنة الخطة والموازنة بالمحافظة، التي بدورها تقوم بتحليلها ومراجعتها وتنسيقها وتجميعها في هيئة خطة وموازنة واحدة على مستوى المحافظة وذلك في ضوء القواعد والإرشادات الصادرة من اللجنة العليا للموازنة خلال الفترة من ٦ يوليو حتى ٦ أغسطس من كل عام كما ورد في المواد (١٣٣،١٣٢،١٣١) من القانون و(٢٥١) من اللائحة التنفيذية و(١٣،١٤،١٥،١٦) من اللائحة المالية.

٩- مناقشة وإقرار مشروع الخطة والموازنة المجمعة من قبل المجلس المحلي بالمحافظة في الاجتماع الاستثنائي الذي يعقده لهذا الغرض خلال النصف الأول من شهر أغسطس من كل عام كما ورد في المادة (١٧) من اللائحة المالية .

١٠- تقوم وزارة الإدارة المحلية برفع مشاريع الخطط والموازنات فور وصولها من المحافظات الى اللجنة العليا للموازنة لمناقشتها والتنسيق بينها وبين الخطة والموازنة العامة للدولة تمهيداً لرفعها إلى مجلس الوزراء لإقرارها واستكمال الإجراءات الدستورية للمصادقة عليها كما ورد في المادة (١٤٢) من القانون و(٢٥١) من اللائحة التنفيذية والمادة (١٩) من اللائحة المالية.

وعلى سبيل المثال فقد أورد فريق التقييم في مديرية القاهرة محافظة تعز مصادر وعائدات المديرية للعام ٢٠٠٧ م على النحو التالي : إيرادات محلية وهي الموارد التي تجبى في المديرية لصالحها وتتكون من (٢٧) نوعاً وتقدر بحوالي (١٠٥,٢٤٥,٩٢٥).

دعم مركزي وهو ما تخصصه الدولة من دعم مالي مركزياً سنوياً للمديرية ويقدر بحوالي (٢٩,٧٠٦,٢٣٦) .

موارد عامة مشتركة وهو ما يجري جبايته وتحصيله مركزياً باسم التعاون والمجالس المحلية وصناديق التطوير المحلية وتقدر بحوالي (٤,٧٠٣,٨٨٦) .

موارد مشتركة وهي الموارد التي تجبى في مديريات المحافظة لمصلحة المحافظة ككل وتتكون من (٢٨) نوعاً وحصة المديرية التي قامت بالتحصيل (٢٥٪) وتقدر بحوالي (٦٧,١٤٦,٤٠٣) .

وأورد تقرير مديرية المكلا محافظة حضرموت بإن الموازنة السنوية لمديرية المكلا تعتمد على: الايرادات المحلية، الايرادات المشتركة، الايرادات المشتركة العامة، الدعم المركزي، إلا أن الدعم المركزي المقدم من الحكومة المركزية للمديرية ضئيل بالمقارنة بالايرادات المحلية والمشتركة التي تحصلها المديرية مباشرة. وهناك فارق كبير بين المبالغ المحصلة والايرادات الحقيقية المخصصة للمجلس. ويرجع تدني ايرادات المديرية لعدم وجود سياسة واضحة لتحصيل الايرادات الحقيقية وفق الاوعية الايرادية المنصوص عليها في قانون السلطة المحلية وقرار مجلس الوزراء الذي حدد قيم الموارد المحلية .وقد وقفت المؤتمرات السنوية للمجالس المحلية أمام هذه الإشكالية في ضعف التحصيل وقررت اعطاء (٥٪) لمحصلي الضرائب والايرادات المحلية كحافز للتحصيل إلا ان هذا القرار لم ينفذ إلى الان.

وقد بلغت قيمة المشاريع وفق البرنامج الاستثماري لمديرية المكلا للعام ٢٠٠٨م (٤٢٢،٤١٩،٠٠٠) موزعة على قطاعات خدمية مختلفة .

القاعدة السوسيو / اقتصادية - المالية البلدية(الاستنتاجات) :

- هناك نشاط تجاري وتعاظم في حركة الرسوم والضرائب وبالذات ضرائب القات ومعارض السيارات إلخ ، وهي تنعكس إلى حد ما في تطور قطاع الطرق والنظافة والصحة وغيرها من القطاعات الخدمية .

- ظهور وتطور الفعاليات الاقتصادية المعبرة عن التطور العالمي في ميدان الاتصال والتواصل مثل : مقاهي الإنترنت ومحلات الاتصالات المحلية والدولية، ومعاهد تعليم اللغة الإنجليزية و المعلوماتية أتاح قدرا ملحوظاً من الحراك الاجتماعي، لجهة توفير العديد من فرص العمل والترقي الوظيفي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي .

- في موضوع الخلاف حول الأراضي (وهو موضوع يتركز في المحافظات الجنوبية بشكل أساسي) وهو موضوع على قدر كبير من الخطورة لابد من أن تنهض الأجهزة الأمنية و القضائية بدورها على وجه السرعة، حتى لا تتحول آليات خوض الخلاف باستخدام العنف إلى آليات شرعية تؤدي إلى مضاعفة الظلم على من ليس لديه حول ولا نفوذ ، لأن استمرار الوضع الحالي يولّد العنف ويغذيه ويضر بالسلم الاجتماعي في البلاد ويضعف من دور العدالة التي هي من صميم العملية الديمقراطية.

- زيادة الفقر واتساع نطاقه وهو الامر الذي يؤثر على الشأن الديمقراطي المحلي بحيث ينشغل الناس بتوفير لقمة العيش ويبقى ذاك همهم الوحيد ويشغلهم عن المشاركة السياسية.

- أرتفاع ملحوظ في نسبة الجريمة وهو انعكاس طبيعي للحالة الاقتصادية التي يعيشها الناس.

- من الملاحظ أن مصادر وعائدات المديريات تتكون من الايرادات المحلية والدعم المركزي أضافة الى الموارد المشتركة التي تجبى في مديريات المحافظة لمصلحة المحافظة ككل وتعطى المديرية التي قامت بالتحصيل (٢٥٪)، من اجمالي الحصيلة .

- الموازنات وخطط التنمية المحلية لاتزال جزءاً من الموازنة العامة للدولة وتسري عليها ذات القواعد القانونية، وهو الامر الذي يتطلب إعادة نظر خاصة ونحن نتحدث عن حكم محلي يفترض أن يكون واسع الصلاحيات.

في موضوع الخلاف حول الأراضي (وهو موضوع يتركز في المحافظات الجنوبية بشكل أساسي) وهو موضوع على قدر كبير من الخطورة لابد من أن تنهض الأجهزة الأمنية و القضائية بدورها على وجه السرعة.

- من المهم العمل على مراعاة المديريات التي لها إيرادات محلية ضعيفة (المديريات الريفية) بحيث تمنح

دعماً مركزياً اكبر لمواجهة الاحتياجات والمشاريع وبما يفي بمتطلبات الناس.

من المهم العمل على مراعاة المديريات التي لها إيرادات محلية ضعيفة (المديريات الريفية) بحيث تمنح دعماً مركزياً اكبر لمواجهة الاحتياجات والمشاريع وبما يفي بمتطلبات الناس.

- لابد من إشراك المواطنين ومنظمات المجتمع المدني في مرحلة إعداد الخطة التنموية المحلية بحيث تتاح لهم الفرصة في طرح احتياجاتهم من مشاريع التنمية والخدمات.

رابعاً : الإنماء والمؤشرات الاجتماعية:

لمعرفة وضع الإنماء والمؤشرات الاجتماعية يمكن رصد بعض مؤشرات التطور الاقتصادي والاجتماعي لسكان اليمن وذلك من خلال الآتي:

أ - مستوى المعيشة والفقر ودخل الفرد :

الحديث عن مستوى الدخل في البلدان النامية - ومن بينها اليمن - هو في الوقت ذاته حديث عن مستوى الفقر والحرمان من مستوى معيشي لائق، وهو حديث يقودنا الى التطرق الى البطالة وأنتشارها. حيث قدرت الاحصائيات والبحوث الأكاديمية أن معدل البطالة في بلادنا بلغ في العام ٢٠٠٨م مابين ٢٧-٣٥ ٪ من أجمالي قوة العمل، وقد وصلت نسبة الأسر التي تعيش تحت خط الفقر ٣٤,٩ ٪ وهو الذي يشمل الغذاء والإنفاق على الملابس والصحة والسكن والمواصلات... إلخ

وأوضح مسح أجراه برنامج الأغذية العالمي منتصف عام ٢٠٠٨ حول تأثير ارتفاع أسعار الغذاء على الأسر الفقيرة في اليمن أن هذه الأسر تضطر لإنفاق ٦٥ بالمائة من دخلها على الغذاء.

من جهته، أفاد تقرير صادر عن منظمة الأغذية والزراعة عام ٢٠٠٦، أن اليمن يعاني من نسبة جد مرتفعة من انعدام الأمن الغذائي، وأن أكثر من ثلث سكانه يعانون من سوء تغذية مزمن. ووفقاً لهذا التقرير، ارتفع عدد السكان الذين يعانون من الجوع من ٤,٢ مليون خلال الفترة بين ١٩٩٠ و١٩٩٢ إلى ٧,١

مليون خلال الفترة من ٢٠٠١-, ٢٠٠٣ كما ارتفعت نسبة السكان الذي يعانون من سوء التغذية من ٣٤ بالمائة إلى ٣٧ بالمائة .

ب - معدل/نسبة وفيات الرضع:

كشف التقرير الصادر عن لجنة الحقوق والحريات ومنظمات المجتمع المدني بمجلس الشورى ارتفاع معدل وفيات الأطفال تحت سن الخامسة بمعدل ١٠٠ حالة وفاة في الألف طفل ويمثل هذا المعدل أعلى المعدلات في العالم على حد التقرير ذاتة؛ وقد قال التقرير أن ما نسبتة ٥٠ في المائة فقط من الأطفال في اليمن يمكنهم الحصول على الخدمات الصحية، ويعني هذا أن ما يقارب نصف عدد السكان لا يتمتعون بخدمات صحية جيدة، فقد أضافت محتويات تقرير اللجنة أن الأطفال الذين لا تتجاوز أعمارهم ١٥ عاماً من العمر يمثلون نسبة ٤٥,٧ في المائة من أجمالي السكان في اليمن.

وقد احتلت اليمن مؤخراً المرتبة ٤٣ من بين ١٣٠ دولة في ارتفاع معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة بنسبة أجمالية تصل إلى ١١١ حالة وفاة لكل ألف ولادة حية .

وفي تقرير حديث لليونيسيف - حول وضع الأطفال في اليمن للعام ٢٠٠٦ قال التقرير بأن معدل وفيات الرضع بلغ ٨٢ لكل ألف ولادة حية وان عدد الولادات السنوية في بلادنا ٨٢٦ ألف ولادة حية يصل عدد الوفيات منها في العام حسب إحصائية ٢٠٠٤م إلى ٩٢ ألف حالة وفاة .

ج- الامية وانتشارها في المجتمع :

أظهر التقريرالذي أعده المجلس الأعلى لتخطيط التعليم أن معدلات الأمية بين أوساط السكان في الفئة العمرية (١٥سنة فأكثر) تصل إلى / ٥,٥ / مليون منهم (١, ٦٧٪) من الإناث، موضحا أن غالبية الأميين يتمركزون بين أوساط السكان في المناطق الريفية، مرجعاً ذلك إلى أسباب عدة أبرزها

ضعف الخدمات في الريف، وعدم تطبيق إلزامية التعليم الأساسي وضعف كفاءته، فضلا عن تفشي الفقر في أوساط النساء وخصوصاً في الأرياف، ومحدودية مراكز محو الأمية، وضعف المخصصات المالية المعتمدة لها مع عدم تفعيل مراحل الاستراتيجية المرتبطة بفترات زمنية ناهيك عن غياب الدور الإعلامي الفاعل في التوعية. وكان التقرير الصادر عن اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا في الأمم المتحدة قد وضع اليمن في الدرجة الأخيرة بين البلدان العربية الأكثر تفشيا للأمية في أوساط الإناث، مشيرا إلى أن معدل الأمية بين إناث اليمن يصل إلى ٧٧٪ و أن بلادنا تمتلك النسبة الأعلى للأمية في الشرق الأوسط ، فيما أكد تقرير للبنك الدولي أن نسبة الأمية في اليمن ٥٠٪ في حين قال وزير التربية والتعليم أن النسبة هي٤٠٪.

وبالعودة الى التقارير المحلية فقد أكد تقرير مديرية القاهرة في تعز بان نسبة متوسط دخل الفرد حوالي مائه إلى مائتين دولار شهرياً، وعن معدل نسبة الوفيات الرضع في مديرية القاهرة فيبلغ (٥٪) أي (٥٨٩) طفلاً حيث يبلغ عدد الأطفال الرضع (١١٧٨٩)حسب تقديرات منظمة الصحة العالمية .

ويبلغ عدد الأطباء لكل ألف مواطن ١,٧ طبيباً، ويبلغ عدد روضات الأطفال لكل ألف مواطن ٠,٣ حيث يوجد ٣ حكومية و٢ أهلية في مديرية القاهرة .

ويبلغ عدد المعلمين حوالي ٢٠ معلماً لكل ألف مواطن و ٥٥ معلماً لكل ألف طالب علماً أن عدد الطلاب في مديرية القاهرة (٤١٠٠٢) طالباً وعدد المعلمين (٢٢٥٠)٢ معلماً، و٥٧٥ معلما أهلياً. وعدد المواطنين (١٤٦,٨٥٦) ويبلغ متوسط العمر الافتراضي المتوقع للذكور حوالي ٥٨,٨ وللإناث ٦٢,٧

أما في مديرية معين في أمانة العاصمة فقد أشار التقرير الى وجود ٥٥٠ منشأة طبية خاصة وخمسة مراكز صحية حكومية بالمديرية. ونظراً للغلاء وارتفاع الأسعار خلال السنوات العشر

أشار تقرير مديرية الشيخ عثمان في عدن الى أن نسبة الأسر التي هي تحت خط الفقر ٣٤,٩ ٪ وهو الذي يشمل الغذاء والإنفاق على الملابس والصحة والسكن والمواصلات... إلخ.

الماضية عبر العديد من الأفراد والمواطنين عن عدم تمتعهم بحق الحصول على العلاج والدواء المجاني خاصة وأن ٦٠٪ من سكان المديرية حسب نتائج الإحصائيات المتوفرة بمكتب الصحة التابع للمديرية يعيشون تحت مستوى خط الفقر، وتقتصر الخدمات الصحية المتوفرة بالمراكز الصحية الحكومية على المعاينة والتشخيص المفتقرة للكفاءة.

وأشار تقرير مديرية الشيخ عثمان في عدن الى أن نسبة الأسر التي هي تحت خط الفقر ٣٤,٩ ٪ وهو الذي يشمل الغذاء والإنفاق على الملابس والصحة والسكن والمواصلات... إلخ ،) أنظر المسح الوطني لظاهرة الفقر ١٩٩٩م) . وقد كان وضع عدن في كتاب الإحصاء السنوي ٢٠٠١ م :- كالآتي:

المحافظة	حدة الفقر	فجوة الفقر	نسبة الأسر الفقيرة	الكثافة السكانية
عدن	٦,١	١١,٩	٣٢,٠	٥٠٣,٧٤٩

وليس هناك إحصائية دقيقة حول مستوى الدخل في عدن ومديرياتها، وبالنسبة لمعدل / نسبة وفيات الرضع :- من خلال المقابلة مع عضو المكتب التنفيذي في المديرية المسؤولة عن مكتب الصحة وسؤالها عن الوفيات الرضع تبين الآتي :-

جدول يبين وفيات الأطفال (عند الولادة ، منذ الولادة حتى عامين)•

المحافظة	وفيات الأطفال المرقدين من يوم حتى سنتين		وفيات بعد الولادة مباشرة
	ذكور	إناث	
٢٠٠٦م	١٦٤	١٠٦	١٤٩
٢٠٠٧م	١٨٨	١٣١	٢٠٤
٢٠٠٨م من يناير - ١٢ نوفمبر	١٧٦	٩٩	٢٢٤ إلى أكتوبر فقط

• المصدر : مستشفى الوحدة التعليمي م / الشيخ عثمان قسم الإحصاء .

* انظر : د. صباح شرف ، البنك الدولي والنقد الدولي ودورهما في دول العالم الثالث ، الملتقى الثالث للتحرر من الفقر ، عدن ، إبريل ، ٢٠٠٢م .

وبالنسبة لعدد الأطباء حسب المسؤولين من واقع مقابلات فريق الدراسة، فهو: طبيبان لكل ألف مواطن .

أما متوسط العمر الافتراضي فهو(٤٥)عاماً تقريباً للذكور والإناث على السواء، بالرغم من أن التربية ما قبل المدرسة معتمدة في السلم التعليمي الرسمي لوزارة التربية والتعليم اليمنية، إلا أنه لاتوجد سوى روضتين في المديرية فقط، وربما ثلاث روضات أهلية آخرى، وغالباً خارج شروط الروضة المتعارف عليها. وبسبب هذا الوضع فإن احتساب العدد لكل ألف مواطن قد لايكون مهماً، لأن عدم التناسب بين السكان وعدد الرياض واضح بصورة كافية.

أما بالنسبة لمستوى الاكتفاء من المدرسين فإن نسبتهم ٦،٦٦ تقريباً لكل ألف مواطن.

وأتضح أن عدد من يجيدون القراءة والكتابة فقط وليس لديهم مؤهلات علمية قد بلغ ٢١٩٤٠ نسمه، وهم في الغالب يشكلون أهم فئة في قوائم الناخبين في المديرية بنسبة ٦, ١٨٪ تقريباً من إجمالي السكان في المديرية، وبنسبة ٥٧ ٪ تقريباً من إجمالي الناخبين المسجلين في انتخابات ٢٠٠٦م والمقدر عددهم بـ ٦٦٣،٣٨ مواطن.

وأشار التقرير بأن المتمكنين من القراءة والكتابة (غير الأميين) في مديرية الشيخ عثمان أغلبية غير متعلمة وتفتقر في الغالب إلى الوعي السياسي والانتخابي، وفي الوقت ذاته فهي التي تقرر النتيجة النهائية للانتخابات لأنها تتجاوز النصف من إجمالي المسجلين في قوائم الإنتخابات حسب انتخابات عام ٢٠٠٦ م .

الإنماء والمؤشرات الاجتماعية (الاستنتاجات) :

• تشير المؤشرات الاجتماعية إلى ضعف نسبة الذين حصلوا على قدر كاف من التعليم يسمح لهم بالمساهمة بوعي في العملية الانتخابية، ولذلك فإنه لابد من توجية الجهود للتقليل من التسرب الدراسي الذي يشكل معضلة وبخاصة بين أوساط الإناث. وهم محرك رئيسي أثناء عملية التصويت وفئة يُعوّل عليها كثيراً في الانتخابات المحلية والوطنية .

• ضرورة إعادة الاهتمام ببناء ونشر رياض الأطفال بصورة تلبي الاحتياجات الحقيقية للمواطنين.

• ضرورة التوسع في تقديم الخدمات الصحية للمواطنيين وايلاء رعاية اكثر بالطفولة والرضع.

• تشير المؤشرات الى إنتشار البطالة وزيادة الفقر في أوساط المجتمع وهو الامر الذي يتطلب ضرورة العمل على تشجيع الإستثمارات المحلية وتوفير البيئة المناسبة لها وحمايتها .

• من المهم وضع سياسات محلية تهدف الى تنظيم سوق العمل وزيادة فرصه من خلال المشاريع التنموية .

• ينبغي تحفيز المشاريع الاقتصادية الصغيرة والجهات التي تقدم قروض ميسرة وذلك لإستيعاب أكبر قدر من الايادي العاملة .

• تحفيز الاسر والشباب على الدخول في مشاريع صغيرة تتبناها السلطة المحلية وجهات مانحة والقطاع الخاص من أجل توفير فرص لغالبية العائلات في تحسين مستوى عيشها والحد من فقرها.

الفصل الثاني

الديمقراطية التمثيلية

الديمقراطية التمثيلية

يهدف هذا الفصل الى تشخيص واقع الديمقراطية التمثيلية في المجتمع اليمني من حيث الإطار الوطني والقانوني، النظام الانتخابي وأدؤه، نظام الأحزاب، المسئولون المنتخبون، ادارة الانتخابات، مشاركة الناخبين، رأي المواطنين بالديمقراطية والاحزاب السياسية والخدمات المقدمة والوضع الاقتصادي .

أولاً : الإطار الوطني والقانوني :

تنظم الانتخابات المحلية كل أربع سنوات استناداً إلى المادة (١٣) من قانون السلطة المحلية، التي عُدلت الى ٣ سنوات وفقاً للقانون ٢٥ لسنة ٢٠٠٢م، والنيابية كل ست سنوات، والرئاسية كل سبع سنوات حسب التشريعات. الا ان اول دورة للمجالس المحلية قد مددت الى ست سنوات (٢٠٠١-٢٠٠٦م) . ولقد أرجع بعض السياسيون ذلك الى رغبة الحزب الحاكم (المؤتمر الشعبي العام) في اقترانها بالانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م كي تحضى الرئاسية باقبال معقول وهذا بحد ذاته يعد مؤشراً على اقبال المواطن على المشاركة في الانتخابات المحلية اكثر منها في الانتخابات الرئاسية او البرلمانية، وهو عامل يعزز من تفاعل الديمقراطية المحلية كلما عززت سلطاتها، وشعر الناس بملامستها لتطوير الخدمات المحلية، وتخفيف اعباء المركزية الشديدة . وموخراً كذلك تم تمديد فترة المجالس المحلية الحالية (التي انتخبت في العام ٢٠٠٦م) أربع سنوات أضافية حيث كان من المقرر ان تجرى الانتخابات المحلية بالتزامن مع الانتخابات البرلمانية التي كان مقرر آجرائها في أبريل ٢٠٠٩م .

تنظم الانتخابات المحلية كل أربع سنوات استناداً إلى المادة (١٣) من قانون السلطة المحلية، التي عُدلت الى ٣ سنوات وفقاً للقانون ٢٥ لسنة ٢٠٠٢م، والنيابية كل ست سنوات، والرئاسية كل سبع سنوات حسب التشريعات .

أما عن النصوص الدستورية التي تحاكي البنية التنظيمية للديمقراطية المحلية والعمليات الانتخابية، فقد نصت المادة (١٤٦) من الدستورعلى ما يلي :- " تتمتع الوحدات الإدارية بالشخصية الاعتبارية ويكون لها مجالس محلية منتخبة انتخاباً حراً مباشراً ومتساوياً على مستوى المحافظة والمديرية، ويحدد القانون طريقة الترشيح والانتخاب للمجالس المحلية ونظام عملها ومواردها المالية وحقوق وواجبات أعضائها". وعن مدى مراعاة التشريعات الانتخابية للمعايير الدولية المتفق عليها - كمسألة مراعاة تمثيل النساء مثلاً - فلا توجد في التشريعات الانتخابية مراعاة لتمثيل النساء كتخصيص مقاعد لهن، أو اعتماد نظام القائمة المغلقة بالرغم من مطالبة الاتحادات النسائية والعديد من منظمات المجتمع المدني بذلك. وبالنسبة للإجراءات المتبعة لرفع مستويات التمثيل للمجموعات الاقل حظاً - كذوي الاحتياجات الخاصة والشباب- والإجراءات الهادفة التي تضمن مشاركتهم على قدم المساواة في مؤسسات الحكم المحلي، فلا يوجد نص قانوني ولا إجراءات لرفع مستويات التمثيل للفئات السابقة، حيث نص الدستور على المساواة بين المواطنين (المواطنون جميعهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة). فالكل يشارك ومن يحصل على الأغلبية هو الفائز، كما أن الأحزاب لا تدفع بالنساء والشباب وذوى الاحتياجات الخاصة للترشيح (باستثناء بعض الأحزاب التي تدفع بالمرأة في المجالس المنتخبة كحزب المؤتمر الشعبي العام مثلاً والحزب الاشتراكي وإن كان بحدود ضيقة). ومن هنا لا بد من وجود نص قانوني يلزم الأحزاب بضرورة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، كما يجب على منظمات المجتمع المدني نشر الوعي بين المواطنين عن أهمية دور المرأة في المجالس المنتخبة وعلى المرأة أن تدفع بنفسها في الانتخابات وتطالب بحقها ما دام القانون لا يستثنيها .

وعن موقف القانون من المُجنسين الأجانب بخصوص الاقتراع في الانتخابات المحلية، فالقانون لا يسمح لهم بذلك. والدستور وضع شروط ممارسة الحق في الانتخاب على النحو التالي : أن يكون يمنياً - أن لا يقل سنه عن ١٨ عاماً ونصت المادة (٣) من قانون الانتخابات (يتمتع بحق الانتخاب كل مواطن بلغ من العمر ١٨ سنة شمسية كاملة، ويستثني من ذلك المتجنس الذي لم يمض على كسبه الجنسية اليمنية المدة المحددة قانونياً)، كما جاء في باب التسميات والتعاريف في الانتخابات العامة والاستفتاء : المواطن : المواطن اليمني والمواطنة اليمنية، وعليه ووفقاً لنص هذه المادة فإن القانون لايسمح للأجانب المقيمين وغير المتجنسين بممارسة الاقتراع أوالترشيح وليس هناك أية استثناءات.

في مديرية الشيخ عثمان - عدن أشار التقرير الى حدوث بعض النزاعات الانتخابية والتي تم معالجتها عبر القضاء، حيث حدثت في منطقة (المحاريق) المحاذية لمديرية دار سعد بعض النزاعات الخاصة بمرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام وتمت معالجتها عبر القضاء المختص.

وعن معالجة النزاعات الانتخابية، تتم أولاً بالتوافق والتصالح، وإلا كان القضاء هو الفاصل. وأشار تقرير تعز الى انه في دوائر المدينة - وخصوصاً مديرية القاهرة- لم تحدث نزاعات انتخابية ترقي إلى مستوى القضاء، وتمثلت النزاعات الانتخابية الحاصلة خلال الانتخابات المحلية في الموطن الانتخابي، انتخاب الشخص في غير مركزه الانتخابي، نزاعات أثناء القيد والتسجيل مثل تكرار قيد الناخبين، السن القانونية (تسجيل صغار السن)، تسجيل بعض المواطنين من خارج الموطن، أوراق الاقتراع والفرز (عدم وضوح الإشارة أو تكرار الإشارة لأكثر من شخص)، الاقتراع بدلاً عن غائبين أو متوفين. اما في مديرية الشيخ عثمان - عدن فقد أشار التقرير الى حدوث بعض النزاعات الانتخابية والتي تم معالجتها عبر القضاء، حيث حدثت في

منطقة (المحاريق) المحاذية لمديرية دار سعد بعض النزاعات الخاصة بمرشحي حزب المؤتمر الشعبي العام وتمت معالجتها عبر القضاء المختص. كما ذكر بعض قياديي الأحزاب السياسية المشاركة في الانتخابات وجود بعض المشاكل مثل تقييد بعض الجنود في مراكز بعيدة عن موطنهم الانتخابي بغرض السيطرة على الأغلبية في بعض الدوائر، أو تسجيل صغار السن في بعض الجداول الانتخابية، أو السعي لتزوير بعض الأصوات. وجميع هذه القضايا تحل عبر القضاء أو عبر تدّخل المراقبين المحليين والدوليين قبل حدوثها.

وقد حدد قانون الانتخابات والاستفتاء؛ الاجراءات الخاصة بتقديم الطعون والتظلم فيها، والجهة التي تنظر في هذا الجانب، والمدة الزمنية، فعلى سبيل المثال نص القانون على انه لكل مواطن مقيم في الدائرة الانتخابية أن يطلب من اللجنة الأساسية إدراج أسمه في جدول الناخبين الخاص بها إذا كان قد أهمل بغير حق أو حذف أسم من أدرج أسمه بغير حق، كما يحق لكل ناخب مدرج إسمه في جدول الناخبين أن يطلب إدراج أسم من أهمل بغير حق، أو حذف أسم من أدرج بغير حق، وتقدم الطلبات إلى مقر لجنة الإعداد لمدة خمسة عشر يوماً ابتداءً من اليوم التالي لإعلان الجداول، وتقيد بحسب تاريخ ورودها في دفتر خاص وتعطى إيصالاً لمقدمها ويجوز لكل ناخب أن يطلع على هذا الدفتر.

وفيما يلي بعض المواد الواردة في قانون الانتخابات التي تنظم الطعون وتحدد المدد الزمنية وجهة الفصل فيها:

مادة (١٤) :

أ- تفصل لجنة إعداد الجداول في طلبات الإدراج والحذف ابتداءً من اليوم التالي لتقديم الطلبات وعلى ألا تتجاوز فترة الفصل فيها خمسة أيام من نهاية فترة تقديمها، وعلى اللجنة أن تسمع أقوال مقدم الطلب ومن قدم في شأنه الطلب وأن تجري ما تراه لازماً من تحقيق وتحريات.

ب- تعرض قرارات لجنة إعداد الجداول في الأماكن المشار إليها في المادة (١٢) من هذا القانون لمدة خمسة أيام ابتداءً من نهاية مدة الفصل في الطلبات .

مادة (١٥) :

أ- لكل ناخب في الدائرة الانتخابية أن يطعن في قرارات لجنة إعداد ومراجعة الجداول أمام المحكمة الابتدائية المختصة خلال خمسة أيام ابتداءً من اليوم الأول لعرض قرارات اللجنة. وللمحكمة أن تجري ما تراه لازماً من تحقيقات وتحريات للفصل بالطعن قبولاً أو رفضاً، وبما تقتضيه كل حالة على حدة من حذف أو إضافة أو إبقاء الحالة على ما هي عليه، وذلك ابتداءً من اليوم التالي لبدء فترة تقديم الطعون على ألا تتجاوز مدة الفصل فيها خمسة عشر يوماً من نهاية فترة تقديمها . وعلى المحكمة موافاة صاحب الشأن واللجنة الأساسية بالدائرة بصورة من قرارات الفصل بالطعون فور صدورها، وعلى اللجنة الأساسية عرضها في الأماكن المحددة في المادة (١٢) من هذا القانون لمدة خمسة أيام ابتداء من اليوم التالي لنهاية فترة الفصل في الطعون.

ب- لكل ناخب في الدائرة حق الطعن أمام الاستئناف في قرارات المحكمة الابتدائية خلال عشرة أيام من نهاية فترة الفصل بالطعون، وذلك بعريضة تقدم إلى قاض ينتدبه رئيس محكمة الاستئناف بالمحافظة، ويجوز عند الاقتضاء انتداب عدد من القضاة يوزع عليهم العمل حسب الدوائر الانتخابية ويكون الفصل في هذه الطعون نهائياً من قبل المحكمة، وذلك ابتداءً من اليوم التالي لبداية فترة تقديم الطعون وعلى ألا تتجاوز عشرين يوماً من نهاية فترة تقديم الطعون، وعلى المحكمة موافاة صاحب الشأن واللجنة الإشرافية بالمحافظة

بصورة من قرارات المحكمة فور صدورها ويجب على اللجنة الإشرافية موافاة اللجنة الأساسية المعنية بالدائرة بتلك القرارات خلال مدة لا تتجاوز أربع وعشرين ساعة من تاريخ تسلمها لقرارات المحكمة .

أما فيما يخص الطعون في الانتخابات المحلية فقد نص قانون الانتخابات في المادة (١٢٠) أنه لكل ذي مصلحة في نطاق الدائرة المحلية الحق بالطعن في نتائج عملية الاقتراع والفرز وذلك بعريضة طعن عادية يودعها لدى محكمة الاستئناف في المحافظة وفقاً للشروط التالية :-

أ- أن يكون تقديم الطعن خلال (٤٨) ساعة من إعلان نتائج الفرز في الدائرة .

ب- أن يكون الطعن مسبباً ومحدداً حول إجراءات الاقتراع والفرز.

ج- أن يرفق بالطعن مبلغاً وقدره عشرة آلاف ريال يودع لدى خزينة المحكمة كضمان نقدي يورد لحساب المجلس المحلي بالمديرية في حالة عدم صحة الطعن ويرد إلى مقدم الطعن إذا كان الحكم في صالحه.

مادة (١٢١) : تشكل محكمة الاستئناف في المحافظة هيئة مساعدة لها تتكون من رؤساء المحاكم الابتدائية في عاصمة المحافظة والمديريات التي وردت منها الطعون أو من ينوب عنهم تكون مهمتها التحقيق وإبداء الرأي في صحة الطعون المقدمة حول إجراءات الاقتراع والفرز، وتصدر محكمة الاستئناف بالمحافظة أحكامها في ضوء ذلك خلال مدة لا تتجاوز عشرة أيام من تاريخ تقديم الرأي، على أن تعلم المحكمة المرشح الفائز الذي قدم ضده طعن حول إجراءات الاقتراع والفرز في دائرته بصورة من عريضة الطعن للرد عليها، وذلك خلال أربعة أيام من تاريخ إعلانه بالطعن، ويعتبر قرار المحكمة نهائياً.

مادة (١٢٢) :

أ- لا يحول تقديم الطعن دون إعلان أسماء المرشحين الفائزين في الانتخابات المحلية الذين قدمت ضدهم طعون حول إجراءات الاقتراع والفرز في دوائرهم.

ب- في حالة صدور قرار المحكمة بصحة الطعن الذي يترتب عليه بطلان عملية الاقتراع والفرز تتولى اللجنة العليا اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة الانتخابات وذلك خلال مدة لا تتجاوز ستين يوماً من تاريخ صدور الحكم.

الإطار الوطني والقانوني (الاستنتاجات) :

يتصف الإطار القانوني بعدم مراعاته للمجموعات الاقل حظاً مثل النساء وذوي الاحتياجات الخاصة أو فئة الشباب أو " الأخدام "إلخ، خاصة في ظل ضعف حركاتهم ومنظماتهم الاجتماعية التي يمكن أن تعبر عن احتياجاتهم وطموحاتهم، وتلك واحدة من نقاط الضعف فيه، لذلك فإنه من الضروري بمكان العناية بهذه الفئات لتعزيز الحراك الديمقراطي وتوسيع المشاركة الشعبية في العملية الديمقراطية، ولا بد من وجود نص قانوني يلزم الأحزاب بضرورة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، كما يجب على منظمات المجتمع المدني نشر الوعي بين المواطنين عن أهمية دور المرأة في المجالس المنتخبة، وعلى المرأة أن تدفع بنفسها في الانتخابات وتطالب بحقها ما دام القانون لا يستثنيها . كما أن من المهم أيضا تعزيز الدور الحالي (الإيجابي) للقضاء في حل النزاعات الانتخابية .

لا بد من وجود نص قانوني يلزم الأحزاب بضرورة تمثيل النساء في المجالس المنتخبة، كما يجب على منظمات المجتمع المدني نشر الوعي بين المواطنين عن أهمية دور المرأة في المجالس المنتخبة .

وفيما يخص الانتخابات المحلية وبالرغم من ان القانون ينص على إجرائها كل ثلاث

سنوات الإ انه لم يتم الألتزام بهذه المادة حيث جرى تمديد فترة المجالس المحلية الاولى (٢٠٠١-٢٠٠٦) وأرجع البعض ذلك الى رغبة الحزب الحاكم اقترانها بالانتخابات الرئاسية، وجرى كذلك تمديد فترة المجالس المحلية (٢٠٠٦-٢٠٠٩) اربع سنوات أضافية وهو الامر الذي يجب ان يتم ضبطه وفقاً للقانون.

اما فيما يخص النزاعات الانتخابية فينبغي ان يتم تحديد الجهة القانونية المسئولة عن حسمها وكذا الاجراءات المتبعة لذلك بشكل دقيق حتى لا يترك الامر للتوافق والصفقات.

ثانيا: النظام الانتخابي و أداؤه :

تُقسم اليمن إدارياً في إطار نظام السلطة المحلية إلى (٢١) محافظة، بما فيها أمانة العاصمة ومحافظة ريمة التي استحدثت خلال عام ٢٠٠٤، وتقسّم المحافظات إلى: (٣٣٣) مديرية، يتفرّع عنها (٢٢٠٠) عزلة وحي، فضلاً عن (٣٦٩٨٦) قرية و(٩١٤٨٩(محلّة وحارة. كما يبلغ عدد الدوائر الانتخابية المحلية (٥٦٢٠) دائرة (مركز إنتخابي) وكل مركز انتخابي يشتمل على عدد من صناديق الاقتراع المباشر للذكور والاناث بواقع ٣٥٠-٥٠٠ ناخب لكل صندوق لتخفيف الازدحام يوم الاقتراع. وتنقسم الجمهورية الى (٣٠١) دائرة انتخابية برلمانية ، وفيما يخص المديريات فقد وزع قانون السلطة المحلية المديريات الى اربع فئات بحسب عدد السكان كالتالي :-

١ . **الفئة الاولى:** المديريات التي يبلغ عدد سكانها ما دون (٣٥٠٠٠) نسمة يتكون مجلسها المحلي من (١٨) عضواً .

٢ . **الفئة الثانية:** المديريات التي يزيد عدد سكانها عن (٣٥٠٠٠) ولا يتجاوز من (٧٥٠٠٠) نسمة يتكون مجلسها المحلي من (٢٠) عضواً.

٣ . **الفئة الثالثة :** المديريات التي يزيد عدد سكانها عن (٧٥٠٠٠) نسمة و لا يتجاوز (١٥٠٠٠٠) يتكون مجلسها المحلي من (٢٦)عضواً.

٤ . **الفئة الرابعة :** المديريات التي يزيد عدد سكانها عن (١٥٠٠٠٠)نسمه يتكون مجلسها المحلي من (٣٠) عضواً.

النظام الانتخابي المعمول به في الانتخابات المحلية هو نظام الفائز الأول، أما عن تأثير النظام الانتخابي على نظام الأحزاب السياسية من حيث إعطائه أفضلية للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة أو العكس فالأحزاب الكبيرة طبعاً تحظى بالأفضلية من حيث حصد الأغلبية من المقاعد، فتأثير نظام الفائز الأول يعطي فرصة اكبر للنجاح للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، لأن الفائز هو الذي يحصل على أعلى الأصوات، وبالتالي تظل الأحزاب الصغيرة غير ممثلة وعاجزة عن المنافسة والحصول على المقاعد. ومن هنا يرى البعض ضرورة تعديل القانون، إلا أن هناك من يرى أن مستوى الوعي لدى الناخب وثقة الناخب بالبرامج ومستوى الخدمات المقدمة والمصداقية كل تلك العوامل لها تأثيرعلى الناخب.

النظام الانتخابي المعمول به في الانتخابات المحلية هو نظام الفائز الأول وهو يعطي فرصة اكبر للنجاح للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة، لأن الفائز هو الذي يحصل على أعلى الأصوات. وبالتالي تظل الأحزاب الصغيرة غير ممثلة وعاجزة عن المنافسة والحصول على المقاعد.

وفيما يخص التقسيم الحاصل للدوائر المحلية والدوائر النيابية، فقد أشار العديد ممن تم الالتقاء بهم الى انه أحدث العديد من الاختلالات، كما أنه يسبب الكثير من الإرباكات للناخبين، وقد يذهب بعضهم للتصويت لمرشحين في غير دائرته الأصلية، وبالذات في الانتخابات النيابية العامة وهناك مطالبة باعادة النظر بتوزيع الناخبين فيما يخص المجالس المحلية. حيث ان عدداً من المواطنين الذين يصوتون في الانتخابات النيابية في

دائرتهم الانتخابية فانهم في الانتخابات المحلية يصوتون ضمن أطار دائرة انتخابية أخرى. وأشار تقرير مديرية الشيخ عثمان الى ان واقع تقسيم الدائرة (المديرية) إلى مراكز يضع بعض هذه المراكز في دوائر أخرى غير الدائرة (٢٧) (الدائرة الانتخابية لمديرية الشيخ عثمان) وهو الأمر الذي يسبب الكثير من الإرباكات للناخبين، حيث قد يذهب بعضهم للتصويت لمرشحين غير المرشحين في دائرتهم الأصلية وبالذات في الانتخابات النيابية العامة. فمثلاً الناخبين في مركزين انتخابيين هما مركزا (ع) و(ف) يصوتون في الدائرة(٢٢) مديرية خورمكسر، والناخبين في مركز(ي) يصوتون في الدائرة (٢٦) مديرية المنصورة في الانتخابات النيابية .

وما زال النظام الانتخابي موضع نقاش وحوار بين الحزب الحاكم (المؤتمرالشعبي العام) واحزاب المعارضة (اللقاء المشترك) حيث تطالب المعارضة باعتماد القائمة النسبية .

النظام الانتخابي وأداؤه (الاستنتاجات) :

التقسيم الحاصل فيما يخص الدوائر المحلية والدوائر النيابية أحدث العديد من الاختلالات، كما أنه يسبب الكثير من الإرباكات للناخبين، حيث قد يذهب بعضهم للتصويت لمرشحين في غير دائرتهم ، وبالذات في الانتخابات النيابية العامة، وهناك مطالبة باعادة النظر بتوزيع الناخبين فيما يخص المجالس المحلية حيث ان عدداً من المواطنين الذين يصوتون في الانتخابات النيابية في دائرتهم الأنتخابية فانهم في الانتخابات المحلية يصوتون ضمن أطار دائرة انتخابية أخرى.

بعض قيادات أحزاب المعارضة على مستوى المديريات تقول أن النظام الانتخابي جيد الى حدٍ ما بصورة عامة، بالرغم من الملاحظات التي تم ذكرها، غير أن ما يزيد الامر سوءً من وجهة نظرهم هو الممارسات التي يقوم

بها حزب الأغلبية في مراحل العملية الانتخابية، ابتداء من الشروع في الحملات الانتخابية وتمويلها، وأعمال الدعاية الانتخابية، وصولا إلى عمليات الاقتراع والفرز، وهي ممارسات تحرم أحزاب المعارضة من حقوقها في التمثيل الحقيقي . الأمر الذي يستدعي بالضرورة إعادة النظر في آليات تطبيق النظام الانتخابي، وضبط عمليات الدعاية والإعلام والتمويل بصورة شفافة وعادلة تضمن تساوي الأحزاب بصرف النظر عن لونها ووزنها.

يشير دستور الجمهورية اليمنية الى ان النظام السياسي في اليمن يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية من أجل تحقيق التبادل السلمي للسلطة. ويحدد قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية القواعد والاجراءات اللازمة لتشكيل الاحزاب السياسية .

ينبغي تحديد المعايير والاجراءات المستخدمة في ترسيم حدود الدوائر(على سبيل المثال التي تتعلق بتقسيم ودمج المديريات لتشكيل دوائر انتخابية).

ثالثا: نظام الأحزاب السياسية:

يشير دستور الجمهورية اليمنية الى ان النظام السياسي في اليمن يقوم على أساس التعددية السياسية والحزبية من أجل تحقيق التبادل السلمي للسلطة. ويحدد قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية القواعد والاجراءات اللازمة لتشكيل الاحزاب السياسية والمنظمات، وممارسة النشاط السياسي، والالتزامات التي ينبغي على الاحزاب الايفاء بها من اجل التسجيل. وتشير الاحصائيات الى انه تم تأسيس ٤٦ حزبا سياسيا في غضون بضعة أشهر من قيام الوحدة. الا انه ونظراً للتوترات التي حصلت بين المؤتمر الشعبي والحزب الاشتراكي (شريكي السلطة أنذاك) لم يتم العمل بالقانون. الى ان تم أصدار اللائحة التنفيذية للقانون بعد الحرب الاهلية (صيف٩٤) وتشكيل لجنة الأحزاب والتنظيمات السياسية في ١٩٩٥م، والتي الزمت كافة الاحزاب

بالخضوع للتسجيل. وحاليا يبلغ عدد الأحزاب المسجلة التي تشارك فعلياً في الحملات الانتخابية المحلية (٢٢) حزباً وهي : المؤتمر الشعبي العام - حزب الإصلاح - الحزب الاشتراكي اليمني - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري - حزب البعث العربي الاشتراكي - حزب البعث العربي القومي - حزب الحق - حزب اتحاد القوى الشعبية - الحزب الديمقراطي الناصري - تنظيم التصحيح الشعبي الناصري - الجبهه الوطنية الديمقراطية - رابطة أبناء اليمن - حزب الرابطة اليمنية - الحزب القومي الاجتماعي - الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية - حزب التحرير الشعبي الوحدوي - حزب جبهة التحرير - حزب الشعب الديمقراطي - حزب الوحدة الشعبية - التجمع الوحدوي اليمني - التنظيم السبتمبري الديمقراطي - حزب الخضر (للمزيد مرفق جدول يحوي معلومات عن كل حزب من هذه الاحزاب).

وحول البرنامج الأساسي (الخطط والوعود - والمسائل المتعلقة برؤيتهم للإدارة المحلية) لكل حزب من الأحزاب الرئيسية فقد جاءت أغلبية الردود أثناء التقييم الميداني للديمقراطية المحلية بان اغلب البرامج تركزعلى التالي : تحسين التعليم - التوسع في التعليم الفني - التخفيف من الفقر والبطالة - معالجة أزمة المياه - الاهتمام بالخدمات الصحية ومنح المزيد من الصلاحيات للمجالس المحلية. وهذه برامج متقاربة لأن الكل يعرف مدى أهميتها لدى المواطن وتطابقت وجهات نظر الأحزاب في رؤيتها للإدارة المحلية. فالكل يؤكد على توسيع الصلاحيات للمجالس المحلية (مالياً وإدارياً) لتتمكن من إدارة التنمية الخدمية وإدارة الشأن المحلي، مع التأكيد على انتخاب محافظي المحافظات ومديري المديريات. وقد تم مؤخراً (في ١٧ مايو ٢٠٠٨م) انتخاب محافظي المحافظات عبر الهيئة الناخبة (المؤلفة من كافة أعضاء المجالس المحلية في المحافظات والمديريات مع رؤساء المجالس المحلية في المديريات) بعد إجراء تعديلات في بعض مواد قانون السلطة المحلية، وهو

الامر الذي قاطعته أحزاب المعارضة كونها ترى ان انتخاب المحافظين لابد ان يكون من المواطنين مباشرة وليس من قبل اعضاء المجالس المحلية .

وعن القواعد التي تحكم تمويل الأحزاب السياسية على المستوى المحلي فقد حدد قانون الأحزاب مصادر تمويل الحزب في المادة (١٧) من القانون على النحو التالي : تتكون موارد الحزب أو التنظيم مما يلي:

أ- اشتراكات وتبرعات أعضائه .

ب- الإعانات المخصصة من الدولة .

ج- حصيلة عائد استثمار امواله في المجالات غير التجارية، ولا يعتبر من الأوجه التجارية بحكم هذه المادة استثمار اموال الحزب أو التنظيم في إصدار صحف أو استغلال دور للنشر او الطباعة إذا كان هدفها الأساسي خدمة أغراض الحزب أو التنظيم السياسي .

د- الهبات والتبرعات .

ولا يجوز للحزب أو التنظيم السياسي قبول أي تبرع أو ميزة أو منفعة من غير يمني، أو من جهة غير يمنية، أو من أي شخص اعتباري ولو كان متمتعاً بالجنسية اليمنية، وعلى الحزب أو التنظيم السياسي إثبات اسم المتبرع وقيمة ما تبرع به في سجلات حسابية قانونية، مع إبلاغ الجهة المختصة إذا زادت قيمة التبرع عن (١٠٠,٠٠٠) مائة ألف ريال في المرة الواحدة أو عن (٢٠٠,٠٠٠) مأتي ألف ريال في العام الواحد، ولا تخصم قيمة التبرعات التي تقدم للأحزاب والتنظيمات من وعاء أية ضريبة على الدخل .

وفيما يلي بعض المواد الواردة في قانون الاحزاب والتنظيمات السياسية التي تنظم موضوع الاعانة التي تقدمها الدولة وكيفية توزيعها :-

مادة (١٨) : تقترح لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية سنوياً على مجلس الوزراء مقدار المبلغ الإجمالي للإعانة التي تقدمها الدولة

للأحزاب والتنظيمات السياسية طبقاً لأحكام هذا القانون، ويدرج هذا المبلغ بعد إقراره في مشروع الموازنة العامة للدولة .

مادة (١٩) : يتم توزيع المبلغ الإجمالي للإعانة المشار إليها في المادة السابقة بين الأحزاب والتنظيمات السياسية على النحو التالي:

أ- (٢٥٪) بصورة متساوية على الأحزاب والتنظيمات السياسية التي لها تمثيل في مجلس النواب .

ب- (٧٥٪) على سائر الأحزاب والتنظيمات السياسية وفقاً لعدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوها في الدورة الانتخابية لمجلس النواب، ولا يستحق الحزب أو التنظيم السياسي نصيباً من هذه النسبة إذا كان مجموع عدد الأصوات التي حاز عليها مرشحوه يقل عن (٥٪) من مجموع الأصوات. ويتم توزيع إعانة الدولة خلال الفترة الانتقالية في ضوء الأسس التي يقرها مجلس الرئاسة بناءً على اقتراح لجنة تشكل من الأحزاب والتنظيمات السياسية، وعرض لجنة شؤون الأحزاب والتنظيمات السياسية وإقرار مجلس الوزراء .

مادة (٢٠) : لا يجوز في جميع الأحوال أن تتجاوز الإعانة التي تقدمها الدولة وفقاً لأحكام المواد السابقة إجمالي الاشتراكات السنوية لأعضاء الحزب أو التنظيم السياسي، وتؤول إلى الخزانة العامة أي زيادة تقرر كإعانة عن هذه النسبة .

مادة (٢١) : تدفع الإعانة السنوية التي تقدمها الدولة للأحزاب والتنظيمات السياسية في اليوم الأول من شهر يناير من كل عام .. وفي حالة تأخر صدور قانون الموازنة العامة عن هذا الموعد يكون منح الإعانة مؤقتاً وفقاً للتقديرات المصرح بها عن العام المنصرم إلى حين صدور قانون الموازنة العامة.

وفيما يخص الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية فإن ذلك خاضع للنظام الاساسي للحزب ولوائحة الداخلية، وهناك تفاوت في هذا الشأن بين الاحزاب، حيث أتضح من خلال التقييم ان هذا الامر قد يختلف من محافظة الى أخرى فقد أكد تقرير مديرية المكلا أن هناك تفاوتاً بين الاحزاب السياسية في المدينة وعلاقتها بقيادة تنظيماتها في صنعاء من حيث مدى التبعية ومستوى استقلالها في مواقفها السياسية على مستوى المدينة والمحافظة على وجه الخصوص، وهو مؤشر على تنامي الديمقراطية داخل هذه التنظيمات في ادارة شئونها المحلية استقلالاً عن مراكزها الرئيسية، وتم التدليل على ذلك من أرض الواقع حيث أكد قيادي في الحزب الاشتراكي اليمني على ضرورة اعطاء فروع الاحزاب السياسية قدر من الحرية والاستقلال في ادارة القضايا المحلية على مستوى المحافظة على الاقل ويعطي امثلة على مدى استقلال فرع الحزب المحلي في قضايا عدة (فلا نعود للمركز في كل شي وهذا امر مستساغ من القيادة ايضاً ولايعد خروجاً عن الخط العام في القضايا الاخرى). كما يتضح هذا التباين في المواقف للمراقب في قضايا كثيرة مؤخراً ومبادرة فرع الحزب الاشتراكي بالمحافظة الى مواقف وفعاليات كثيرة ليست بالضرورة هي موقف موجه من المركز بل هناك تباينات في وجهات النظر داخل فرع الحزب واعضائه تنم عن قدرة محلية لاتخاذ قرارات مستقلة في الشئون المحلية. ويؤكد القيادي في الحزب على أن (مرشحي الحزب في الانتخابات يسمون محلياً بعيداً عن اي وصاية من المركز ...). كما اتخذت سكرتارية الحزب بالمحافظة يوم ٢٠٠٨/١٠/٢٤م قراراً منفرداً بمقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كانت مقررة في أبريل ٢٠٠٩م . وقد بدأت مقاطعة الحزب الاشتراكي لانتخابات ١٩٩٧م النيابية من حضرموت ايضاً.

فيما يخص الديمقراطية الداخلية في الاحزاب السياسية فإن ذلك خاضع للنظام الاساسي للحزب ولوائحة الداخلية، وهناك تفاوت في هذا الشأن بين الاحزاب.

بقية احزاب اللقاء المشترك تؤكد ايضاً على استقلاليتها ويرصدها المراقب ولكن ليس بالوضوح لدى شريكها الحزب الاشتراكي الذي يبدو اكثر جرأة من غيره.

المؤتمر الشعبي العام بالمدينة (الحزب الحاكم) يؤكد نوعاً من الاستقلال في ادارة الشئون الداخلية ولكن غالباً ما تأتي التوجيهات العليا بخلاف إرادة القواعد الحزبية بالمدينة حيث يعين مرشحي الحزب للانتخابات اوالمراكز القيادية في الدولة خلافاً للاسماء المرفوعة من القواعد ويدلل المراقبون على ما تم مؤخراً من تسمية المحافظ بعيداً عن قواعد الحزب المحلية ورغبة القيادة المحلية للحزب الحاكم .

هذا التفاوت في مدى استقلال الاحزاب عن المركز في ادارة شئونها ينعكس على النفس الديمقراطي داخل التنظيمات المحلية وبالتالي على اداء الادارة المحلية لمرافق الدولة المحلية والمجالس المحلية المنتخبة.

أما تقريرمديرية القاهرة في تعز فقد أشار الى الكيفية الى يتم بها أختيار المرشحين فالأحزاب تلتزم بالنظام الداخلي لها، حيث أفاد أحد أعضاء المؤتمر بأن الاختيار يتم عبر القواعد في الجماعات وقيادات المراكز والدوائر عن طريق الاقتراع السري والحاصل على أعلى الأصوات يمثل المؤتمر في الانتخابات، كذلك الحال في الناصري والاشتراكي فيما يرى البعض أن الاختيار يتم حسب سلوك الشخص وشعبيته وتأثيره . وبالنسبة للمستقلين تعتمد على شعبية المرشح وقدرته على المنافسة. وعن دور مسئولي الأحزاب على المستوى الوطني في اعتماد أو رفض المرشحين الذين يتم اختيارهم محلياً، جاءت بعض الردود بوجود تدخل ولعب دور بذلك، والبعض الآخر وهم الأغلبية (أفادوا بعدم التدخل وليس لهم أي دور ويؤكد ذلك المرشحون الحزبيون)، كما أن عملية تقييم المرشحين واتخاذ القرارات حول أهليتهم للترشيح داخل الأحزاب السياسية تتم عبر استطلاع الآراء في إطار الدائرة

المحلية لمعرفة مدى قبول الشخص وشعبيته وأخلاقه وتعامله مع الآخرين، فيما يركز البعض على نشاطه و تفاعله حيث يجرى انتخابات داخلية عبر الاقتراع السري والفائز يمثل الحزب في الانتخابات ويصدر به قرار ترشيح من الحزب على المستوى المحلي .. وهناك من يكتفي بالتقييم دون إجراء انتخابات داخلية .

أما تقرير مديرية الشيخ عثمان - عدن فقد أكد بأن الاحزاب السياسية الديمقراطية تمارس الديمقراطية داخلها، من خلال انتخاب أعضائها في أمانات الحزب المختلفة ووصولا إلى انتخاب رئيس الحزب، كما إنها تُرشح أعضاءها لخوض الانتخابات سواء الوطنية أو المحلية .

وأورد التقرير هذا الجدول والذي يبين كيفية أختيار المرشحين للأنتخابات المحلية:-

الموضوع	قيادات الأحزاب المعارضة المشاركة في الانتخابات	أعضاء المجلس المحلي
كيفية اختيار المرشحين للانتخابات المحلية .	بحسب "الشعبية" والمؤهل والإمكانيات .	عبر الجلوس مع رؤساء المراكز والتشاور مع الشخصيات الاجتماعية والمنتديات الثقافية .
هل هناك دور للمستوى الوطني في الاختيار .	نعم يتم عرض المرشح على القيادة العليا لإقراره؛ وإذا تمّ الاعتراض على أحد منهم مع وجود سبب وجيه يتم العمل به .	يتم بالتشاور مع المسؤولين والمشرفين (وهم قادمون من المستوى الوطني) .
قواعد تمويل الأحزاب على المستوى المحلي .	تمويل الأحزاب مركزي وليس محلياً .	لايوجد تمويل حكومي ، وإنما بحسب قدرات الحزب .

ويمكننا القول بشكل عام بان اختيار المرشحين للأنتخابات (المحلية - النيابية) يختلف من حزب الى أخر وفقاً للنظام الاساسي، ولمعطيات الواقع والحسابات الخاصة بكل حزب، اما أختيار قيادات الاحزاب فيتم أنتخابها وفقاً للمؤتمرات الحزبية التي تعقد على المستويات المحلية والوطنية وصولاً الى المؤتمر العام الذي يتم فيه أختيار رئيس الحزب والقيادة العليا .

وعن تقييم تأثير نظام الأحزاب على أداء رئيس المجلس المحلي والمجلس المنتخب والإدارة المحلية بشكل عام، يرى البعض أنه لا يوجد تأثير لنظام الأحزاب على أداء رئيس المجلس المحلي كون تعينه يتم مركزياً، كما أن رئيس المجلس المحلي لا يتأثر بنظام الأحزاب لأنه معين من حزب الأغلبية، وبالتالي عليه تنفيذ سياسات حزبه وتوجيهاته. وهناك من يرى أنه لا يتأثر نتيجة لوجود نظام خاص بالمجلس المحلي وهو قانون السلطة المحلية واللوائح المنفذة له، ويرى آخرون أن هناك فجوة بين رئيس المجلس المعين والأعضاء المنتخبين الذين يريدون تحقيق تنمية فعلية في المديرية، في حين يرى آخرون أن التقييم يتم من خلال الرقابة الحزبية على سير عمل رئيس المجلس المحلي بواسطة اعضائهم الممثلين في المجلس المحلي ويتم تصحيح أي اعوجاج أو أخطاء يرتكبها المجلس المحلي أثناء الاجتماعات الدورية

المشاركة السياسية للمرأة :

للمرأة حضور متميز في الساحة اليمنية وان كان هذا الحضور في كثير من الاوقات لا يرقى الى مستوى الطموح الذي تنشده المرأة او بعض الاحزاب ومنظمات المجتمع المدني المعنية بقضايا المرأة. وباستطلاع عابر لمشاركة المرأة السياسية سنجد ان هناك تراجعاً ففي العام ١٩٩٠م كان عدد النساء في البرلمان أحدى

يمكننا القول بشكل عام بان اختيار المرشحين للأنتخابات (المحلية - النيابية) يختلف من حزب الى أخر وفقاً للنظام الاساسي، ولمعطيات الواقع والحسابات الخاصة بكل حزب .

عشرمرشحة. وتراجع الرقم ليصل في انتخابات ٢٠٠٣م لأمراة واحدة فقط ، ومن يدري ما الذي ستفرزه الانتخابات القادمة بالرغم من الجدل والحراك الحاصل بشأن تخصيص مقاعد معينة للنساء (نظام الكوتا). هذا فيما يخص الانتخابات النيابية أما فيما يخص الانتخابات المحلية فلقد بلغ عدد المرشحات لانتخابات المجالس المحلية للمحافظات ٢٠٠٦م (٢٢) مرشحة و(١٢٥) مرشحة لانتخابات المجالس المحلية للمديريات وقد فازت في تلك الانتخابات ٧ مرشحات للمحافظات و٣١ مرشحة للمديريات.

وجاء في تقرير مديرية القاهرة بإن نسبة مشاركة المرأة كمرشحة في الانتخابات المحلية على مستوى المديرية في الدورتين المتعاقبتين (٢٠٠١-٢٠٠٦) تمثل ٤٪ تقريباً حيث ترشحت امرأة واحدة من مجموع (٢٦) مرشح جميعهم يمثلون المؤتمر الشعبي العام للمنافسة على (٢٦) مقعداً قوام المجلس المحلي، فيما لم تقم الأحزاب الأخرى بترشيح أي امرأة خلال الانتخابات المحلية الأولى والثانية ..وتوجد في محافظة تعز ٦ نساء عضوات في المجالس المحلية (من مديريات ريفية وحضرية) يمثلن حزب المؤتمر الشعبي العام. وفي مديرية الشيخ عثمان يتكون المجلس الحالي من ستة وعشرين عضوا وجميعهم من الذكور باستثناء إمراة واحدة من حزب المؤتمر . والأمر ذاته فيما يتعلق بالمرشحين، حيث يغلب عدد الذكورعلى عدد الإناث، ولا تتجاوز نسبة الإناث ٥٪. ولم تتبوأ امراة موقع القيادة في أي حزب في المديرية. اما في مديرية معين في أمانة العاصمة فقد تقدمت مرشحة واحدة باسم حزب الخضر ولكن الفوز لم يحالفها، وفي مديرية المكلا حضرموت فان المجلس المحلي للمديرية ذكوري بحت حيث يتألف المجلس المحلي من (٢٦) عضواً بالاضافة لرئيس المجلس المدير العام . وتشكل كتلة

باستطلاع عابر لمشاركة المرأة السياسية سنجد ان هناك تراجعاً ففي العام ١٩٩٠م كان عدد النساء في البرلمان أحدى عشرمرشحة. وتراجع الرقم ليصل في انتخابات ٢٠٠٣م لأمراة واحدة فقط .

التجمع اليمني للاصلاح (١٤) عضواً وكتلة المؤتمر الشعبي العام(٧) والمستقلين(٥) وقد تنافس على مقاعد المجلس (٧٩) مرشحاً بينهم امراة واحدة فقط. ، أما فيما يخص المواقع القيادية في اليمن فقد تولت المرأة وتقلدت العديد من المناصب حتى شغلت وزارتين في أخر تشكيل حكومي (وزارة حقوق الانسان ، ووزارة الشئوون الاجتماعية والعمل). أما نسبة حضورها في الهيئات القيادية العليا للأحزاب فتمثل ٢٪ إذ أن عددهن (٢٥٩) من إجمالي (١٢٩٧٥) عضواً قيادياً في جميع الأحزاب، ولقد حدث تطور في عدد العضوات بعد عام ٢٠٠٢ فمثلاً زادت مشاركة المرأة في اللجنة العامة للمؤتمر الشعبي العام من (١) إلى (٤) نساء وتوجد إمرأة في منصب أمين عام مساعد، وفي الحزب الاشتراكي اليمني توجد أمراتين في الامانة العامة، وثلاث في المكتب السياسي، وخمسة وثلاتين امراة في اللجنة المركزية. وارتفعت نسبة المشاركة في مجلس شورى حزب الإصلاح من (٦) عضوات إلى (١٣) عضوه في آخر مؤتمر للحزب ٢٠٠٧م، وكذلك ارتفعت المشاركة في التنظيم الوحدوي الناصري من ٤- إلى ٨ في اللجنة المركزية من بينها عضوه في الأمانة العامة .. لتصبح بذلك النسبة ٢,١٢ ٪ ٣ وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم تواجدها في الأحزاب والجدول التالي يوضح ذلك :

حضور المرأة في الهيئات القيادية العليا للأحزاب في دورتين انتخابيتين

اسم الحزب أو التنظيم	الهيئات القيادية العليا (الدورة الانتخابية قبل الأخيرة)		الهيئات القيادية العليا (الدورة الانتخابية الأخيرة)		ملاحظات
	المستوى الأول	المستوى الثاني	المستوى الأول	المستوى الثاني	
المؤتمر الشعبي العام	١	٥٢	٤	٥٦	ديسمبر٢٠٠٥
الحزب الاشتراكي	٤	٢٩	٤	٣٤	آخر مؤتمر٢٠٠م
حزب الإصلاح	-	٦	-	١٣	آخر مؤتمر٢٠٠٧م
التنظيم الناصري الوحدوي	-	٤	١	٨	٢٠٠٧م

المستوى الأول : (اللجنة العامة - المكتب السياسي- الهيئة العليا - الأمانة العامة)

المستوى الثاني : (اللجنة الدائمة - اللجنة المركزية - الشورى -..)

وقد أفادت معظم النساء أن السبب في ضآلة مشاركة المرأة السياسية يعود إلى نظرة الأهل الى العمل في الأحزاب السياسية، ونظرة المجتمع للمرأة، والحالة الاقتصادية للمرأة، وعليه فإن تخصيص مقاعد للمرأة عمل ايجابي يتيح لها المشاركة في صنع القرار .

نظام الأحزاب السياسية: (الاستنتاجات):

- يرى الكثيرون بان الاحزاب السياسية تركز في برامجها على تقديم الوعود فقط مستغلة الإحتياجات الاساسية للناس وفي كثير من الاحيان لا يتم الوفاء بالوعود .

- يتضح من خلال الإجابات أن الديمقراطية في إطار الأحزاب التي ستمثل الشعب مازالت محدودة وضعيفة ، لأن مسؤولية ترشيح العضو لانتخابات المجلس المحلي غير مخولة بصورة كافية لفروع الاحزاب في المديرية عند البعض منها .

تواجه النساء في الشروط الانتخابية صعوبات كبيرة في تأمين الترشح الحزبي، وفي الامتثال لإجراءات الترشح كمستقلات، وفي مقاومة الضغوط لسحب ترشحهن .

- تواجه المرأة في طريق مشاركتها السياسية الكثير من العوائق منها ما هو مرتبط بالثقافة المجتمعية بالاضافة الى قيود في التشريعات و القيود التي تفرضها الاحزاب.

- تواجه النساء في الشروط الانتخابية صعوبات كبيرة في تأمين الترشح

الحزبي، وفي الامتثال لإجراءات الترشح كمستقلات، وفي مقاومة الضغوط لسحب ترشحهن، ففي انتخابات ٢٠٠٣م شاركت ١٣ أمراة من أصل ١٧٠٧ مرشح وتم أنتخاب امراة واحدة فقط وفي عام ٢٠٠٦م كان هناك أكثر من ٦٠ مرشح مرتقب للرئاسة ومن ضمنهم امراتان ولم يصادق البرلمان الذي يتألف من ٧, ٩٩٪ من الرجال على ترشيح أي منهما، وفي الانتخابات المحلية من نفس العام كان عدد النساء المرشحات (١٤٧) من أصل (٢٠٦٦١) مرشح وفازت النساء ب(٣٨) مقعداً.

- ضرورة الفصل بين الانتماء الحزبي وبين ممارسة اعمال الوظيفة العامة بحيث لا يؤثر الانتماء على المهام الوطنية المناطة بالشخص الذي اختاره الناس، او تم تعيينه لتسيير شؤون الناس وخدمتهم.

- ينص القانون على منح الاحزاب تمويل من خلال الاعانات المخصصة من الدولة، لكن الواقع يقول بان هذه الاعانات لاتعطي للأحزاب كما ورد في النص القانوني ١٠٠٪ حيث ان هناك معايير أخرى يتم التعامل بها وتختلف بالتأكيد من حزب لأخر.

- يحدد النظام الاساسي للأحزاب طرق أختيار المرشحين للأنتخابات (المحلية والنيابية) وتختلف هذه الطرق تبعاً للنظام الاساسي وللظروف والمعطيات الاجتماعية من حزب لأخر، حيث يتم اختيار المرشحين عبر الاقتراع السري في بعض الاحزاب وعبر قياس شعبية الشخص وتواجده الاجتماعي في حزب أخر بينما يتم الاختيار في حزب ثالث بقرار من القيادة العليا ولا يترك لقواعد الحزب التدخل في ذلك، ويتم الاختيار في حزب أخر عبر الاتفاق بين القيادة العليا والقيادة المحلية .

- تعقد معظم الاحزاب السياسية مؤتمرات على كافة المستويات (المديرية - المحافظة - المؤتمرالعام) ويتم في هذه المؤتمرات انتخابات لقيادة الحزب لمختلف المستويات إنتهاءً بانتخاب القيادة العليا .

رابعاً : المسؤولون المحليون المنتخبون :

للمجلس المحلي للمديرية رئيس وأمين عام، الثاني يُنتخب من بين أعضاء المجلس بينما الاول (رئيس غير منتخب لمجلس منتخب) يتم تعيينه بقرار من رئيس الوزراء بناءً على ترشيح من وزير الادارة المحلية. وهناك شروط حددتها المادة (٨٣) من قانون السلطة المحلية رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠ والمادة (٧٢) من اللائحة التنفيذية للقانون ينبغي توافرها في من يعين مدير عام مديرية. وفي بعض الحالات لا يتم الالتزام بهذه الشروط. وتحكم العلاقة بين الرئيس والمجلس المحلي قواعد حددها قانون السلطة المحلية واللائحة التنفيذية لإختصاصات المجلس المحلي واختصاصات رئيس المجلس، وبين القانون أن رئيس المجلس المحلي يمارس اختصاصاته ومهامه تحت اشراف ومراقبة المجلس المحلي، فهو مسئول أمام المجلس المحلي في ممارسته لمهامه واختصاصاته وذلك وفقاً للمادتين (٧٠) و (١٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية، وعن الآليات والوسائل المتوفرة لإخضاع رئيس المجلس المحلي للمساءلة والمحاسبة أمام المجلس حددت المادة (١٩٠) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية أن رؤوساء المجالس مسئولون أمام مجالسهم وللمجالس حق مساءلتهم ومحاسبتهم وسحب الثقة منهم. فعند حدوث اختلالات وتجاوزات يتقدم ثلث الأعضاء بطلب سحب الثقة من مدير عام المديرية (رئيس المجلس المحلي) إلى محافظ المحافظة الذي يوجه بدوره الدعوة لأعضاء المجلس لعقد اجتماع استثنائي لمناقشة سحب الثقة ويترأس الجلسة المحافظ (المادة ١١٩ من القانون). وفي الواقع لم يتم تنفيذ المادة من القانون الخاصة بسحب الثقة المعدلة أخيراً حتى الان (على الاقل في

المديريات الاربع التي جرى بها التقييم باستثناء مديرية القاهرة في تعز حيث تقدمت غالبية أعضاء المجلس المحلي بطلب سحب الثقة من رئيس المجلس المحلي السابق ودعوة محافظ المحافظة لترأس الاجتماع والبت في موضوع طلب سحب الثقة طبقاً للقانون الإ ان ذلك لم يتم برغم ورود مذكرات عديدة من وزارة المحلية للمحافظ بتنفيذ القانون بهذا الخصوص).

ونصت اللأئحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية في المادة (٧٠) بان مدير عام المديرية هو رئيس المجلس المحلي للمديرية بحكم منصبه، وهو المسئول التنفيذي الاول فيها ويتولى - تحت اشراف وتوجيه المحافظ - ادارة شئون المديرية في كافة المجالات كما يكون مسئولاً أمام المجلس المحلي للمديرية في ادائه لمهامه واختصاصاته.

وحددت المادة (٨٤) من قانون السلطة المحلية مهام واختصاصات مدير عام المديرية ومنها تنفيذ القوانين والسياسة العامة للدولة في إدارته لشئون المديرية في كافة المجالات وتوجيه أجهزتها التنفيذية، وتنمية مواردها، والمحافظة على النظام العام فيها أضافة الى رئاسة اجتماعات المجلس المحلي للمديرية، وتنظيم اعماله وتنفيذ قراراته وتوصياته، والإشراف على اعمال الإعداد والتحضير لاجتماعات المجلس المحلي ورئاسة المكتب التنفيذي للمديرية والإشراف على اعمال الإعداد والتحضير لاجتماعاته، و المحافظة على الاموال العامة، و حماية الحقوق والحريات العامة، وتنفيذ القرارات والتعليمات الصادرة من المحافظ، و ابرام عقود المقاولات والتوريدات المتعلقة بالمشاريع التي تتولى تنفيذها الأجهزة التنفيذية للمديرية بعد اعلان المناقصات عنها وذلك وفقاً للقوانين والأنظمة النافذة. والعديد من المهام التي نصت عليها المادة .

أما اللجان المتخصصة للمجلس فقد اشارت المادة (٤٥) من اللائحة التنفيذية على ان :

(أ) تتكون اللجان المتخصصة للمجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديرية من :-

- لجنة التخطيط والتنمية والمالية .
- لجنة الخدمات .
- لجنة الشئون الاجتماعية .

(ب) يتوزع أعضاء المجلس المحلي على اللجان المتخصصة طبقاً لاحكام المادة (٤١) من هذه اللائحة .

مادة (٤٦) : مع مراعاة احكام المادة (١٦١) من هذه اللائحة تعقد اللجان المتخصصة للمجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديرية اجتماعاتها في اطار الاجتماعات الاعتيادية التي يعقدها المجلس، فيما عدا لجنة الشئون الاجتماعية التي يجب عليها عند وقوع كارثة طبيعية أو اجتماعية في الوحدة الادارية ان تلتئم بدعوة أو بدون دعوة في مكان وقوع الكارثة، للمشاركة في ادارة وتوجيه الجهود للتخفيف منها والإشراف على توزيع المساعدات والمعونات للمتضررين .

وهنا نورد بعض من أختصاصات اللجان المتخصصة للمجلس المحلي حيث نصت **المادة (٤٨) :** تختص لجنة الخدمات بدراسة ومراجعة الموضوعات والتقارير المحالة اليها مما هو مدرج في جدول اعمال اجتماع المجلس المحلي والمتعلقة بمستوى تنفيذ الخطط والبرامج والمشاريع التنموية في المجالات الخدمية الاتية :

التربية والتعليم والتدريب المهني	الصحة العامة
الشئون البلدية والتخطيط الحضري	النقل والمواصلات
الكهرباء والمياه والصرف الصحي	الثقافة والسياحة والاثار
الشباب والرياضة	العمل والخدمة المدنية
اية موضوعات اخرى تحال اليها من قبل المجلس	

مادة (٤٩): تختص لجنة الشئون الاجتماعية بدراسة ومراجعة الموضوعات والتقارير المحالة اليها مما هو مدرج في جدول اعمال اجتماع المجلس المحلي والمتعلقة بمستوى تنفيذ الخطط والبرامج ومستوى تنفيذ المشاريع في مختلف المجالات .

وعن البرامج التوجيهية التي يتلقاها أعضاء المجلس حول مهام المجلس وطرق عمله وفعاليته فهناك بعض البرامج التي تعدها وزارة الإدارة المحلية لقيادات وموظفي الوحدات الإدارية أما أعضاء المجلس فنادراً ما يتم اشراكهم في برامج توعوية وتدريبية مما يضعف أداء الأعضاء خصوصاً الجدد قليلي الخبرة في الاعمال الرقابية.

أما عن الإجراءات المتبعة في اتخاذ القرار فالقانون نظم إجراءات اتخاذ القرار في المادتين (١٦٧) و(١٦٨) من اللائحة التنفيذية فالقرار يتخذ في المجلس عبر التصويت من الأعضاء وبالأغلبية ويختلف بحسب نوع القرار. ويدعو رئيس المجلس لعملية التصويت ويكون برفع الأيدي وفي حالة التساوي لعدد الأصوات تُرجّح أصوات الجانب الذي فيه رئيس المجلس ويجب أن يكون القرار ضمن صلاحية المجلس.

اما فيما يخص جدول أعمال المجلس وكيفية إعداده فقد أوضحت المادة (٩٦) من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية بان الهيئة الادارية للمجلس المحلي والتي تتكون من رئيس المجلس المحلي وامين عام المجلس ورؤساء اللجان المتخصصة هي المختصة بدراسة واقرار مشاريع جداول اعمال اجتماعات المجلس المحلي، وادارة وتسيير اعمال المجلس فيما بين أدوار انعقاده. ومن حق الاعضاء تقديم طلبات بشأن أقتراح مواضيع في جدول أعمال المجلس، لكن بإجراءات مطولة حيث نصت المادة (١٥٩) من اللائحة التنفيذية :-

(أ) يحق لكل عضو من اعضاء المجلس المحلي على مستوى المحافظة والمديرية ان يطلب من رئيس المجلس ادراج ما يراه من مواضيع تتعلق باختصاصات المجلس ضمن مشروع جدول اعماله شريطة ان يكون الطلب مكتوباً وأن يتقدم به قبل عشرة ايام على الاقل من تاريخ الاجتماع، وعلى رئيس المجلس ان يطرح على الهيئة الادارية ما يقدمه الاعضاء من اقتراحات وموضوعات مطلوب ادراجها في جدول الاعمال .

(ب) على الهيئة الادارية ادراج ما يقدمه اعضاء المجلس من موضوعات وفقاً لاحكام الفقرة السابقة في مشروع جدول الاعمال مع بيان ما قد يكون لها من ملاحظات او مقترحات للمجلس حول أي منها .

وعن الانتقادات العامة التي أثيرت حول الإجراءات المتعلقة بعملية اتخاذ القرارات في المجلس المحلي أفاد البعض أنه لم تثر أي انتقادات لأن القانون ولائحته التنفيذية حدد نظام عمل المجلس المحلي ومنها إجراءات اتخاذ القرارات.

وبالنسبة لصلاحيات المجلس المحلي المتعلقة بمراقبة الاجهزة التنفيذية فالمجلس هو المسئول عن الرقابة والإشراف على سير عمل الاجهزة التنفيذية وله حق المساءلة والمحاسبة لمديري الأجهزة التنفيذية وسحب الثقة منهم طبقاً للقانون واللائحة. وتلتزم الهيئة الإدارية بتقديم تقرير تفصيلي للمجلس في فترات انعقاده حول سير عمل تلك الأجهزة التنفيذية، موضحاً الجوانب الايجابية والسلبية واتخاذ الإجراءات حيالها. كما أن المجلس يتمتع بقدرات للتحقيق والحصول على المعلومات حول عمل الاجهزة التنفيذية من خلال التقارير الشهرية وتقارير اللجان المتخصصة واللجان التي يشكلها المجلس المحلي للنزول الميداني للاطلاع على سير الأعمال الخدمية.

وتجدر الاشارة الى ان المجالس المحلية للمحافظات تمتلك صلاحيات مراقبة تنفيذ سياسات واجراءات التوظيف للعاملين في اجهزة الادارة المحلية في نطاق المحافظة، اما تنفيذ سياسات واجراءت التوظيف فان ذلك من اختصاص مكاتب الخدمة المدنية في المحافظات وهذه المكاتب تعمل تحت اشراف ورقابة المجالس المحلية للمحافظات، وتتولى وزارة الخدمة المدنية مراقبة ادائها. وبحسب قانون السلطة المحلية فان مدير عام المديرية هو الرئيس المباشر لجميع الموظفين المدنيين العاملين في نطاق المديرية، من حيث ادائهم لواجباتهم ومهامهم الوظيفية، وله سلطة اقتراح تعيينهم ونقلهم وترقيتهم، وكذا سلطة احالتهم للتحقيق والتأديب وتوقيع الجزاءات الإدارية عليهم وفقاً لاحكام القوانين والأنظمة النافذة (المادة ٨٩).

بالنسبة لصلاحيات المجلس المحلي المتعلقة بمراقبة الاجهزة التنفيذية فالمجلس هو المسئول عن الرقابة والإشراف على سير عمل الاجهزة التنفيذية وله حق المساءلة والمحاسبة لمديري الأجهزة التنفيذية وسحب الثقة منهم طبقاً للقانون واللائحة.

اما سلطة التعيين للموظفين في نطاق المحافظة ككل فانها من حق المحافظ وفقاً لحكم المادة ٤٣ من القانون.

المسؤولون المنتخبون (الاستنتاجات):

- لابد من إعادة النظر في تعيين مدير عام المديرية وجعله رئيساً لمجلس منتخب على مستوى الممارسة وفقاً لمعايير عادلة تتيح لجميع الأعضاء المنتخبين في المجالس المحلية او غيرهم من المواطنين حق الترشح لرئاسة المجلس المحلي .

- تعزيز الدورات التدريبية وورش العمل وتوزيع الأدلّة الإرشادية على اعضاء المجالس المحلية بصورة تمكنهم من ممارسة أدوارهم الرقابية في إطار مجالسهم المحلية ومديرياتهم .

- التأكيد على مبدأ النقد وتفعيل آليات المحاسبة للأعضاء عند ارتكابهم للمخالفات مهما كان نوعها خصوصاً ان قانون السلطة المحلية ولائحته قد حددا اجراءات وحالات وعقوبات بحق اعضاء المجلس المحلي الذين يرتكبون مخالفات (المادتان ١١٦، ١١٧، من القانون والمواد من ٢٢٢- إلى ٢٢٦ من اللائحة) .

- ضرورة التحرر من هيمنة الحزب بعد الصعود إلى عضوية المجلس .

- ضرورة تفعيل الصلاحيات الممنوحة للمجلس المحلي فيما يخص مراقبة الاجهزة التنفيذية والاشراف على ادائها .

- يتم إتخاذ القرارات في المجلس المحلي عبر التصويت من الأعضاء وبالأغلبية، ويختلف بحسب نوع القرار، ويدعو رئيس المجلس لعملية التصويت ويكون برفع الأيدي وفي حالة التساوي لعدد الأصوات تُرجّح أصوات الجانب الذي فيه رئيس المجلس باستثناء الحالات التي يكون فيها التصويت سرياً وفقاً لحكم المادة ١٦٩ من اللائحة التنفيذية.

- تحدد الهئية الادارية للمجلس المحلي والتي تتكون من رئيس المجلس المحلي وامين عام المجلس و رؤساء اللجان المتخصصة جدول أعمال اجتماع المجلس وتقوم بإعداده .

• من المهم تيسير إجراءات أقتراح مواضيع في جدول أعمال المجلس من قبل اعضائه بدلاً من الشروط والاجراءات المطولة والتي تقف احياناً حائلاً امام عضو المجلس في ادراج مواضيع في جدول اعمال المجلس.

خامسا : إدارة الانتخابات:

تمثل عملية إدارة الانتخابات وفق معايير النزاهة والشفافية وحيادية المال والإعلام العام واحد من أهم الشروط الواجب توافرها في البلدان الديمقراطية القائمة دساتيرها على مبدأ احترام حق المواطنين في التصويت والترشيح للانتخابات كوسيلة ديمقراطية سلمية لتنظيم جهود الأفراد والجماعات ووضعها في خدمة التنمية.

وتعد اليمن واحدة من البلدان المفترض أن تسير في هذا الاتجاه، وقد أسندت مهمة تنظيم وإدارة العملية الانتخابية الى اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء، حيث ينص الدستور على أن تتولى لجنة عليا محايدة ومستقلة مهمة إدارة ومراقبة والاشراف على الانتخابات العامة والاستفتاء. وتنص المادة (١٩) من قانون الانتخابات على تشكيل اللجنة العليا للأنتخابات من تسعة أعضاء يتم تعينهم بقرار من رئيس الجمهورية من بين قائمة تحتوى على ١٥ اسماً يرشحهم مجلس النواب بأغلبية ثلثي أعضاء المجلس، ويشترط فيها الاستقلالية لضمان الحيادية. وهي بدورها تشكل اللجان الإشرافية في المحافظات واللجان الأساسية والفرعية ولجان الاقتراع في الدوائر والمراكز الانتخابية وفقاً للقانون الذي منحها الصلاحيات لتشكيل اللجان والإشراف عليها ومراقبتها. وتبدأ عملية الانتخابات بعملية

تمثل عملية إدارة الانتخابات وفق معايير النزاهة والشفافية وحيادية المال والإعلام العام واحد من أهم الشروط الواجب توافرها في البلدان الديمقراطية القائمة دساتيرها على مبدأ احترام حق المواطنين في التصويت والترشيح للانتخابات كوسيلة ديمقراطية سلمية لتنظيم جهود الأفراد والجماعات ووضعها في خدمة التنمية.

فتح سجلات القيد بغرض تسجيل الناخبين، والمنقولين، وحذف المتوفين، وبعد شهرين إلى ثلاثة أشهر يتم فتح باب الترشح للحزبيين والمستقلين ، ثم فتح باب الانسحاب لمن أراد أن ينسحب، ومن ثم الدعوة للاقتراع وانزال أسماء المرشحين ورموزهم الانتخابية. ويفتح باب الاقتراع وتقوم اللجنة الفرعية المكلفة بالمركز بعد بطاقات التصويت ومقارنتها بحسب عدد الناخبين المسجلين في المركز. وبعد انتهاء عملية فرز الأصوات تصادق عليها لجنة المركز ثم لجنة المديرية ثم اللجنة الإشرافية في المحافظة، إذا لم تكن هناك طعون حول سير العملية الانتخابية . وتتم الانتخابات تحت إشراف مراقبين محليين ودوليين، حيث يُسمح لهؤلاء أن يقيموا عدالة ونزاهة الانتخابات.

وأثناء التقييم الميداني للديمقراطية المحلية تباينت الردود حول إدارة الإدارة الانتخابية المحلية المشكلة من قبل اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء للعملية الانتخابية المحلية، سواءً فيما يتعلق بالمرحلة الأولى مرحلة القيد وتسجيل الناخبين أو المرحلة الثانية مرحلة الترشيح والاقتراع وتوعية الناخبين والتصديق على نتائج الانتخابات. فالبعض يرى أن هذه اللجان مشكلة من الأحزاب وأدت دورها وإن حدثت بعض الخروقات في قيد أسماء صغار السن في الجداول الانتخابية وناخبين من خارج الموطن الانتخابي، وهذه مشكله عامة في كل دوائر الجمهورية، وهي أحد محاور الخلاف بين اطراف المعادلة السياسية. والبعض يرى أن أي خلل في السجل سببه الأحزاب ومندوبيهم في اللجان. والشيء الايجابي هو الممارسة الديمقراطية ومع انتظامها سوف تزول الاختلالات وتتلاشى الأخطاء، والتطوير والتحسين في العملية الانتخابية من الامور المطلوبة، والمهم هو الالتزام بالنصوص القانونية والضوابط الانتخابية لضمان نجاح الانتخابات .وموخراً شُكلت اللجان التي قامت بعملية القيد والتسجيل من التربويين بعد

ان أمتنعت بعض الاحزاب (كتلة المعارضة اللقاء المشترك) من تسليم أسماء مرشحيهم فقررت اللجنة العليا للأنتخابات تشكيل اللجان من التربويين، وهو الامر الذي لاقى عدم ارتياح في الاوساط السياسية، حتى ان اللجنة العليا للأنتخابات وفي مقابلة تلفزيونية مع عضو اللجنة العليا للأنتخابات رئيس قطاع الاعلام أكد بان هناك الكثير من الخروقات القانونية التي قام بها اعضاء اللجان المشكلة من التربويين مثل تسجيل صغار السن وتكرار التسجيل وان ما يقارب ١٦٥ الف شخص تم تسجيلهم بالمخالفة للقانون.

وقد أدى الإطار الإداري للانتخابات الى انتخابات حرة وشرعية حسب البعض غير أن قيادي وأعضاء الأحزاب المعارضة يشككون في هذا الأمر، فهم يرون أن هيمنة الحزب الحاكم على الإدارة الانتخابية بمختلف مستوياتها ما زالت تقف دون تحقيق انتخابات حرة ونزيهة وعادلة. أما عن فعاليات الإدارة الانتخابية التي اعتبرت ناجحة، أو اعتبرت على أنها بحاجة إلى مزيد من التطوير والتحسين، بما في ذلك الفعاليات المتعلقة بتسجيل الناخبين والمرشحين وتصميم أوراق الاقتراع وعمليات الاقتراع وإدارة مراكز الاقتراع وعد وفرز الأصوات وإدارة النزاعات الانتخابية، كلها شبه ناجحة. إلا أن سجل الناخبين احتوى على صغار السن واشخاص منقولين من دوائر أخرى، كما اشتمل السجل الانتخابي على المتوفين. وبالتالي هناك من يرى أن فعالية الإدارة الانتخابية تحتاج إلى مزيد من التطوير والتحسين وضرورة وجود نص قانوني يحدد تمثيل الأحزاب في الإدارة الانتخابية لضمان النزاهة والشفافية في العملية الانتخابية .

وبالنسبة لعدد الشكاوي وإدعاءات التزوير والاحتيال التي تلقتها الإدارة الانتخابية فقد اوضح التقييم وجود عدد من الحالات والشكاوى التي تم تقديمها لإدارة الانتخابات، كما تم رفع دعاوى امام القضاء بالتزوير. وجاء في

تقرير مديرية القاهرة - لعز بأنه حدث اعتراض وطعون في مركزين والكل بنسبة بسيطة، وبالعودة إلى أحد أعضاء الإدراة الانتخابية المشارك أفاد بأنه تقدم مرشحان بالطعن بالفرز وتم الرفع إلى المحكمة وانتهت بالتوافق لصالح مرشحي اللقاء المشترك.

وبالنسبة لعدد الشكاوي وإدعاءات التزوير والاحتيال التي تلقتها الإدارة الانتخابية أفاد البعض بأن الشكاوي مابين ٢و٣ والبعض الآخر أفاد بالنفي ، كما أن أحد المشاركين في الإدراة الانتخابية أفاد بأنه لم يتقدم أحد بشكوى سوى الطعنين بنتائج الفرز في مركزين أحدهما بمركز في الدائرة (٣٢) والآخر في الدائرة (٣٥) انتهت بالتوافق .

إدارة الانتخابات (الاستنتاجات):

ضرورة العمل على المستوى الوطني على نشر أدبيات وفقه الديمقراطية بين الفئات ذات العلاقة بالعملية الانتخابية لتحقيق المزيد من التقدم في الممارسة الانتخابية، وبصورة تؤدي إلى تبادل حقيقي للسلطة بين النخب السياسية. فبعض المرشحين وحتى بعض أعضاء المجالس المحلية الحالية يترددون في تحديد طبيعة النظام الانتخابي هل هو نظام الفائز الأول أو نظام القائمة النسبية ... إلخ مما يعني غياب الوعي الديمقراطي والانتخابي في أوساط المجتمع، وهو الامر الذي ينبغي معه ان تقوم اللجنة العليا للأنتخابات بنشر الوعي الانتخابي، من خلال وسائل الاعلام المختلفة ومن خلال التوعية والندوات وورش العمل والملصقات والمنشورات والكتيبات الارشادية .

ما زالت العملية الانتخابية بالنسبة للمحليات، في طور التثبيت والتطوير، فهي تنجح هنا وتخفق هناك. فعملية الفرز مثلاً وهي من أهم الفعاليات الانتخابية كانت موفقة إلى حد كبير في الانتخابات السابقة، غير

أن بعض العمليات التحضيرية الأخرى تحتاج إلى شيء من الضبط والدقة. كما إن يوم الاقتراع لايزال في أمس الحاجة إلى المزيد من التطوير والرقابة .

ضرورة ان تعطى اللجنة العليا للأنتخابات والاستفتاء الاستقلالية التامة وان يتم اختيار اعضائها بعناية فائقة وبشكل أفضل لكي تتمكن من ممارسة مهامها بحيادية واستقلالية .

سادسا: مشاركة الناخبين:

أدى انتشار الأفكار الجديدة حول الديمقراطية إلى توسع وزيادة نسبة المشاركين في الانتخابات، حيث بلغ عدد المؤهلين للاقتراع أو المقيدين في جداول الناخبين حسب إحصائيات عام ٢٠٠٦م (٩,٢٤٧,٣٧٠) تسعة مليون ومائتان وسبعة وأربعون الف وثلاثمائة وسبعون ناخب موزعين كالتالي : المقيدين في السجل الانتخابي ذكور (٥,٣٤٦,٨٠٥) خمسة مليون وثلاثمائة وستة وأربعون الف وثمانمائة وخمسة ، والمقيدات في السجل الانتخابي إناث (٣,٩٠٠,٥٦٥) ثلاثة مليون وتسعمائة الف وخمسمائة وخمسة وستون .

ضرورة إعطاء اللجنة العليا للأنتخابات والاستفتاء الاستقلالية التامة وان يتم اختيار اعضائها بعناية فائقة وبشكل أفضل لكي تتمكن من ممارسة مهامها بحيادية واستقلالية .

وتعد اللجنة العليا للأنتخابات هي المسئولة عن توعية الناخبين - كما حدد ذلك القانون - فهناك إرشادات بأهمية الانتخابات وكيفية الاقتراع وأهمية القيد والتسجيل وذلك عبر التلفاز والراديو والصحف الرسمية والمسرحيات. كما أن بعض منظمات المجتمع المدني تشارك في توعية المواطنين من خلال الملصقات واللقاءات، بالإضافة إلى دور الأحزاب المنافسة في عقد لقاءات مع المواطنين وكذا المرشحين واستخدام مكبرات الصوت. وعن الإجراءات الخاصة لمساعدة الناخبين من ذوي الاحتياجات الخاصة لتمكينهم

من ممارسة حقهم في الاقتراع مثل كبار السن والمعاقين جسدياً تقوم الاحزاب بالتنافس على أصوات الناخبين لذا تسهل عملية نقل ذوي الإعاقات الخاصة والمسنين إلى أماكن الاقتراع وتسهل لهم عملية الاقتراع، كما أن هناك فرق لاستقبال الناخبين وتسهيل عملية الاقتراع لهم. كما أن من مهمة الإدارة الانتخابية اختيار الأماكن المناسبة مما يمكن مشاركة أكبر عدد من الناخبين بسهولة .

وقد راعى قانون الانتخابات والاستفتاء الوضع الخاص للمكفوفين والأميين، حيث نصت المادة (١٠٠) الفقرة (ب) على أنه يجوز للناخب المعاق أو الأعمى أو العاجز عن التمييز بين الرموز أو التأشير عليها أن يستعين بمن يثق به من الناخبين ليثبت رأيه في ورقة الاقتراع. ويشار الى ان الاقتراع يتم بطريقة سرية حيث يسلم رئيس اللجنة لكل ناخب ورقة الاقتراع ليثبت رأيه فيها وراء الستار المخصص لذلك داخل قاعة الانتخابات بشكل سري، ثم يضعها في صندوق الاقتراع أمام رئيس اللجنة وأعضائها والمرشحين أو مندوبيهم دون أن يكون لأي منهم حق الإطلاع على محتواها .

وبالنسبة للإجراءات المتبعة لضمان حق المشاركة في الاقتراع في العملية الانتخابية بشكل عام للجميع على أساس المساواة دون تمييز، فالقانون كفل للجميع حق المشاركة في الاقتراع والتصويت. فكل مواطن مقيد اسمه في سجلات قيد الناخبين وحاصل على البطاقة الانتخابية أو البطاقة الشخصية أو وثيقة رسمية تحمل صورته وتثبت شخصيته يحق له الاقتراع واختيار من يراه مناسب. كما حدد القانون عقوبة من يمنع أي مواطن من ممارسة هذا الحق الدستوري والقانوني سواءً كان رجلاً أم امرأة، فالدستور ساوى بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات وكل مواطن بلغ السن القانونية عليه ممارسة حقه في الانتخابات والترشيح وفقاً للقانون. وتجدر الاشارة هنا الى ان القانون جعل موضوع التسجيل والاقتراع في الانتخابات أختياري وليس إلزامي.

وبالعودة الى التقارير المحلية فيما يخص نسبة المشاركة في العملية الانتخابية وعدد المقيدين في السجلات الانتخابية فقد أشار تقرير مديرية القاهرة في تعز الى ان عدد المقيدين في جداول الناخبين في الانتخابات المحلية للعام ٢٠٠٦ م بلغ (٧٥١٤٥) ويبلغ إجمالي المقترعين منهم (٤٤٧٥٥) وبالتالي بلغت نسبة المقترعين من المقيدين في السجل الانتخابي (٥٥, ٥٩٪)، مع العلم أن عدد المؤهلين للاقتراع فوق سن ١٨ سنة للعام ٢٠٠٦م هو (٨٧٢٨٨) وبالتالي تبلغ نسبة المقترعين من إجمالي المؤهلين للاقتراع (٢٧, ٥١٪). وعند المقارنة بين نسبة المشاركة في الانتخابات المحلية بنسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية فقد كانت المشاركة في الانتخابات المحلية ٢٠٠٦(٥٥, ٥٩٪) من إجمالي المقيدين ونسبة المشاركة في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٣م (٧٥٪) من إجمالي المقيدين والفارق بينهما (١٦٪) على الرغم من ارتفاع عدد المقيدين في عام ٢٠٠٦ م عنه في الانتخابات السابقة. كما أن الفارق بين نسبة المشاركة بين الناخبين من الرجال والنساء في الانتخابات المحلية ٥٤, ٦٪ لصالح الذكور وهي نسبة تكاد تكون شبه ثابتة بالنسبة لمشاركة النساء، الأمر الذي يتطلب تنفيذ توعية بين أوساط النساء وأوساط المجتمع بأهمية دور المرأة في المشاركة السياسية وصنع القرار.

وفي مديرية الشيخ عثمان في عدن أشار التقرير الى ان عدد المؤهلين للاقتراع أو المقيدين في جداول الناخبين حسب إحصائيات المجلس المحلي لعام ٢٠٠٦ م بلغ (٣٨٦٦٢) ناخب، منهم (٢٢٠٧١) ذكور و(١٦٥٩١) إناث، اقترع منهم (٢٠٦٣٩) أي بنسبة ٥٣ ٪ . وهذه النسبة لاتختلف كثيراً عن نسبة المشاركة في الانتخابات الوطنية . وليس هناك إحصائيات خاصة بالذكور وأخرى بالإناث في عدد المشاركين بالاقتراع وهذه نقطة ضعف واضحة في إحصائيات المجلس المحلي لعام ٢٠٠٦ .

سابعا : رأي المواطن بالديمقراطية والأحزاب السياسية والخدمات المقدمة والوضع الاقتصادي:

وعن مدى فهم المواطن للديمقراطية ورضاه عن الديمقراطية التي تمارس في مديريته، فالبعض يصف الديمقراطية بأنها توسيع المشاركة الشعبية والتبادل السلمي للسلطة وحكم الشعب نفسه بنفسه، بينما يصفها أخرون بأنها فوضى، وهناك من يرى وجودها أفضل من عدمه. أما عن رضا المواطن عن الديمقراطية التي تمارس في مديريته أفاد الغالبية برضاهم عنها لكنها مازالت قاصرة أو قابلة للنمو والتطور، بينما أفاد البعض بعدم الرضا. وحول وجهة نظر المواطن للأحزاب السياسية أفاد البعض بان وجودها شيء جيد لكن بشرط أن يكون الهدف الاسمي لكل حزب هو خدمة الوطن لا المكايدات و المماحكات السياسة، وأفاد البعض الأخر بان كل الأحزاب تخدم نفسها بينما أفاد آخرون بان كل الأحزاب ضد المواطن فهي موجودة فقط من اجل مصالح رؤسائها وحتى المخلص لها غير مذكور وغير مهم.

وعن عدد المرات التي التقى بها المواطن بمرشح مركزه بعد انتخابه فقد أفاد الأغلبية بأنها كثيرة بينما أفاد البعض بعدم الالتقاء به. وبالنسبة لرضا المواطن عن الخدمات المقدمة أشارت الأغلبية بأنها خدمات بسيطة اقتصرت علي رصف وسفلتة بعض الشوارع، وإنجاز بعض مشاريع مجاري الصرف الصحي، كما تبين من خلال استطلاع أراء المواطنين عدم رضاهم عن خدمات المجلس المحلي لأنها محدودة وأعضاء المجلس لا يستطيعون تنفيذ رغبات واحتياجات المواطنين لتعدد الاحتياجات و تنوعها، ومعظمها خارج صلاحيات المجلس المحلي، وفيما يتعلق ببعض الخدمات التي يقدمها المجلس المحلي مثل مشاريع الرصف اظهر بعض المواطنين شكواهم بسبب سوء التنفيذ و الإشراف من قبل المهندسين، ومعظم هذه الشكاوي تتضمن :

بالنسبة للفساد الذي يعاني منه المواطن في مديريته فقد أفاد الأغلبية بان الفساد منتشر بشكل كبير في كل المرافق تقريباً، حيث لايقتصر الفساد على مخالفة القوانين واللوائح واخذ الرشاوى والابتزاز وإنما يتجاوز ذلك ليصل احياناً للمتاجرة بقضايا الناس وحقوقهم .

تغيير منسوب المياه ، ارتفاع الرصف عن المحلات التجارية وعدم التزام المقاولين بالمواصفات وبنود الدراسة، حيث يترك المقاول لينفذ ما يشاء دون رقيب أو حسيب، ومعظم شوارع الرصف لا تدوم أكثر من سنة ونصف وتحتاج إلى ترميم. أما مشاكل الصرف الصحي، وهي من المشاكل التي تقلق المواطنين باستمرار، فحين يتجه المواطن الى المجلس المحلي لمعالجتها وإعادة تأهيلها فأن محدودية الامكانيات تحول دون ذلك، وأحيانا تقتضي الضرورة القيام بالصرف من اعتماد المشاريع لمعالجتها.

وعن تقييم المواطن للوضع الاقتصادي والأمني فالأغلبية ترى بان الوضع الاقتصادي سيئ للغاية و هو في تدهور مستمر، أما الوضع الأمني فلا بأس به، في حين اشار البعض الى تدهوره . وأما بالنسبة للفساد الذي يعاني منه المواطن في مديريته فقد أفاد الأغلبية بان الفساد منتشر بشكل كبير في كل المرافق تقريباً، حيث لايقتصر الفساد على مخالفة القوانين واللوائح واخذ الرشاوى والابتزاز وإنما يتجاوز ذلك ليصل احياناً للمتاجرة بقضايا الناس وحقوقهم .

مشاركة الناخبين (الاستنتاجات):

يقتضى الاقتراب من مفهوم مشاركة الناخبين توضيح مفهوم المشاركة السياسية و توضيح المقصود بمصطلح المشاركة بصفة عامة، تمهيداً لطرح مفهوم المشاركة السياسية لجماهير الناخبين، خاصة ونحن في بلد نسبة الامية فيه مرتفعة. ومن المهم نشر الوعي بأهمية المشاركة السياسية والجدوى من مشاركة الناس في الانتخابات وفي تغيير الوضع وفي أختيار من يمثلونهم في المجالس المنتخبة .

وينبغي التأكيد بأنه لا يكفي الكم في المشاركة السياسية ورفع عدد المشاركين في الانتخابات، لأن المشاركة السياسية بنوعية على قدر كاف من الوعي القانوني والديمقراطي ستفضي بالضرورة الى الخلوص إلى انتخاب مجلس محلي على قدر عال من الكفاءة والقدرة على المساهمة في عملية النهوض بأوضاع الناس في كافة المجالات .ولأن الأمر كذلك فإن برامج توعية نوعية ومتنوعة للناخبين، توعية تقول للناخبين والمواطنين عامة إن المشاركة واجب على كل مواطن، وأنه مطالب بأن يؤدي ما عليه من التزامات ومسؤوليات اجتماعية تجاه مجتمعه لإحداث التغيير اللازم نحو التوجه التنموي في المجتمع، توعية تقول للناخب إن دوره لا ينتهي عند مرحلة التصويت والفرز ولكنه دور مستمر يتمثل بالمراقبة والمحاسبة لمن ارتضاهم ممثلين عنه في المجلس المحلي، لا أن تكون مشاركة شكلية لإصباغ الشرعية على الحاكم أما تعصباً له أو ركضاً وراء مصلحة أوخوفاً منه. تلك هي العملية الأساس في ضمان مشاركة حقيقية ومؤثرة للناخبين.

ضرورة العمل على تعزيز وتقوية العمل الإحصائي لرصد صورة حقيقية لمتغيرات العملية الانتخابية على مستوى الفئات والجنس والانتماء السياسي... إلخ.

ضرورة قيام السلطة المحلية بدورها في توفير الخدمات للمواطنين وحل مشاكلهم والاستماع اليهم واللقاء المستمر من قبل اعضاء المجالس المحلية بناخبيهم .

العمل على رفع الوعي المجتمعي لدى الناس بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية وإزالة اللبس الحاصل عند البعض بشأن الانتخابات وإزالة حالة الاحباط واليأس والرضوخ للواقع .

راعى قانون الانتخابات والاستفتاء الوضع الخاص للمكفوفين و الأميين حيث أنه يجوز للناخب المعاق أو الأعمى أو العاجز عن التمييز بين الرموز أو التأشير عليها أن يستعين بمن يثق به من الناخبين ليثبت رأيه في ورقة الاقتراع .

الاقتراع وبحسب القانون يتم بطريقة سرية حيث تسلم ورقة الاقتراع من قبل اللجنة للناخب ليثبت رأيه فيها وراء الستار المخصص لذلك داخل قاعة الانتخابات بشكل سري .

ضرورة العمل على رفع الوعي المجتمعي لدى الناس بأهمية المشاركة في العملية الانتخابية وازالة اللبس الحاصل عند البعض بشأن الانتخابات وازالة حالة الاحباط واليأس والرضوخ للواقع .

التسجيل في جداول الانتخابات والاقتراع أمر أختياري ولا يوجد نص قانوني يلزم المواطنين بممارسة هذا الحق .

الفصل الثالث

الديمقراطية التفاعلية

الديمقراطية التفاعلية

يهدف هذا الفصل إلى إعطاء صورة واقعية عن الديمقراطية التفاعلية من حيث السلطة المحلية والديمقراطية التفاعلية، المجتمع المدني، القطاع الخاص، المجموعة الدولية ووسائل الإعلام، أشكال التواصل مع جمهور المواطنين، الاستفتاءات والمبادرات الشعبية .

أولا: السلطات المحلية والديمقراطية التفاعلية :

الانفتاح على المواطنين سمة رئيسة لتعزيز المشاركة الشعبية، بيد أن هذا التقليد أوهذه السمة لم تتحقق بعد على مستوى فتح جلسات المجلس المحلي للعموم وإعلان مناقشاتها لجمهور الناخبين على المستوى المحلي؛ ويحدث أن تبث التلفزة الوطنية وقائع جلسات مجلس النواب. وبصورة عامة فجمهور الناخبين في الانتخابات المحلية تضعف علاقته بالمجلس المنتخب فيما يتصل باجتماعات المجلس أو أنشطته وبرامجه وسياساته. ولا يخلو الأمر من لقاءات منفردة أحياناً بين أعضاء المجلس المنتخب وجماهيرهم، أو بعض أشكال التواصل من خلال اللقاءات في المنتديات (جلسات المقيل) أوالبرامج العامة في الإذاعة والتلفزيون. أما عن كيفية توصيل وجهات نظر المواطنين حول أمور تتعلق بالإدارة المحلية فيتم نقلها عبر الطرق التالية: التواصل مع العضو الذي يمثله في دائرته المحلية ، الحضور إلى مقر المجلس المحلي ، اللقاءات غير الرسمية بين أعضاء المجلس و المواطنين مثل(جلسات المقيل)، الصحافة.

ويستطيع المواطنون الإطلاع على قانون السلطة المحلية والقرارات الصادرة عن دورات المجلس عن طريق وسائل الإعلام المختلفة (التقليدية)، حيث لايوجد مواقع الكترونية للمجالس المحلية (على مستوى بعض

المحافظات وغالبية ان لم يكن كافة المديريات) للتواصل من خلالها مع المواطنين. أما بخصوص إعلان الوظائف الرسمية في اجهزة السلطة المحلية فأن من صلاحيات المجلس المحلي الرقابة على تنفيذ سياسات التوظيف وسلامة اجراءاتها في حين ان تنفيذ عملية التوظيف تتم من قبل مكتب الخدمة المدنية على مستوى المحافظة تحت اشراف ورقابة المجلس المحلي للمحافظة، وتعلن نتائج اختيار المرشحين للوظائف في الصحف الرسمية.

وعن الوثائق الخاصة بالسلطة المحلية التي يمكن للمواطنين الاطلاع عليها فهناك بعض الوثائق التي تتعلق بالمصلحة العامة كالمعلومات الجغرافية والطبيعية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية والتي يجب على السلطات المحلية تمكين المواطنين من الحصول عليها والاستفادة منها كالمخططات وخطط الموازنة للمشاريع الخدمية. وهناك وثائق تحتفظ بها الإدارة ولا تسمح للمواطنين الاطلاع عليها. وبالنسبة للقواعد والنظم المعمول بها من قبل السلطة المحلية لضمان الشفافية في مناقشة و إقرار الموازنة المحلية يتم تزويد المجلس المحلي بتقارير دورية عن مستوى تنفيذ الموازنة.

وعن القواعد والنظم المعمول بها من قبل السلطة المحلية لضمان الشفافية في عملية اتخاذ القرارات العامة والعمليات الأخرى المتعلقة بالمناقصات والعقود الشرائية فهي تستند إلى ما نصت عليه اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية، وقانون المناقصات والمزايدات. وتتم عن طريق تحديد المشروع، ووضع الدراسة من قبل المختصين ومن ثم الإعلان عنها بالصحف لمدة ثلاثة أيام وتحديد كافة الشروط وموعد ومكان فتح المظاريف من قبل لجنة المناقصات بحضور المقاولين المتقدمين والمدير المختص لقراءة العطاء. ثم تقوم اللجنة الفنية بتحليل العطاءات و تقديم رأيها وعلى المقاول الذي رسا عليه العطاء معاينة موقع المشروع قبل توقيع العقد، ثم يتم توقيع العقد من قبل رئيس المجلس المحلي وتشكيل لجنة لتسليم الموقع للمقاول.

وعن النظم و الإجراءات المتبعة لاستقبال ومعالجة اهتمامات وشكاوى المواطنين المتعلقة بالخدمات البلدية والمهام الأخرى للسلطة المحلية تبين انه لا توجد أقسام مختصة بشكاوى المواطنين أو صناديق شكاوى.. كما أنها لا توثق في سجلات خاصة.. ولكن يتم إحالتها إلى المختصين للمعالجة وفق الاختصاصات والأخذ بها حسب الأهمية، فعددها كبير وبالتالي يصعب حصرها.

السلطات المحلية والديمقراطية التفاعلية (الاستنتاجات) :

لايمكن اعتماد صيغة محددة للديمقراطية المحلية، بيد أن التفاعل والشراكة بين الهيئات المنتخبة وجماهير الناخبين كحق رئيسي تعدّ مسألة رئيسة في أي صيغة للديمقراطية المحلية. ذلك لأن المشاركة الشعبية وسيلة رئيسة لضمان مساندة المواطنين للمشاريع والحفاظ عليها ووسيلة لمكافحة الفساد ونشر ثقافة النزاهة والشفافية، وبدون هذه الشراكة والتفاعل لايمكننا الحديث عن ديمقراطية ناضجة. ومن المهم الاشارة الى ان هذا التفاعل ينبغي ألا يقتصر على الفترة الانتخابية فقط بل من الضروري ان يظل التواصل والتفاعل بين المجتمع والنخب السياسية والمنظمات المدنية قائم في كافة الاوقات، فالواقع يقول بان لا تنمية ولا استقرار بدون تفاعل كافة الجهات والعمل بمبدأ الشراكة للوصول الى افضل النتائج.

بالنسبة للنظم والإجراءات المتبعة لاستقبال ومعالجة اهتمامات وشكاوى المواطنين المتعلقة بالخدمات البلدية والمهام الأخرى للسلطة المحلية تبين انه لا توجد أقسام مختصة بشكاوى المواطنين أو صناديق شكاوى..

وقد لاحظ فريق التقييم من خلال النزول الميداني والمقابلات مع أعضاء المجالس المحلية وقيادات الأحزاب والمشتغلين في ميدان المجالس المحلية، أن ممارسة هذا الحق بالنسبة لجماهير الناخبين مازال محدوداً. وهو الأمر الذي يجب أن تسعى المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني والأحزاب إلى

تعزيزه وترسيخه في الحياة الديمقراطية، لأن الديمقراطية لا تقتصر على الانتخابات فقط، ولكنها مجموعة من التحديات التنموية في مختلف مجالات الحياة .

ومن المهم العمل على عقد لقاءات وفتح قنوات تواصل جديدة بين أعضاء السلطة المحلية وبين الناس بحيث يظل أعضاء المجلس المحلي على إطلاع دائم ومباشر على هموم الناس ومشاكلهم .

كما أتضح من خلال التقييم أن هناك بعض الوثائق الخاصة بالسلطة المحلية التي يمكن للمواطنين الاطلاع عليها، مثل الوثائق التي تتعلق بالمصلحة العامة كالمعلومات الجغرافية والطبيعية والسكانية والاقتصادية والاجتماعية وكالمخططات وخطط التنمية المحلية.

كما تبين أن هناك ضعفاً واضحاً فيما يخص الإجراءات المتبعة لاستقبال ومعالجة اهتمامات وشكاوى المواطنين، ومن الضروري إنشاء أقسام مختصة بشكاوى المواطنين أو صناديق شكاوى.

ثانيا - المجتمع المدني، القطاع الخاص، المجموعة الدولية ووسائل الإعلام :

في إطار تقييم الديمقراطية التفاعلية، تأتي عملية رصد الشراكة والتعاون بين المسؤولين المحليين و منظمات المجتمع المدني، وقيادات الأحزاب والقطاع الخاص في الصدارة من هذا العمل، ذلك لأن نجاح السلطة المحلية في قيادة المجتمع المحلي وتحقيق التقدم له مرهون إلى حد كبيربهذا الأمر .

وفي اليمن توجد اكثرمن (٦٠٠٠) من منظمات المجتمع المدني والجمعيات وهي وفي حدود معينة تسهم وتشارك (إلى حد ما) إلى جانب السلطة المحلية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات المحلية، ولكنها لا تتدخل في تقويم السياسات العامة للسلطة المحلية وترتهن مساهمتها بحجم

المساحة التي تتُيحها لها السلطة المحلية. ويتركز دور معظم منظمات المجتمع المدني غالباً في الأعمال الخيرية ومساعدة الشرائح الفقيرة وتمويل بعض المشاريع الصغيرة . في حين ان عدداً قليلاً من منظمات المجتمع المدني تنشط في الجانب الحقوقي والتوعوي وفي مجال التدريب والتأهيل.

توجد في اليمن أكثر من (٦٠٠٠) من منظمات المجتمع المدني والجمعيات وهي وفي حدود معينة تسهم وتشارك (إلى حد ما) إلى جانب السلطة المحلية في مجال صياغة وتنفيذ السياسات المحلية .

أما بالنسبة لحالات الشراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص بهدف المساهمة في توفير بعض الخدمات أو الاستجابة لاحتياجات المواطنين، فليس هناك شراكة بالمعنى الحقيقي الدائم، بيد أن القطاع الخاص يمكن أن يشارك أحياناً في بناء مدرسة أو إنشاء جامعة أو ترميم بعض الفصول أوالتنسيق أثناء توزيع بعض المعونات على الفقراء في شهر رمضان، أضافة الى اسهامه في توظيف العديد من العمال في المصانع الخاصة به، وهي مشاركات تلقى الثناء والترحيب على المستويين الرسمي والشعبي ولكنها تبقى مشاركات قليلة وغير منتظمة .

أما بالنسبة لحالات الشراكة بين السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني بهدف المساهمة في توفير بعض الخدمات أو الاستجابة لاحتياجات المواطنين، فهي غير موجودة إلا في حدود قيام بعض الجمعيات الخيرية بعملية التنسيق مع المجلس المحلي عند قيامها بعملية توزيع المعونات العينية للأسر الفقيرة في شهر رمضان أو عند العودة المدرسية مثلا . وهو تنسيق يلقى الثناء والترحيب على المستوى الرسمي، على الرغم من أن عملية التوزيع لهذه المعونات يمكن أن تُقابل بعدم الرضى والانتقادات أحياناً من قبل بعض الأهالي، بسبب مايمكن اعتباره اتهاماً بسوء التوزيع.

أما بالنسبة لعملية توزيع الماء والكهرباء فإنه لاتوجد حتى الآن شركات خاصة بهذه المجالات. وعموماً فإن الخدمات العامة لم تخصخص حتى الآن وتقوم الدولة بتقديمها.

وأورد تقرير مديرية المكلا ان القطاع الخاص في المدينة يتمتع بدور كبير في عملية التنمية من خلال خلق فرص عمل في المشاريع الصناعية والتجارية وقطاع المقاولات، كما يساهم القطاع الخاص في التنمية المستدامة من خلال دعم مؤسسات المجتمع المدني. ويتبنى القطاع الخاص دعم القطاع الصحي والتعليم، وكان دوره بارزاً في مواجهة كارثة الفيضانات التي تعرضت لها المدينة في شهر اكتوبر ٢٠٠٨م من خلال (اللجنة الاهلية للاغاثة) التي تبنتها الغرفة التجارية. الا أن الدور الذي يقوم به المغتربون يعد العلامة البارزة في تنمية المدينة من خلال دور الجمعيات والهيئات الخيرية ودعم مؤسسات التعليم والصحة وتأهيل الطلاب وتمويل مراكز تاهيل وتدريب ومدارس نموذجية بالمدينة.

كما ان المستثمرين غالباً ما يتبنون دعم مشاريع تنموية محلية عبر السلطات المحلية او المركزية بالمحافظة.

الا ان هناك شكوى من القطاع الخاص حول تقصير السلطات المحلية في جانب تنظيم الاسواق او عملية النظافة وغلاء الخدمات (ماء وكهرباء) وهناك شكوى متكررة من عشوائية جباية الضرائب والرسوم والبيروقراطية في دوائر الدولة.

ومن المهم الاشارة الى انه ينبغي على السلطة المحلية أن تقوم بدعم المشاريع الاستثمارية وتشجيعها وخلق جسور من التعاون والثقة كون تلك الشراكة ستعود بفائدتها على المواطنين وستخفف الاعباء على كاهل السلطة المحلية.

وفي مجال التعاون مع المنظمات الأهلية وغير الحكومية بهدف تعزيز الشراكة مع السلطة المحلية، فإن السلطة المحلية تقوم ببعض الاجتماعات ولكن بصورة غير دورية ومتباعدة. ولبعض المنظمات الكثير من الأنشطة المجتمعية خاصة مع المرأة والطفولة، إلا أنه لا توجد هناك برامج واضحة للتنسيق مع السلطة المحلية، خاصة في مجال النزاعات التي يمكن أن تؤدي إلى العنف. وإجمالاً يمكننا القول ان إحداث تنمية حقيقية والرقي بالمجتمع وتجاوز اشكالياته لن يتم الا بتكاتف كافة الجهود وخاصة المثلث الرئيسي (الدولة ومؤسساتها - منظمات المجتمع المدني - القطاع الخاص).

أما بالنسبة للمنظمات الدولية فان معظم أنشطتها تتمركز في العاصمة غالباً. ولكن هذا لايعني بحال من الاحوال عدم اشتمال انشطتها لمحافظات أخرى، فهناك الكثير من المنظمات باتت تنشط في اكثر من مجال وفي أكثر من مكان في الجمهورية.

وبخصوص وسائل الإعلام فأنه وفقاً لما أوردته صحيفة الجمهورية الرسمية (ملحق الديمقراطية ٥ يونيو ٢٠٠٨م) فإن عدد وسائل الاعلام المقروء ١٦٢، ويمكن تقسيمه الى ثلاث فئات هي : صحف تديرها الدولة وأهمها (الثورة - الجمهورية -١٤ أكتوبر)، وصحف حزبية، وصحف أهلية مستقلة، بالإضافة إلى الإذاعة والتلفزيون الوطنيين الرسميين حيث لا يسمح القانون بامتلاك وسائل اعلام مرئية او مسموعة خاصة. وتتمتع الصحافة الأهلية بهامش كبير من الاستقلالية ويعدّها المواطنون المصدر الأهم للأخبار، لأنها تعتمد على المصادر الرسمية وعلى مصادرها الخاصة، وهي كثيراً ما تنتقد الحكومة لأن محرريها مستقلون عن

بالنسبة للمنظمات الدولية فان معظم أنشطتها تتمركز في العاصمة غالباً. ولكن هذا لايعني بحال من الاحوال عدم اشتمال انشطتها لمحافظات أخرى، فهناك الكثير من المنظمات باتت تنشط في اكثر من مجال وفي أكثر من مكان في الجمهورية.

السلطات الحكومية ووسائل إعلامها، وتعرض شكاوى المواطنين لمختلف الأجهزة الحكومية. فكل صحيفة محلية لديها صفحة خاصة للشكاوى والانتقادات للسلطة، غير أن استجابة السلطة المحلية لهذه الشكاوى مازالت ضعيفة. وقد يحدث أيضاً أن تُنتقد هذه الصحف من قبل الحكومة وعلى صفحات الصحف الرسمية والأهلية ذاتها، عندما تتعرض بالنقد المردود عليه، ولا توجد إحصائيات بهذا الموضوع .

المجتمع المدني، القطاع الخاص، المجموعة الدولية ووسائل الإعلام (الاستنتاجات) :-

- من الملحوظ تماماً ضعف حضور منظمات المجتمع المدني في ميدان الشراكة مع السلطة المحلية، وخاصة في ميدان تصميم السياسات وتقييم تنفيذها، ما يؤدي إلى أن تنفرد إدارة السلطة المحلية بالقرار بعيداً عن مبدأ الشراكة الوطنية. وهي وضعية تستدعي ضرورة العمل على توسيع وتعزيز الشراكة مع المجتمع المدني للدفع بالديمقراطية ولتحقيق القدر الأكبر من التفاعل بين مكونات المجتمع. وذلك لن يتم الإ برفع الوعي لدى المجتمع ولدى صناع القرار بأهمية الدور الذي تلعبه منظمات المجتمع المدني، وقد يُمثل استحداث نص قانوني ينظم هذه الشراكة أمراً مطلوباً للتغلب على هذا الوضع .

- غياب البرامج التي ترتبط بمعالجة قضايا النزاعات الجوهرية التي تؤدي إلى العنف مثل عدم تكافؤ الفرص في التوظيف والمنح الدراسية وقضايا الاراضي .. إلخ، لدى منظمات المجتمع المدني والجمعيات الأهلية.

- ضرورة العمل على فتح نوافذ استجابة سريعة لما تنشره الصحف المحلية من شكاوى المواطنين.

- يوجد في اليمن ما يمكن تسميته بالاحتكار لوسائل الاعلام المرئية والمسموعة حيث لا يوجد اية وسيلة أعلامية مرئية او مسموعة خاصة. وفيما

يخص الصحف فهناك العديد من الصحف الاهلية والحزبية والصحف الحكومية.

- تنشط بعض منظمات المجتمع المدني في عدد من المجالات فهناك منظمات تعنى بقضايا الطفولة واخرى بقضايا المرأة وكذا منظمات حقوقية .
- لوحظ توسع عمل المنظمات الدولية في بعض محافظات اليمن بعد ان كانت تركز انشطها في امانة العاصمة .

ثالثا: أشكال ووسائل التواصل مع جمهور المواطنين :

تقوم السلطة المحلية بتوفير المعلومات العامة للمواطنين عن طريق توزيع المواد المطبوعة (منشورات، دوريات، الخ.....) و يستخدم هذا الشكل من مرة إلى ثلاث مرات خلال العام كما أفاد الأغلبية من أعضاء المجالس المحلية، إلا إن هناك من أفاد بان هذا الشكل لم يستخدم بالمرة. أما بالنسبة للقاءات الإعتيادية بوسائل الإعلام، والبرامج المفتوحة في الإذاعات المحلية فإن بعض الهيئات الإدارية للمجالس المحلية تشارك في ذلك وبصورة مباشرة مع الجمهور وأفاد بعض المواطنون باستخدامها من مرة إلى ثلاث مرات وأفاد آخرون باستخدامها أكثر من ثلاث مرات بينما هناك من أفاد بعدم استخدامها.

فيما يخص العروض والمعارض العامة أفاد البعض (من أعضاء المجالس المحلية ومن المواطنين) بعدم استخدامها، والبعض في محافظة عدن اشار الى استخدامها. أما بالنسبة لبرامج مجدولة في وسائل الإعلام المحلية أفاد البعض باستخدامها والبعض بعدم استخدامها. وبالنسبة لتقنيات الحاسوب (الانترنت والبريد الالكتروني) أفاد البعض بعدم استخدامها والبعض باستخدامها، كما تم استخدام وسائل أخرى مثل اللقاءات غير الرسمية مع المواطنين، إلا أنه لا توجد أحصائيات دقيقة بهذا الخصوص.

أما عن استشارة الجماهير فكانت الاجابة كالاتي : أفاد البعض باستخدام الاجتماعات التشاورية من مرة إلى ثلاث مرات، بينما أفاد البعض الأخر بعدم استخدامها ، كما أقر البعض بعدم استخدامه المنتديات الاجتماعية، بينما أفاد البعض باستخدامها من مرة إلى ثلاث مرات في تعز، وسبع مرات في عدن. أما عن استطلاعات الرأي العام فأفاد الغالبية بعدم استخدامها. بينما أفاد البعض باستخدامها من مرة إلى ثلاث مرات .

أمَا بالنسبة لطرق المساهمة في صنع القرارات العامة فهي كالتالي:

١- مجموعات عمل مركزة حول مواضيع محددة : أفاد الغالبية بعدم استخدامها بينما أفاد البعض باستخدامها من مرة إلى ثلاث مرات.

٢- ورش عمل عامة : أفاد البعض باستخدامها من مرة إلى ثلاث مرات بينما أفاد البعض الأخر بعدم استخدامها.

٣- وسائل أخرى " وضع دراسات لتحديد الرأي العام " : افاد الغالبية بعدم استخدامها.

ويوضح الجدول التالي أشكال التواصل مع جمهور المواطنين في محافظة عدن، حيث كانت الفئة المستهدفة أعضاء من المجلس المحلي في مديرية الشيخ عثمان .

أشكال ووسائل التواصل مع جمهور المواطنين (مديرية الشيخ عثمان):

استشارة الجماهير:

أي من أشكال التواصل التالية مع المواطنين تـــم استخدامها خلال السنة الأخيرة		المعدل (ضع علامة X)	
		لم يستخدم بالمره	استخدم من ١ إلى ٣ مرات	استخدم أكثر من ٣ مرات
١،٣،٣	توزيع المواد المطبوعة (منشورات ، دوريات .. إلخ).		X ٥	X ٢
٢،٣،٣	لقاءات اعتيادية بوسائل الإعلام	X ٥	-	X ٢
٣،٣،٣	العروض والمعارض العامة	X ١	X ٥	X ٣
٤ ، ٣	برامج مجدولة في وسائل الإعلام المحلية	X ٥	-	X ٢
٥،٣،٣	تقنيات الحاسوب (الإنترنت والبريد الإلكتروني)	-	-	X ٢
٦،٣،٣	وسائل أخرى (الرجاء التحديد)(النشرات ، المطبوعات)	-	X ٢	-
٧،٣،٣	اجتماعات تشاورية	-	X ٥	X ٢
٨،٣،٣	منتديات اجتماعية	-	-	X ٧
٩،٣،٣	استطلاعات للرأي العام	-	-	X ٧
١٠،٣،٣	وسائل أخرى (الرجاء التحديد) (الصحافة)	-	X ١	-

صنع القرارات العامة :-

أي من أشكال التواصل التالية مع المواطنين تـــم استخدامها خلال السنة الأخيرة	المعدل (ضع علامة X)		
	لم يستخدم بالمره	استخدم من ١ إلى ٣ مرات	استخدم أكثر من ٣ مرات
توفير المعلومات العامة :-			
١،٣،٣ توزيع المواد المطبوعة (منشورات ، دوريات .. إلخ).	-	X ٥	X ٢
٢،٣،٣ لقاءات اعتيادية بوسائل الإعلام	X ٥	-	X ٢
٣،٣،٣ العروض والمعارض العامة	X ١	X ٥	X ١
٣ ، ٤ برامج مجدولة في وسائل الإعلام المحلية	X ٤	-	X ٣
٥،٣،٣ تقنيات الحاسوب (الإنترنت والبريد الإلكتروني)	X ٥	-	X ٢
٦،٣،٣ وسائل أخرى (الرجاء التحديد)(النشرات ، المطبوعات)	-	X ٢	-
٧،٣،٣ اجتماعات تشاورية	-	X ٥	X ٢
٨،٣،٣ منتديات اجتماعية	-	-	X ٧
٩،٣،٣ استطلاعات للرأي العام	-	-	X ٧
١٠،٣،٣ وسائل أخرى (الرجاء التحديد) (الصحافة)	-	X ١	-

أشكال أخرى للتواصل :

١٦،٣،٣	صف أية أشكال أخرى للتواصل (الاجتماع بمجالس الآباء في المدارس + القطاع الشبابي)	-	X ٣	-
اجـمـــــــالي الأجـوبة المتكررة		١٦	٣٩	٣٦

• تم وضع (X) بالإضافة إلى عدد الأجوبة المتكررة أمام معدل استخدام الوسيلة التي أجمع المستهدفون (سبعة من أعضاء مجلس محلي حوالي ثلث المجلس) على استخدامها في التواصل مع جمهور المواطنين.

عمليات التواصل مع جمهور المواطنيين :

يصف هذا الجزء من التقرير مستوى الشراكة بين المسؤولين المحليين وقادة المجتمع المدني واحساسهم بمتطلبات المسؤولية العامة لإدارة الحكم، من خلال تعاونهم في البحث عن رؤية لأنجع سبل العمل المشترك لمعالجة المشكلات الاجتماعية والاستفادة من الفرص المتاحة.

وفي هذا المجال : تعمل السلطة المحلية على جعل وسائل التقييم جزءا من عمليات التواصل مع جمهور المواطنين، وتعتمد في هذا التواصل على الندوات واللقاءات في الساحات العامة والمنتديات (مقيل قات خاص بالذكور)، وهي من الأشكال التي قيّمت على أنها أكثر فعالية وتأثير عن باقي الأشكال كالنشرات مثلا . وهذه الاجتماعات الشعبية منها ما هو مبرمج وفقاً لخطط المجلس المحلي، ومنها ما يلبي بعض الاحتياجات الاجتماعية الطارئة، وهو خارج جدول أعمال المجلس المحلي.

تعمل السلطة المحلية على جعل وسائل التقييم جزءا من عمليات التواصل مع جمهور المواطنين، وتعتمد في هذا التواصل على الندوات واللقاءات في الساحات العامة والمنتديات (مقيل قات خاص بالذكور) .

أما بالنسبة لمنظمات المجتمع المدني فهي لا تشارك في عملية التقييم مع السلطة المحلية، لكنها تتواصل بين الحين والآخر مع فئات السكان من خلال بعض اللقاءات في المنتديات الاجتماعية وكذا الندوات العامة المفتوحة والإصدارات والنشرات التي تعد من أكثر الوسائل فعالية .

ومن أهم العوائق التي تحول دون مشاركة فئات السكان في مثل هذه اللقاءات فيمكن إيجازها في الآتي :

- لأسباب ثقافية/ اجتماعية لاتستطيع المرأة المشاركة في الأماكن العامة وخاصة في منتديات تعاطي القات المكتظة بالذكور.

- لا يتفاعل المواطنون عامة بسبب الضغوطات الاقتصادية وانشغال معظمهم طوال اليوم في البحث عن مصادر العيش، إضافة الى الامية المنتشرة في أوساط الناس وهو الامر الذي يؤثر بشكل كبير في الوعي بأهمية المشاركة وبأهمية التواصل مع المجالس المحلية.

- بعض أعضاء المجالس المحلية يتقاعسون واحياناً لاتكون لديهم الخبرة في توضيح الصورة للناس ورفع الوعي لديهم بأهمية ودور المجالس المحلية.

- عجز السلطة المحلية عن توفير بعض الخدمات للناس بكفاءة يزيد من حالة اليأس الموجودة اساساً لدى المواطنين ويعزز من حالة إنعدام الثقة بجدوى نظام اللامركزية بشكل عام.

عمليات التواصل مع جمهور المواطنين (الاستنتاجات) :

- يتضح أن الرؤية / المشروع الاجتماعي مازال قيد التشكل ويمكن أن نسجل حوله الملاحظات الآتية:

- الرؤية الحالية لاتراعي بشكل كبيرأهمية مشاركة نصف المجتمع (المرأة).

- تفاعل المواطنين يبدو ضعيفاً على مستوى المشاركة لأن بعض اللقاءات لاتتجاوب مع احتياجاتهم المباشرة في الحصول على خدمات حيوية كمياه الشرب والكهرباء وفرص العمل .

- كما إن هذه الرؤية لاتتضمن استراتيجيات للتواصل والشراكة مع منظمات المجتمع المدني ومكونات المجتمع المحلي الأخرى.

الاستفتاءات والمبادرات الشعبية :

لا يُستخدم الاستفتاء بصورة عامة، وإنما تحد ث بعض اللقاءات الموسعة التي تُصاغ أسئلتها الرئيسة من قبل المجلس المحلي، ولا تتزامن تلك اللقاءات مع الانتخابات العادية لأنها تتم وفق برامج شهرية أو سنوية للمجلس المحلي. ولا تعتمد هذه اللقاءات على التصويت لأنها لقاءات تشاورية فقط.

وليس لجماهير الناخبين حق طرح أية قضايا للتصويت والاستفتاء، لأن الاستفتاء لا يحدث إلا إذا ارتبط الأمر بتغيير أو تعديل مواد دستورية فقط. ولم يحدث نهائياً إجراء استفتاء لمواضيع أو مشاكل اجتماعية سواء على المستوى المحلي أو الوطني، وذلك لأن جمهور الناخبين وأحزابهم ومنظماتهم المدنية لا تبادر بطرح قضايا مستعصية للاستفتاء.

الاستفتاءات والمبادرات الشعبية (الاستنتاجات) :

● في إطار الديمقراطية المحلية التفاعلية تعتبر عملية الاستفتاء والمبادرة الشعبية آلية واحدة وهي من أهم مظاهر المشاركة الشعبية، كما إنها وسيلة لقياس فاعلية جمهور الناخبين ووسيلة مساعدة للمجلس المحلي لإدراك مستوى مُعين من الحكم الجيد والرشيد للمجتمع المحلي. كما إنها من أهم الوسائل لتطوير قدرات المجتمع في مجالات العمل العام .

● وجميع هذه الوظائف ما تزال محدودة الحضور في إطار العلاقة بين السلطة المحلية وجمهور الناخبين وأحزابهم ومنظماتهم المدنية ولذلك فإنه لابد من العمل على تطويرها من خلال نشاط منظمات المجتمع المدني والأحزاب التي يمكن أن تقدم المبادرات باسم المواطنين وتعزز الثقة المتبادلة بينهم وبين السلطة المحلية نحو خلق مجتمع متماسك ومتعاون وأكثر تنظيماً وديناميكية. ومن المهم ان تبادر السلطة المحلية الى التشاور مع الجمهور وأخذ آرائهم لا ان تنفرد بالقرار، فهي في الاساس (السلطة المحلية) من اختيار الناس وهي في موضع تقديم خدمات للناس لا فرض قراراتها عليهم، ومن المهم العمل على إستيعاب مسألة الشراكة بين المواطنين والسلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني في القانون بحيث ينص القانون على ضرورة هذه الشراكة باعتبارها تنصب في تحقيق المصلحة العامة.

الفصل الرابع

الاستنتاجات والتوصيات

يمكننا القول بعد هذا العرض الموجز حول الديمقراطية المحلية في اليمن، بالرغم اقتصار التقييم على اربع مديريات فقط في أربع محافظات، وعلى الرغم من الصعوبات والعوائق التي أعترضت فرق التقييم الميدانية التي من أبرزها :

- تأخر تجاوب بعض المجالس المحلية في التعاطي مع المواضيع التقييمية .
- غياب كلي لأي معلومات تفصيلية في الجانب الاقتصادي والاجتماعي لموضوع الدراسة.
- تنوع وكثرة أسئلة الدراسة وصعوبتها بالنسبة للمستهدفين .
- حداثة التجربة الديمقراطية وضعف التوثيق .

لم تتمكن الفرق من الحصول على الكثير من المعلومات المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري لغياب الشفافية في مثل هذه الأمور، وبسبب ضعف النظام المعلوماتي في بعض أجهزة السلطة المحلية ومؤسساتها في المديريات، حيث تنعدم شبكة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والرجوع إليها في هكذا بحوث .

- صعوبة الوصول إلى بعض الأرقام بصورة دقيقة، مثل : عدد القضايا القانونية المتعلقة بالأرض والخلافات حول ملكيتها، وتحديد القضايا لكل سنه ولكل ألف مواطن، وذلك لشحة المعلومات حول هذا الموضوع . أو قضايا العنف المنزلي والاعتداء الجنسي... إلخ، وانتهاكات حقوق الإنسان والعنف السياسي، لأن القضايا المبلّغ عنها من هذا النوع نادرة لأسباب مرتبطة بثقافة المجتمع، ولأن بعض المسؤولين يترددون في الحديث عن مثل هذه المواضيع لحساسيتها.
- لم تتمكن الفرق من الحصول على الكثير من المعلومات المتصلة بقضايا الفساد المالي والإداري لغياب الشفافية في مثل هذه الأمور، وبسبب ضعف النظام المعلوماتي في بعض أجهزة السلطة المحلية ومؤسساتها في المديريات، حيث تنعدم شبكة المعلومات التي يمكن الاعتماد عليها والرجوع إليها في هكذا بحوث.

وعلى أية حال نأمل بأن نكون قد وقفنا بصورة معقولة - الى حد ما - تعبر عن حالة الديمقراطية المحلية في اليمن ويمكننا اولاً ابراز المؤشرات العامة التالية :

١ . تتميز اليمن باختلاف المستوى الاقتصادي والتعليمي للمواطنين ، وكذا معدلات الدخل وهذا الامر يؤدي قطعاً الى اختلاف مستويات المعيشة وكذا طموحات الناس وطرائق تَدبر حياتهم ورؤيتهم وتفكيرهم وهو الامر الذي قد يؤثر في مستوى الوعي الديمقراطي ودرجة تطوره.

٢ . زادت الكثافة السكانية لليمن باكثر من الضعف منذعام١٩٧٥م، حيث أشار التعداد السكاني الاخير لعام٢٠٠٤م عن كثافة سكانية قدرها ١٩,٧٢ مليون شخص مما يشير الى نمو سكاني قدره ٣٥٪ منذ تعداد ١٩٩٤م.

٣ . نسبة البطالة ترتفع عاماً بعد عام، وهذا الامر يفاقم من حالة الفقر وازدياده في اوساط الشعب. وبدون شك ينعكس ذلك سلباً على مستوى المشاركة في العملية الديمقراطية، حيث بلغ معدل البطالة في بلادنا في العام ٢٠٠٨م مابين ٢٧-٣٥ ٪ من أجمالي قوة العمل.

٤ . في مجال التعليم هناك ضعف ملحوظ في مراحل التعليم بمختلف المستويات وبصورة خاصة في مرحلة ماقبل المدرسة (رياض الاطفال)، وكذا الحال للكبار. ووفقا للأمم المتحدة فلقد بلغ معدل أمية الكبار في اليمن لعام٢٠٠٣م ٢٩٪ للذكور و٧٠٪ للإناث، ويلاحظ بجلاء الفارق الكبير بين نسبة الامية بين الذكور والاناث، الامر الذي يتطلب تكثيف الجهود للقضاء على الامية بشكل عام وعلى أمية الاناث بشكل خاص وتبني برامج لتعليم الفتاة.

٥ . ضعف وقلة الكادر الطبي المتخصص في المراكز والوحدات الصحية في العديد من المديريات.

الاستنتاجات العامة

١- وجود تشريعات انتخابية تنظم عمليات الانتخابات المحلية وتحدد مدة دورتها وتكفل حق المشاركة لجميع المواطنين دون تمييز أو استثناء .

٢- حدد قانون السلطة المحلية ولائحته التنفيذية عدد اعضاء المجلس المحلي في المحافظة والمديرية، وترك مهمة تحديد الدوائر المحلية للجنة العليا للانتخابات، الامر الذي يتطلب تطوير الاحكام القانونية والاجراءات بما يكفل التوزيع العادل للسكان على الدوائر المحلية.

٣- نظام الفائز الأول المعمول به يعطي فرصة أكبر للنجاح للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والمستقلة، ويحد من فرص النساء بالحصول على تمثيل لائق، لذا فهو محل انتقاد من قبل المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني .

٤- تعيين مدير عام المديرية مركزيا بدون أنتخاب، الامر الذي يتطلب النص على انتخابه في قانون السلطة المحلية.

٥- وجود نصوص قانونية تنظم العلاقة بين رئيس المجلس المعين وبين المجلس المنتخب وتحدد مهامهم واختصاصاتهم وتبين تنظيم أعمال المجلس وكيفية اتخاذ القرارات.

٦- وجود ديمقراطية داخل بعض الأحزاب وخاصة الكبيرة منها حيث يتم اختيار

نظام الفائز الأول المعمول به يعطي فرصة أكبر للنجاح للأحزاب الكبيرة على حساب الأحزاب الصغيرة والمستقلة، ويحد من فرص النساء بالحصول على تمثيل لائق، لذا فهو محل انتقاد من قبل المعارضة وبعض منظمات المجتمع المدني .

المرشح عبر القواعد بالاقتراع السري والفائز يمثل الحزب في الانتخابات، في حين أن البعض منهم يتم اختياره بحسب نتائج التقييم، وانعدام هذه الديمقراطية في أحزاب اخرى .

تم إجراء انتخابات لامين العاصمة صنعاء ومحافظي المحافظات في شهر مايو ٢٠٠٨م باتباع اسلوب الانتخاب غير المباشر، اي عبر هيئة ناخبة مكونة من اعضاء المجلس المحلي للمحافظة ورؤساء وأعضاء المجالس المحلية للمديريات الواقعة في نطاق كل محافظة، وليس من قبل المواطنين مباشرة، الامر الذي قاطعت بسببه المعارضة (احزاب اللقاء المشترك) انتخابات المحافظين.

٧- أن طبيعة النزاعات الانتخابية الحاصلة بين أطراف اللعبة السياسية تتمثل في (النظام الانتخابي - الإدارة الانتخابية - السجل الانتخابي - الاقتراع والفرز..) وبالتالي لابد من أعطاء اللجنة العليا صلاحيات في هذا المجال وتفعيل دور القضاء في حسم هذه النزاعات.

٨- النظام السياسي في اليمن يقوم بحسب الدستور على التعددية السياسية والحزبية.

٩- وجود نص قانوني يحدد مصادر تمويل الاحزاب ويضع الضوابط لذلك، ولا يتم الالتزام بهذا النص على ارض الواقع.

١٠- قلة المرشحات من النساء في الانتخابات المحلية في الدورتين الانتخابيتين الماضيتين مقارنة بعدد المرشحين من الرجال، وبعدد النساء المقيدات في جداول الناخبين.

١١- إجراء انتخابات لامين العاصمة صنعاء ومحافظي المحافظات في شهر مايو ٢٠٠٨م باتباع اسلوب الانتخاب غير المباشر، اي عبر هيئة ناخبة مكونة من اعضاء المجلس المحلي للمحافظة ورؤساء وأعضاء

المجالس المحلية للمديريات الواقعة في نطاق كل محافظة، وليس من قبل المواطنين مباشرة، الامر الذي قاطعت بسببه المعارضة (احزاب اللقاء المشرك) انتخابات المحافظين.

١٢- ادارة الانتخابات المحلية من اختصاص اللجنة العليا للانتخابات بموجب القانون .

١٣- تخضع الانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية للرقابة الدولية والمحلية وهي ترصد الخروقات التي تحدث في العملية الانتخابية. وفي الواقع فإن الرقابة وخاصة الدولية تحد من الخروقات .

١٤- النزاعات والطعون المقدمة إلى اللجنة الأصلية في الدائرة يتم التعاطي معها بالتوافق، وإلا ترفع إلى المحكمة. وقد شكك بعض المواطنين ممن تم الالتقاء بهم باستقلالية وحيادية القضاء بصورة كاملة وخاصة فيما يتعلق بالنزاعات الانتخابية.

١٥- السجل الانتخابي وعملية الترشيح والاقتراع والفرز تحتاج إلى إعادة النظر بغية تطوير العملية الانتخابية وتحسينها .

١٦- وجود نصوص قانونية تكفل حق المشاركة في الاقتراع وتسهيل حركة التنقل دون أي صعوبات لتمكين أكبر عدد من المشاركين في العملية الانتخابية. وكذا فقد راعى القانون ذوي الاحتياجات الخاصة والمعاقين والأميين لتسهيل ممارسة حقهم الانتخابي.

١٧- جلسات المجلس المحلي مغلقة وغير مفتوحة لعامة الناس بحسب القانون .

١٨- تتيح السلطة المحلية للمواطنين الاطلاع على بعض المعلومات والوثائق ذات الصلة بالمصلحة العامة عند الحاجة، لكن الوسائل

المتاحة لذلك لاتكفي كما انها ليست عملية الامر الذي يتطلب ايجاد وسائل ملائمة أكثر.

١٩- وجود شفافية داخل المجلس المحلي (بين أعضاء المجلس والهئية الادارية) في مناقشة وإقرار الخطة التنموية والموازنة، وفي عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بالمناقصات والمزايدات. أما إعلان الوظائف المحلية فمن اختصاص مكتب الخدمة المدنية في كل محافظة يعلن عنها بحسب خطة الاحتياج، في الصحف الرسمية، ويقوم بهذه الاجراءات تحت رقابة واشراف المجلس المحلي للمحافظة.

٢٠- عدم وضوح نظم وإجراءات إستقبال شكاوى المواطنين المتعلقة بالخدمات و القضايا الأخرى في السلطة المحلية وبالتالي لا يمكن حصرها أو قياس مدى رضا المواطنين عن الخدمات بشكل دقيق .

٢١- تسهم وجود عدد كبير من منظمات المجتمع المدني المحلية في صياغة وتنفيذ السياسات بطريقة غير مباشرة من خلال الدراسات والتوصيات

٢٢- أكثر اساليب التواصل فعالية مع الجمهور لدى منظمات المجتمع المدني هي اللقاءات المباشرة ثم الندوات المفتوحة والاصدارات والنشرات.

٢٣- من أسباب عدم مشاركة المواطنين وتفاعلهم مع فعاليات منظمات المجتمع المدني ضعف الوعي بدور هذه المنظمات، وحالة الفقر وانشغالهم بلقمة العيش.

٢٤- لا تستخدم الاستفتاءات والمبادرات الشعبية لان مثل هذا الاستفتاء يحتاج إلى وقت حتى تترسخ التجربة الديمقراطية المحلية في المجتمع المحلي.

٢٥- وجود مواقع ومقومات سياحية واستثمارية في عدد من المديريات لم تستغل كرديف اقتصادي.

٢٦- وجود قضايا مسجلة رسميا وقضايا غير مسجلة حول الخلاف على الأراضي وهو موضوع على قدر كبير من الخطورة يستدعي أن تنهض الأجهزة الأمنية و القضائية بدورها لمعالجته وعلى وجه السرعة.

٢٧- معدل الجريمة بأنواعها والاعتداءات بأشكالها في اليمن في أزياد ملحوظ .

التوصيـــــات

أولاً : على المدى القصير :

١- ضرورة قيام السلطات المحلية ببناء قاعدة بيانات معلوماتية عن المديريات يسهل الرجوع إليها عند الحاجة بشفافية، وتمكين المواطنين من الاطلاع عليها للاستفادة منها في كافة المجالات بما فيها مجال البحوث والدراسات.

٢- تعزيز الثقة وبناء جسور للتواصل بين السلطة المحلية والمواطنين، من خلال قيامها بوضع خطة للتواصل مع المواطنين والتنسيق مع وسائل الإعلام المحلية وتنفيذ برامج تهتم بقضايا ومشاكل المواطنين.

٣- ضرورة تعزيز العمل في مجال الدورات التدريبية وورش العمل، وتزويد اعضاء المجالس المحلية بالادلة الإرشادية بصورة تمكنهم من ممارسة أدوارهم الرقابية في اطار مجالسهم المحلية ومديرياتهم .

٤- تنمية الموارد المالية المحلية ووضع اليات لتحصيل كافة الأوعية ألإيراديه لتغطية نفقات تنفيذ مشاريع البنية التحتية في المديريات.

٥- من المهم ان تقوم الادارة المحلية برفع كافة القضايا المتعلقة بالأراضي المتنازع على ملكيتها الى السلطات القضائية للبت فيها وفقاً للقانون.

ضرورة تعزيز الثقة وبناء جسور للتواصل بين السلطة المحلية والمواطنين، من خلال قيامها بوضع خطة للتواصل مع المواطنين والتنسيق مع وسائل الإعلام المحلية وتنفيذ برامج تهتم بقضايا ومشاكل المواطنين .

٦- إستمرار العمل بمنع مظاهر حمل السلاح والتجول به داخل المدن من خلال الحملات الأمنية ودورياتها،

مع تنفيذ برامج إعلامية وتوعوية تحذر من مخاطر حمل السلاح والعبث به.

٧- تنفيذ النصوص القانونية التي تكفل حماية الحقوق والحريات للمواطن من الاعتداءات في بعض الاجهزة الحكومية.

٨. يفترض على السطات المحلية وضع آليات جديدة تهتم بشكاوى المواطنين ومعالجتها ومتابعتها وتوثيقها.

ثانياً : على المدى المتوسط :

١- إيجاد شراكه مجتمعية حقيقية بين المجالس المحلية ومنظمات المجتمع المدني وصناديق ومشاريع التنمية المتخصصة تهدف الى التخفيف من الفقر والبطالة، من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجيات محلية تتضمن التدريب والتأهيل وتقديم قروض ميسرة لإقامة مشاريع صغيرة مدرة للدخل.

٢- إتباع خطوات متقدمه في خلق شراكة بين السلطة المحلية والقطاع الخاص بغيه الإسهام في المشروعات الخدمية والتنموية، استجابة لاحتياجات المجتمع المحلي ولتشجيع الاستثمار المستدام.

٣- ضرورة العمل للإسراع في تنفيذ التعديلات المقترحة في قانون السلطة المحلية، كي يتم انتخاب رئيس المجلس المحلي للمديرية.

٤- إعادة النظر في طريقة انتخاب محافظي المحافظات من قبل الهئية الناخبة بحيث يتم انتخابهم من الشعب مباشرةً.

٥- منح صلاحيات واسعة للمجالس المحلية واجهزتها في المحليات بصورة تمكنها من إدارة الشأن المحلي، وتلبية احتياجات المجتمع المحلي لتعزيز الثقة لدى المواطن .

٦- تنفيذ برامج توعية بمختلف وسائل الإعلام المحلية تهدف إلي ترسيخ قيم الديمقراطية المحلية في أوساط المجتمع لتزداد نسبة مشاركة الناخبين في الانتخابات المحلية بدافع ذاتي.

٧- دعم مراكز الأمومة والطفولة بالكادر الطبي المتخصص، ومتطلبات الرعاية الصحية للأم والطفل ووضع برامج تهدف الى تقليص نسبة وفيات الأطفال الرضع.

محاربة الفساد والحد من انتشاره من خلال تفاعل قيادة السلطة المحلية مع تقارير الأجهزة الرقابية والرفع بالقضايا المتعلقة بالفساد إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والى نيابة الاموال العامة، والعمل على رفع الوعي بخطورة الفساد ونشر ثقافة النزاهة وإزدراء الفاسدين وتهميشهم .

٨- تنفيذ برامج تدريبية تستهدف اعادة تأهيل المعلمين وتنمية قدراتهم وإبداعاتهم، وإيلاء مزيد من الرعاية والاهتمام للمدارس ورصد نفقات تشغيلية كافية لها وصياننتها، والأهتمام بالعملية التعليمية برمتها والتوسع في إنشاء مراكز لمحو الامية.

٩- محاربة الفساد والحد من انتشاره من خلال تفاعل قيادة السلطة المحلية مع تقارير الأجهزة الرقابية والرفع بالقضايا المتعلقة بالفساد إلى الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد والى نيابة الاموال العامة، والعمل على رفع الوعي بخطورة الفساد ونشر ثقافة النزاهة وإزدراء الفاسدين وتهميشهم .

١٠- وضع معالجات للمناطق العشوائية، واتخاذ إجراءات للحد من انتشار البناء العشوائي المشوه والالتزام بالمخططات العمرانية.

١١- العمل على توفير طرق مناسبة لتوظيف المقومات السياحية لإحداث نهضة سياحية في البلد.

١٢- إيلاء اهتمام خاص بالاسرة وتنظيم النسل في المستشفيات والمراكز الصحية وتزويدها بمختلف وسائل الرعاية وتنفيذ برامج تهتم بالتوعية السكانية من خلال الوسائل الإعلامية المختلفة المتاحة.

ثالثاً : على المدى المتوسط والطويل:

١- ايجاد معالجات قانونية للتداخل بين حدود بعض الدوائر الانتخابية النيابية والمحلية وبيان حجم المقاعد في الدوائر المحلية.

٢- استحداث نص قانوني بشأن زيادة تمثيل النساء من خلال إتباع نظام أو آليه جديدة ومتطورة تضمن للمرأة الفوز بمقاعد في المجالس المنتخبة أو تخصيص نسبه معينه لها .

٣- البت في إمكانية استبدال نظام الفائز الأول المعمول به بنظام أخر يتيح الفرصة للأحزاب الأخرى والمستقلين للحصول على تمثيل لائق في المجالس المنتخبة.

٤- تعزيز دور الإدارة الانتخابية في العمل على رفع مستوى الثقة بقدراتها وحيادية عملها بشفافية بكل فعالياتها وإطلاع المراقبين بذلك.

٥- المعالجة القانونية لتنظيم إجراءات واضحة لاستقبال الشكاوي والطعون بشأن الانتخابات والجهة المسؤولة عن استقبالها والمحاكم المتخصصة بالفصل فيها .

٦- تنفيذ مراجعة (السجل الانتخابي) وتصحيحه من خلال لجان متفق عليها تعمل على تنقية هذا السجل، وحذف الأسماء غير المؤهلة بالطرق التي نص عليها القانون.

٧. قيام الإدارة الانتخابية بتنفيذ إجراءات وضوابط الحملة الانتخابية ودليل الدعاية الانتخابية، والعمل على منع توظيف المال العام والموارد العامة في الحملات الانتخابية لتحقيق المساواة بين المرشحين، وتشديد الرقابة علي سير الحملات الانتخابية واتخاذ الإجراءات القانونية حيال المخالفين لذلك.

٨- إيجاد معالجات قانونية تفرض على وسائل اعلام الدولة منح كافة المرشحين والاحزاب معاملة متساوية.

٩- مراعاة ان تكون عقوبات المخالفات الانتخابية متكافئة مع خطورة المخالفة الانتخابية ، ويجب أعتماد عقوبة محددة لعدم فرز الاصوات بأمانة.

ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بتفعيل دورها في نشر الوعي بالديمقراطية المحلية، وذلك عبر برنامج طويل المدى من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المتاحة لديها بغية إحداث تحول ديمقراطي حقيقي.

١٠. العمل علي تطوير وتحسين إجراءات الاقتراع والفرز لضمان انتخابات حرة ونزيهة وكذا تدريب المراقبين عليها.

١١. ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني بتفعيل دورها في نشر الوعي بالديمقراطية المحلية، وذلك عبر برنامج طويل المدى من خلال وسائل الاتصال الجماهيري المتاحة لديها بغية إحداث تحول ديمقراطي حقيقي.

المراجع والملاحق

المـراجـــــع

- الدستور اليمني لعام ٢٠٠١م .
- قانون رقم (١٣) لسنة٢٠٠١م بشأن الانتخابات العامة والاستفتاء .
- القانون رقم (٤) لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية .
- القرار الجمهوري رقم (٢٦٩) لسنة ٢٠٠٠م بشأن اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية.
- قانون رقم (٦٦) لسنة ١٩٩١م بشأن الأحزاب والتنظيمات السياسية.
- تقرير تقييم الديمقراطية المحلية في مديرية الشيخ عثمان - محافظة عدن .
- تقرير تقييم الديمقراطية المحلية في مديرية القاهرة - محافظة تعز .
- تقرير تقييم الديمقراطية المحلية في مديرية المكلا - محافظة حضرموت.
- تقرير تقييم الديمقراطية المحلية في مديرية معين - محافظة صنعاء .
- الموقع الالكتروني للمركز الوطني للمعلومات .
- الموقع الالكتروني للجنة العليا للأنتخابات .
- الموقع الالكتروني لوزارة الادارة المحلية .
- تقرير تقييم الاطار الانتخابي في اليمن والصادر عن مركزالمعلومات والتأهيل لحقوق الانسان والمنظمة الدولية لنشر التقارير حول الديمقراطية - نوفمبر٢٠٠٨م.
- الموقع الالكتروني لوزارة الداخلية .
- الفقر وتحديات التنمية في اليمن - سهير علي عاطف (معهد الميثاق) .
- اليمن الأولى عربياً في الأمية (الصحوة نت).
- وفقاً لتقارير دولية .. اليمن تمثل أعلى المعدلات في وفيات الأطفال (موقع يمن برس).

الملاحق

ملحق رقم (١) لمحة عامة حول فريق التقييم وأعضائه

منسق المشروع في اليمن :

- **المحامي/ غازي عبدالرحمن السامعي**

ليسانس حقوق جامعة تعز

مدرب في مجال حقوق الإنسان والحماية القانونية للإعلاميين

وحدة البرامج والتدريب HRITC

فريق التقييم في مديرية القاهرة / محافظة تعز:

- **أ . عبد الملك أمين عبد العزيز منصور**

رئيس لجنة الخدمات بالمجلس المحلي لمديرية القاهرة

- **د. عائدة محمد مكرد علوان العريقي**

أستاذة الإدارة والتخطيط التربوي المساعد

نائب العميد مدير مركز خدمة المجتمع بكلية التربية والآداب والعلوم - التربة - جامعة تعز

- **أ . أمة الرحمن ابراهيم محمد جحاف**

مديرة مدرسة أروى الأساسية الثانوية للبنات .

رئيسة لجنة التخطيط والتنمية والمالية للمجلس المحلي بمديرية القاهرة .

- **د . محمود احمد عبدالولي عبدالغني.**

بكالوريوس كلية الطب - جامعة صنعاء

موظف المستشفى العسكري تعز

- **أ . احمد عبد الكريم احمد محمد الشراعي**

عضو المجلس المحلي لمديرية القاهرة المركز (ج) زيد الموشكي وعاقل حارة الجنيد

فريق التقييم في مديرية المكلا / محافظة حضرموت :

- **أ . متعب مبارك بازياد:**

ماجستير قانون (الخرطوم) يعمل مديراً للشئون القضائية باستئناف حضرموت ورئيساً لجمعية رخية الثقافية وناشط في مجال حقوق الانسان والرقابة على الانتخابات.

- **أ . جمال خميس بن غانم:**

بكالوريوس في العلوم والتربية جامعة حضرموت .

مؤسس ورئيس جمعية الشباب الديمقراطي(حضرموت) .

- **د.مبخوت مبروك البريكي:**

بكالوريوس طب بشري جامعة حضرموت .المدير الفني بمستشفى الجامعة التعليمي. ناشط في جمعية الشباب للتنمية والابداع.

- **أ .خالد عمر بلفاس:**

بكالوريوس محاسبة جامعة عدن - عضو المجلس المحلي لمدينة المكلا لدورتين استاذ المحاسبة بالمعهد التقني التجاري بالمكلا .

- **أ .سعيد احمد بن إسحاق**

بكالوريوس إحصاء تطبيقي وجغرافيا بشرية جامعة الكويت ١٩٨١ .

عمل بالإدارة المركزية للإحصاء بدولة الكويت كرئيس لقسم الدراسات السكانية ١٩٨١ - ١٩٩٠ .

- **أ . فاطمة سعيد عمر الشعيبي:**

مفتشة عمل ومدربة للعمال والعاملات في حقوقهم وواجباتهم في مجال العمل

فريق التقييم في مديرية الشيخ عثمان / محافظة عدن :

- **أ . مبارك سالمين :**

  محاضر - كلية الآداب / جامعة عدن

  ماجستير علم اجتماع ١٩٩٧م جامعة تونس الأولى

- **أ. كريمة مرشد حسن:**

  ماجستير قانوني دولي عام ٢٠٠٥م

  أمين عام جمعية رعاية الشباب والطفولة

- **أ . شوقي شفيق :**

  بكالوريوس إعلام (علاقات عامة) - جامعة عدن.

  عضو المجلس المحلي لمديرية الشيخ عثمان .

- **أ . كروان الشرجبي :**

  ماجستير في الجغرافيا السياسية

  مدرسة في كلية التربية صبر بجامعة عدن

- **أ. مازن السقاف :**

  بكالوريوس قانون عام ٢٠٠٢م

  عضو في جمعية رعاية الشباب والطفولة

فريق التقييم في مديرية معين / أمانة العاصمة صنعاء :

- **أ . جازم سيف ناجي الصوفي :**

بكالوريوس تربية - علم اجتماع عام ١٩٩٠م

أستاذ في المعهد العالي للمعلمين

- **أ . بركان جابر الاغبري :**

ليسانس شريعة وقانون - جامعة صنعاء

عضو المجلس المحلي لمديرية معين

- **أ . سام محمد علي القاولي :**

ليسانس شريعة وقانون - كلية الشريعة والقانون - جامعه صنعاء

ناشط حقوقي

- **أ . منير غانم السقاف :**

ليسانس شريعة وقانون - جامعة صنعاء

باحث وناشط في حقوق الانسان

- **أ . نادية مرعي :**

ليسانس آداب فلسفة - جامعة صنعاء

تمهيدي ماجستير فلسفة .

شاعرة وناشطة حقوقية.

- **أ . صادق يحيى صالح القديمي**

ليسانس شريعة وقانون ٢٠٠٥-٢٠٠٦م

رئيس لجنة الخدمات بمديرية معين / عاقل حارة

ملحق رقم (٢) لمحة عامة عن المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

International IDEA

دعماً للديمقراطية حول العالم

منذ تأسيسها سنة ١٩٩٥، تعمل المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات (International IDEA) ومقرها في العاصمة السويدية، ستوكهولم، كمنظمة دولية لإرساء الديمقراطية المستدامة حول العالم، حيث تنتشر نشاطاتها في كافة أرجاء العالم، مع التركيز على أفريقيا، والشرق الأوسط، وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا. وتتمثل أهدافها في تعزيز كفاءة المؤسسات الديمقراطية ودعم العمليات الديمقراطية، من خلال النشاطات التالية:-

- توفير منتدى لتبادل الآراء حول مبادئ الديمقراطية لكل من الباحثين، وصانعي السياسات، والنشطاء وممثلي وسائل الإعلام؛
- تنفيذ الأبحاث استناداً إلى التجارب العملية، وتطوير المعالجات وتنظيم الدورات التدريبية الهادفة إلى تعزيز العملية الديمقراطية؛
- تعزيز الشفافية، والمسؤولية والكفاءة في إدارة العمليات الانتخابية.

مجالات اختصاص المؤسسة :

تختص المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات في المجالات التالية:

- البناء الديمقراطي وإدارة الصراعات: حيث تعمل المؤسسة في مجالات البناء الدستوري، والمصالحة، والحوار والأمن الإنساني، مستهدفةً المجتمعات التي تمر في مراحل انتقالية، خاصةً تلك الخارجة من مراحل تتصف بالعنف وبضعف مؤسسات الحكم.
- العمليات الانتخابية: بما في ذلك العمل على تعزيز استقلالية الانتخابات وإدارتها بشكل مهني، ومواءمة النظم الانتخابية للظروف القائمة في كل حالة، بالإضافة إلى بناء وتدعيم ثقة المواطنين بالعملية الانتخابية

ككل وتطوير سبل المشاركة فيها على أوسع نطاق. ولهذا الغرض تعمل المؤسسة على تطوير المواد والمراجع التدريبية للعاملين في الانتخابات، وتوفير المعلومات والتحاليل المقارنة للأوجه السياسية والفنية المتعلقة بتصميم، وتنظيم وتنفيذ الانتخابات.

● الأحزاب السياسية: عملاً على تعزيز مبادئ المساواة والمشاركة، بما في ذلك إشراك المرأة في الحياة السياسية، حيث تبحث المؤسسة في طريقة عمل الأحزاب السياسية، والإطار القانوني لها، ومصادر تمويلها، وطرق إدارتها وعلاقتها بجمهور المواطنين. وتعمل المؤسسة على إيجاد أفضل السبل لتحقيق أوسع مشاركة ممكنة في الحياة السياسية، خاصةً ما يتعلق بإشراك المرأة، وذلك من خلال تقديم التجارب المقارنة حول كيفية تطبيق نظم الحصص (الكوتا) مثلاً وغيرها.

الدول الأعضاء في المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات:

تتألف عضوية المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات من مجموعة من الدول الديمقراطية التي توفر لها الدعم السياسي والمادي للقيام بمهامها. ويبلغ عدد الدول الأعضاء حالياً ٢٥ دولة هي: أسبانيا، أستراليا، ألمانيا، الأروغواي، باربادوس، البرتغال، بلجيكا، بوتسوانا، البيرو، تشيلي، جنوب أفريقيا، الدنمارك، السويد، سويسرا، غانا، فنلندا، القرن الأخضر (كاب فيردي)، كندا، كوستاريكا، ماوريشيوس، المكسيك، ناميبيا، النرويج، الهند وهولندا. وتتمتع اليابان بصفة المراقب في مجلس المؤسسة. كما وتتمتع المؤسسة بصفة المراقب في الجمعية العامة للأمم المتحدة.

المؤسسة الدولية للديمقراطية والانتخابات

International IDEA

Str?msborg - SE 103 34 - Stockholm / Sweden

Tel.: +46.8.698 37 00 - Fax: +46.8.20 24 22

E-Mail: info@idea.int - http://www.idea.int

ملحق رقم (٣) لمحة عامة حول مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان

Human Rights Information & Training Center

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الانسان مؤسسة مدنية خاصة غير حكومية وغير ربحية تعمل بحيادية سياسية تامة ولا تتبع أي جهة حزبية أو غير حزبية، وهو هيئة علمية فكرية تستهدف تعزيز قيم حقوق الإنسان في اليمن والعالم العربي ملتزماً بكافة المواثيق والعهود والإعلانات العالمية لحقوق الإنسان الصادرة عن الأمم المتحدة.

والمركز متخصص في نشر الوعي بحقوق الإنسان عن طريق الأنشطة والدورات التدريبية واللقاءات الفكرية والإرشيف المكتبي والمطبوعات والنشرات الدورية.

الهدف العام للمركز:

يتلخص الهدف العام للمركز بنشر الوعي بحقوق الإنسان وتعزيز المفاهيم الخاصة بحقوق الإنسان وتوفير الخدمة المعرفية والمكتبية في هذا الإطار وتدريب المهتمين من نشطاء حقوق الإنسان في اليمن والوطن العربي .

المركـــز:

- حاصل على الصفة الإستشارية في المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.
- عضو الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان (باريس) .
- عضو التحالف الدولي من أجل الحق بالسكن (الموئل).

- عضو التحالف الدولي من أجل المحكمة الجنائية الدولية .
- عضو التحالف العربي من أجل المحكمة الجنائية الدولية .
- المركز هو المنسق للشبكة الإقليمية الخاصة بالحد من سؤ استخدام الأسلحة الصغيرة.
- عضو شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية.

مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان (HRITC)

المقر الرئيسي : الجمهورية اليمنية - تعز - المجلية

البريد : اليمن - تعز ص.ب: ٤٥٣٥

هاتف : ٢١٦٢٧٧ - ٤ - ٠٠ ٩٦٧

فاكس : ٢١٦٢٧٩ - ٤ - ٠٠ ٩٦٧

بريد الكتروني : HRITC@y.net.ye

HRITC@yemen.net.ye

الموقع على الإنترنت : WWW.Hritc.org

فرع صنعاء - شارع الجزائر تقاطع بغداد .

هاتف : ٠٠٩٦٧-١-٤٧٣٦٠٣

فاكس : ٠٠٩٦٧-١-٤٧٣٦٠٤

ملحـــق رقم(٤)

الجدول (١)

عينات المستهدفين في البحث والتقييم (استبيان - لقاءات مباشرة)

مديرية القاهرة - تعز

العدد	العينـــة	ذكور	إناث
١	أعضاء المجالس المحلية (الحالية) بمديرية القاهرة	١٩	١
٢	نشطاء حزبيين (سياسيين)	١٤	٢
٣	منظمات حقوقية	٣	-
٤	موظفو إدارة محلية	١٢	١
٥	مدرسات	٠	١٨
٦	مواطنون	٣٢	-
٧	قيادات محلية	٣	-
٨	قيادات محلية مشاركة في الإدارة الانتخابية	٢	-

ملحـــق رقم(٥)

جدول يبين عينة المستطلع آراءهم في التقييم

مديرية المكلا - حضرموت

العدد	العينـــة	العـــدد	
		ذكور	إناث
١	أعضاء المجلس المحلي الحالي	٧	-
٢	أعضاء المجلس المحلي السابق	٤	-
٣	قيادات المجلس المحلي والمحافظ	٤	-
٤	قيادات حزبية	١٥	-
٥	منظمات مجتمع مدني	٣	٤
٦	نشطاء حقوقيون	٩	٢
٧	أساتذة جامعة	١١	-
٨	مثقفون	٢٥	-
٩	موظفون	٣٣	٢٠
١٠	عمال	٤٠	١٥
١١	عقال حارات	٦	-
١٢	ربات بيوت	-	٣٣
١٣	حلقا نقاش جماعية	٣	-

ملحـــق رقم(٦)

(نموذج من اللقاءات والمقابلات والاجتماعات التي قامت بها فرق التقييم - فريق تعز)

لقاء مع مجموعة من المدرسات

حددت المدرسات في بداية الأمر إيجابيات المجالس المحلية في استكمال البنية التحتية . من رصف الشوارع الفرعية والممرات داخل الأحياء السكنية وإنارتها ومعالجة مشاكل الصرف الصحي - والمتابعة الميداني لمشاكل المدارس.

وهناك سلبيات منها :

١- عدم اهتمام المجالس المحلية بتوعية المواطن بأهمية المجلس المحلي ومهامه وصلاحياته.

٢- عدم إشراك المواطن في التخطيط والأشراف .

وعن تهميش المرأة كما يظن البعض أجبن :-

المرأة حقيقة لا تعرف حقوقها وواجباتها المكفولة لها قانوناً . والرجل لازال مسيطر عليها بحكم العادات و التقاليد ونظرة المجتمع التقليدي للمرأة وهنا لابد من نشر الوعي بين النساء خاصة من قبل الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني . والرجال عامة كي تتمكن المرأة من المشاركة السياسية كمرشحه منافسة للرجل في المجالس المنتخبة ..

و بالنسبة لنظام (الكوتا) فنحن بحاجه إليه في بداية الأمر حتى تتلاشى نظرة المجتمع المدني للمرأة وتثبت المرأة وجودها كقوة فاعلة و قادرة على العطاء والتحديث ..

أما العائق الأول لمشاركة المرأة كمرشحه فهم الأهل ثم الأحزاب السياسية . فيأتي بعد ذلك الحالة الاقتصادية والاجتماعية للمرأة .

جـ- لا يوجد قضايا تهرب من الضرائب ولكن يوجد متأخرات ويوجد تراكمات .. خصوصاً في ضرائب العقارات ..

وهناك لجان ميدانية لتصفية الملفات التراكمية وسبق وأن اشترك أعضاء المجالس المحلية والغرفة التجارية مع مكاتب الضرائب للقضاء على التراكمات الضريبة .

أما التهرب فتقصد به إخفاء معلومات ومستندات عن الضرائب بغية التحايل وعدم دفع الضريبة المستحقة قانوناً .

ملحـــق رقم(٧)

لقـــــاءات

العيد كان أكثر فرصة لنا أن نلتقي مع عدد من المواطنين في مجالس القات من مختلف الشرائح والأحزاب فحديث المجالس يطغى عليها حديث السياسة مما أتاح لنا طرح بعض الأسئلة المتعلقة بتقييم الديمقراطية المحلية .. وبدأنا الحديث عن النظام الانتخابي المعمول به حالياً وكانت آراء الأغلبية ترى تعديل القانون وخصوصاً تصحيح السجل الانتخابي واعتماد البطاقة الشخصية عند القيد والتسجيل إلغاء (مقر العمل) ...

القائمة النسبية تنتج الفرصة للجميع أحزاب كبيرة وصغيرة وكذا تمثيل النساء فيعزز هذا النوع من الانتخابات التمثيل المتنوع فالمجالس المحلية بحاجه إلى التنوع ..

ويرى آخـرون وهم قلة أن النظام الحالي هو الأنسب حتى تحصر الأحزاب وتنصهر في الأحزاب الكبيرة الفاعلة هل الضرورة الاجتماعية تقتضي كثرة الأحزاب علماً بأن معظم البرامج السياسية متطابقة كما يرى أن المنافسة منافسة برامجية قابلة للتنفيذ .

الإدارة الانتخابية : تطبيق القانون والدليل الانتخابي والعمل بشفافية كفيل بإجراء انتخابات حرة ونزيهة ..

وضع معايير للتمثيل الحزبي في الإدارة الانتخابية (اللجنة العليا) والتكوينات الأدني من النزاعات السياسية التي تثار عند كل انتخاب وتخلق أزمات سياسية وتبدأ الأحزاب وأطراف المعادلة السياسية بكيل التهم على الآخر وزرع الكراهية فيما بينها .

فيما يتعلق بانتخاب رؤساء المجالس المحلية قال أحد المحامين " إن هناك تراجع في القانون لقد كنا في الثمانينات ننتخب رئيس المجلس والأمين العام والهيئة الإدارية من الجمعية العمومية أما

النظام الحالي : يعين رئيس المجلس المحلي تعيناً مركزياً وفق الوجاهه وليس الكفاءة مما يخلق فجوة بين رئيس المجلس والمجلس المنتخب فيحاول رئيس المجلس تعطيل دور المجلس الرقابي والمحاسبي في حالة وجود اختلالات وبالتالي ينفرد بقراراته ويمارس سلطته الفردية بعيداً عن نصوص القانون .

المواطن العادي (الناخب) لا يعرف إلا الذي أنتخبه ويتخاطب معه فإذا شعر المواطن بعدم تلبية احتياجاته فقد الثقة بدور المجالس المحلية وأنها شكلية فقط ..

الإطار القانوني :

المادة (١٠٥) : من اللائحة التنفيذية لقانون الانتخابات .. تنص على الآتي : " يعتبر فائزاً في الانتخابات المرشح الذي يحوز على الأغلبية النسبية من الأصوات الصحيحة التي أعطيت في الانتخابات .."

المادة (١٨) : من اللائحة : لكل مواطن قيد اسمه في جدول الناخبين النهائي حق ممارسة الاقتراع والاستفتاء ويلزم إثبات شخصيته للجنة عن طريق البطاقة الشخصية أو البطاقة الانتخابية التي تحمل صورته أو الوثيقة الرسمية التي تحمل صورته .."

لقاء فردي مع ناشط سياسي

قانون الانتخابات المعمول به حالياً يجب أن يعدل والقائمة النسبية هي الأصلح بحيث تمثل كل التنظيمات والأحزاب السياسية ويحدث تنوع يعكس رغبة الناخبين .

المجالس المحلية : لا يمكن أن تؤدي دورها وتمارس عملها بشكل جيد في ظل وجود رئيس مجلس محلي معين لا يهتم بمطالب واحتياجات المواطنين ، فكثير من المدريريات توجد خلافات فيها بين أعضاء المجالس ورؤسائها ، وكما هو الحال لديكم أياً مجلس مديرية القاهرة يجب أن ينتخب رئيس المجلس المحلي مباشرة من المجتمع المحلي وأن تُعطى المجالس المحلية صلاحيات واسعة وحقيقية لإدارة الشأن المحلي .

المطالبة بصلاحيات أكبر للمجالس المحلية

خلاصة اللقاء:

الواقع يتطلب انتخاب مديري المديريات ومنح المجالس المحلية صلاحيات أكبر بحيث تتولى إدارة الشأن المحلي وتتولى كافة الصلاحيات المالية والإدارية التي تمكنها من إدارة التنمية الخدمية تيخطيطاً وتنفيذاً في إطار السياسة العامة للدولة .

النظام الانتخابي الحالي : يحتاج إلى تطوير بحيث يتيح للجميع خصوصاً الأحزاب السياسية الصغيرة والنساء في التمثيل في المجالس المنتخبة وذلك من خلال وضع ضوابط ملزمة للأحزاب بتبني نةظام يكفل للمرأة التمثيل المناسب .

إلغاء مقر العمل .

اعتماد البطاقة الشخصية كأساس للقيد والتسجيل .

من حيث تنظيم ونزاهة الانتخابات : يرى البعض أن اللجان داخل المدينة أدت إلى تنظيم انتخابات حرة ونزيهة فيما يرى البعض الآخر وهم قلة بأن هناك خروقات للقانون الذي كفل انتخابات عامة وحرة ونزيهة بدا بالقيد والتسجيل لصغار السن وخارج المطن الانتخابي وعدم اعتماد البطاقة الشخصية كأساس للقيد والتسجيل في حين لم يخفوا اعترافاتهم بأن انتخابات المدينة تختلف عن انتخابات الريف بعتدة عوامل .

من اللقاء الثالث الذي ضم ٢٧ شخصاً من مختلف الشرائح الاجتماع في منزل /حسن النهام

لقاءات فردية

أحد المواطنين التقيت به وهو عائد من المجلس المحلي لمديرية القاهرة ومعه ملف معاملة ، فقال نحن انتخبنا مجلس محلي ولم نجدهم في المجلس وكل شيء بيد المدير العام -مدير المديرية- وهو غير متواجد في مقر عمله وقيل لي أنه لا يأتي إلا نصف ساعة في الأسبوع وعليه الذهاب إلى منزله قبل كل الناس .. طيب وما الفائدة من الانتخابات ومن المجلس المحلي حيث نسمع ضجة إعلامية عن السلطة المحلية وفي الواقع لا حول لهم ولا قوة .

المهمشـــين

أكد الأخ /نعمان قائد محمد رئيس الاتحاد الوطني لتنمية الفئات الأشد فقراً أن أولويات الاتحاد الاهتمام بالمأكل والمشرب والمسكن والتعليم والصحة ، أما بالنسبة للمشاركة السياسية فإن هذه الفئة متواجدة في مختلف الأحزاب السياسية .

وأضاف قائلاً : لقد تواجدنا في الانتخابات المحلية كمرشحين وأنا كنت مرشحاً وفزت في الانتخابات المحلية السابقة عن المركز"أ" في الدائرة "٣٤" ونائبي في الاتحاد هو أحد اعضاء المجالس في الانتخابات الأخيرة ٢٠٠٦م ولقد كان المؤتمر الشعبي العام سباقاً في الدفع بكثير من المهمشين في الانتخابات الأخيرة ويهتم بها خلافاً للآخرين ، وأضاف أيضاً :"نحن فخورون بترشيح أحد المهمشين وهو الأخ /محمد القيرعي عضو اللجنة الدائمة للمؤتمر الشعبي العام كمستشار لوزارة الشؤؤون الاجتماعية وهو مهيأ لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة .

الديمقراطية ٢٠٠٨/٨/١٤م

ملحق رقم(٨) خريطة الجمهورية اليمنية

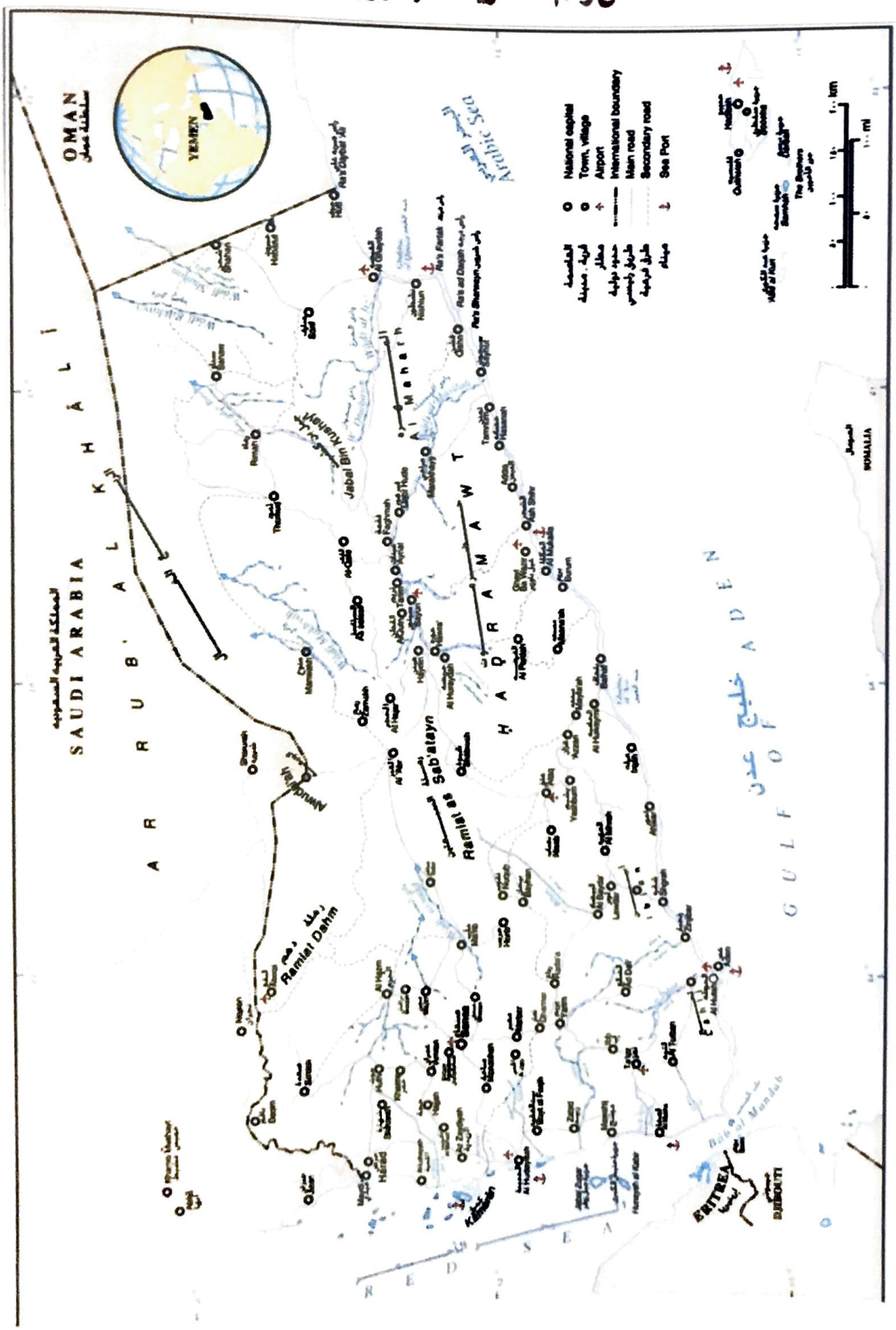

ملحق رقم (٩) الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية المسجلة في لجنة شئون الاحزاب

(المصدر: موقع اللجنة العليا للأنتخابات)

م	الاســـــم	الرمز
١	**المؤتمر الشعبي العام** **- تاريخ التأسيس:** ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٧/٤ الموافق ٢٦ / ١١ / ١٩٩٥ م. - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الاحزاب١٤١٦/٨/٩ الموافق ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م . **رئيس الحزب :** فخامة الرئيس علي عبد الله صالح . **نبذه تعريفية:** - هو التنظيم الحاكم في الجهورية العربية اليمنية سابقاً من عام ١٩٨٢م وحتى مايو ١٩٩٠م . - تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني من تاريخ تحقيق الوحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧/ ابريل ١٩٩٢م - شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح من مايو ١٩٩٢م وحتى ٧ يوليو ١٩٩٤م . - شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع التجمع اليمني للإصلاح من يوليو ١٩٩٤م وحتى ابريل ١٩٩٧م - شكل حكومة جميع أعضائها من المؤتمر الشعبي العام باستثناء اثنين ليس من أعضاء المؤتمر في مايو١٩٩٧م برئاسة الدكتور فرج بن غانم . - شكل حكومة أخرى جميع أعضائها من المؤتمر الشعبي العام في مايو ١٩٩٨م برئاسة د عبد الكريم الارياني .	

م	الاســـــم	الرمز
	- شكل حكومة في عام ٢٠٠١م وحكومة أخرى في عام ٢٠٠٢م برئاسة الأستاذ/ عبد القادر باجمال. - شكل حكومة في عام ٢٠٠٧م برئاسة الدكتور علي محمد مجور . - شارك في الانتخابات النيابية العامة في ابريل ١٩٩٣م وحصل على ١٢٢ من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١) وبنسبة ٤١٪. - حصل في الانتخابات النيابية الثانية ٢٧ابريل ١٩٩٧م على ٢٢٦مقعد أي ما نسبة ٧٥٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب . - حصل في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧ابريل ٢٠٠٣م على ٢٢٩مقعد أي ما نسبته ٠٨ , ٧٦٪. من إجمالي مقاعد مجلس النواب(٣٠١) . - شارك في الانتخابات المحلية فبراير ٢٠٠١م وحصل على الأغلبية . - عقد المؤتمر الشعبي العام ٧ مؤتمرات اعتيادية . - عقد الحزب أربع دورات للجنة الدائمة .	
٢	**التجمع اليمني للإصلاح** - **تاريخ التأسيس** : ١٣سبتمبر ١٩٩٠م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/١٢/٢٣م - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٢٩ , /١٤١٦/٨ الموافق ١٩٩٦/١/٢٠م . - الرئيس : أ/ محمد عبد الله اليدومي.(رئيس بالإنابة) - **الأمين العام** : أ/ عبدالوهاب الأنسي . - شارك في الانتخابات النيابية العامة الأولى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م وحصل على ٦٢ مقعداً وشارك في	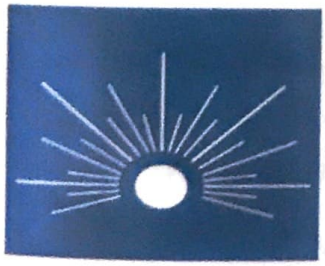

م	الاســـــم	الرمز
	حكومة ائتلاف ثلاثية من مايو ١٩٩٣م حتى ٧/٧/ ١٩٩٤م . - شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع المؤتمر الشعبي العام من يوليو ١٩٩٤م وحتى ابريل ١٩٩٧م. - شارك في الانتخابات النيابية الثانية في ٢٧ابريل ١٩٩٧م وحصل على ٥٤ مقعد من إجمالي (٣٠١) مقعداً في مجلس النواب وبعد هذه الانتخابات انتقل إلى صف المعارضة من مايو ٩٧م إلى الآن . - شارك في الانتخابات المحلية ٢٠٠١م وجاء في الترتيب الثاني بعد المؤتمر الشعبي العام. - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧ابريل ٢٠٠٣م وحصل على ٤٥ مقعد من مقاعد مجلس النواب وبنسبة ٩٥, ١٤٪ . - لم يشارك في الانتخابات الرئاسية ٢٣سبتمبر ١٩٩٩م وأعلن ترشيحه للرئيس/ علي عبد الله صالح . - الصحف الناطقة باسمة صحيفة الصحوة .	
٢	**حزب البعث العربي الاشتراكي** - **تاريخ التأسيس** : منتصف الخمسينات . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/٨/٢٦م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب١٤١٦/٨/٩ الموافق٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م. - الأمين العام : د/ عبد الوهاب محمود عبد الحميد ، وهو الآن (مستقل). - مارس نشاطه الحزبي سرياً إلى عام ١٩٩٠م . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م ، وحصل على ٧مقاعد من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١) . - شارك الانتخابات النيابية الثانية ٢٧/ ابريل ١٩٩٧م وحصل على مقعدين (٢) من إجمالي مقاعد البرلمان (٣٠١) .	

م	الاســـــم	الرمز
	- شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧/ ابريل ٢٠٠٣م وحصل على مقعدين (٢) من مقاعد البرلمان وبنسبة ٠,٦٦ ٪. - دعم مرشح المؤتمر الشعبي العام الانتخابات الرئاسية ٢٣سبتمبر ١٩٩٩م .	
٤	**الحزب الناصري الديمقراطي** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ٦ / ٧ /١٤١٦ هـ الموافق ٢٨ / ١١/ ١٩٩٥ م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٩ /٨ / ١٤١٦ هـ الموافق٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م. - الأمين العام : ياسين عبده سعيد . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م وحصل على مقعد واحد في البرلمان، ولم يحصل على أي مقعد في الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧م . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٩٨٢٩ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠,١٦ ٪ . - دعم مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ١٩٩٥م .	
٥	**الجبهة الوطنية الديمقراطية** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٧/٤ الموافق ١٩٩٥/١١/٢٦م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٨/٩ الموافق ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م . - الأمين العام : أ / ناصر بن ناصر النصيري .	

م	الاســـــم	الرمز
	- شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م والثانية ١٩٩٧م . ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٧٠٥٦ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ١٢, ٠٪ . - في الانتخابات الرئاسية الأولى ١٩٩٩م قام بدعم مرشح المؤتمر الشعبي العام .	
٦	**تنظيم التصحيح الناصري** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب١٤١٦/٨/٦ الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٨م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ١٤١٧/١/٢٤ الموافق ١٠/ ٦/ ١٩٩٦م . - **الأمين العام** : أ / عبد العزيز مقبل . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ٢٧/ ابريل ٩٣م وحصل على مقعد واحد من إجمالي (٣٠١) مقعد في مجلس النواب . - وفي انتخابات ابريل ١٩٩٧م لم يحصل على أي مقعد . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧ ابريل ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ١٥٢٥٧ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٢٥, ٠٪ . - دعم مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية سبتمبر ١٩٩٩م .	

م	الاســـــم	الرمز
٧	**حزب جبهة التحرير** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٨/٣ الموافق ١٩٩٥/١٢/٢٥م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئوون الاجزاب١٤١٧/١/٢٤ الموافق ١٠/ ٦/ ١٩٩٦م . - **الأمين العام :** علي عبدالله سكران . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م والانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧م ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ١٢٨٢ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠٢ , ٠٪. - دعم مرشح المؤتمر الشعبي العام في الانتخابات الرئاسية سبتمبر١٩٩٩م .	
٨	**حزب رابطة أبناء اليمن رأي** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/١٢/٣٠م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من شئون الأحزاب ١٤١٦/٩/١٥ الموافق ٤/ ٢/ ١٩٩٦م. - **رئيس الحزب :** د/ حسن بازرعة . - الأمين العام علي بن علي السدح . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م ولم يحصل على أي مقعد في البرلمان . - قاطع الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧م .	

م	الاســـــم	الرمز
٩	**التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري** **- تاريخ التأسيس :** ٢٥/ ١٢/ ١٩٦٥م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٨/٣ الموافق ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٥ م . - تاريخ حصوله على شهادة ممارسة النشاط من لجنة شئون الأحزاب ١٥ / ٩ / ١٤١٦ هـ الموافق ٤/ ٢/ ١٩٩٦م . - الأمين العام / سلطان العتواني انتخب في ٢٠٠٥م. - مارس النشاط الحزبي سرياً حتى عام ١٩٨٩م . - لم يشارك في السلطة التنفيذية منذ ممارسته للنشاط الحزبي . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م وحصل على مقعد واحد . - شارك في الانتخابات النيابية الثانية ٢٧/ ابريل ١٩٩٧م وحصل على ثلاثة مقاعد من إجمالي مقاعد البرلمان (٣٠١) . - لم يرشح احد في الانتخابات الرئاسية ١٩٩٩م . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧/ ابريل ٢٠٠٣م وحصل على ٣ مقاعد من مقاعد مجلس النواب . - الصحف الناطقة باسمة : صحيفة الوحدوي .	
١٠	**حزب الحق** **- تاريخ التأسيس :** ظهر هذا الحزب بعد قيام الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢مايو ١٩٩٠م مع كثير من الأحزاب الأخرى التي برزت على مستوى الساحة اليمنية مع انتهاج التعددية السياسية والحزبية . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ٣ / ٨ / ١٤١٦ هـ الموافق٢٥ / ١٢ /١٩٩٥ م .	

م	الاســـــم	الرمز
	- تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٢ / ٥ / ١٤١٧ هـ الموافق ١٥/ ٩/ ١٩٩٦م. - **الأمين العام :** القاضي / احمد الشامي . - شارك في الانتخابات النيابية الأولى ١٩٩٣م وحصل على مقعدين . - شارك في الانتخابات النيابية الثانية ١٩٩٧م ولم يحصل على أي مقعد - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٤٥٨٥صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠,٠٨ ٪ . - الصحف الناطقة باسمة صحيفة الأمة ".	
١١	**الحزب الاشتراكي اليمني** - **تاريخ التأسيس :** ١٩٧٨م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٧/١٩ الموافق ١١ / ١٢ / ١٩٩٥ م - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ١٤١٧/٥/٣ الموافق ١٥/ ٩/ ١٩٩٦م. - **الأمين العام :** الدكتور / ياسين سعيد نعمان . - حكم جنوب الوطن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية سابقاً منفرداً من ١٩٧٨م حتى مايو ١٩٩٠م). - تقاسم السلطة مع المؤتمر الشعبي العام منذ تاريخ تحقيق الوحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧ابريل ١٩٩٣م . - شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للإصلاح من مايو ١٩٩٣م وحتى ٧يوليو ١٩٩٤م .	

ملحق رقم (٩) الاحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية المسجلة في لجنة شئون الاحزاب

(المصدر: موقع اللجنة العليا للأنتخابات)

م	الاسم	الرمز
١	**المؤتمر الشعبي العام** **- تاريخ التأسيس:** ٢٤ اغسطس ١٩٨٢م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤١٦/٧/٤ الموافق ٢٦ / ١١ / ١٩٩٥ م. - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الاحزاب١٤١٦/٨/٩ الموافق ٣١/ ١٢/ ١٩٩٥م . **رئيس الحزب :** فخامة الرئيس علي عبد الله صالح . **نبذه تعريفية:** - هو التنظيم الحاكم في الجهورية العربية اليمنية سابقاً من عام ١٩٨٢م وحتى مايو ١٩٩٠م . - تقاسم السلطة مع الحزب الاشتراكي اليمني من تاريخ تحقيق الوحدة ٢٢مايو ١٩٩٠م وحتى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م - شارك في حكومة ائتلاف ثلاثية مع الحزب الاشتراكي اليمني والتجمع اليمني للإصلاح من مايو ١٩٩٣م وحتى ٧ يوليو ١٩٩٤م . - شارك في حكومة ائتلاف ثنائية مع التجمع اليمني للإصلاح من يوليو ١٩٩٤م وحتى ابريل ١٩٩٧م - شكل حكومة جميع أعضائها من المؤتمر الشعبي العام باستثناء اثنين ليس من أعضاء المؤتمر في مايو١٩٩٧م برئاسة الدكتور فرج بن غانم . - شكل حكومة أخرى جميع أعضائها من المؤتمر الشعبي العام في مايو ١٩٩٨م برئاسة د عبد الكريم الارياني .	

م	الاســـــم	الرمز
	- شكل حكومة في عام ٢٠٠١م وحكومة أخرى في عام ٢٠٠٣م برئاسة الأستاذ/ عبد القادر باجمال. - شكل حكومة في عام ٢٠٠٧م برئاسة الدكتور علي محمد مجور . - شارك في الانتخابات النيابية العامة في ابريل ١٩٩٣م وحصل على ١٢٣ من إجمالي مقاعد مجلس النواب (٣٠١) وبنسبة ٤١٪. - حصل في الانتخابات النيابية الثانية ٢٧ابريل ١٩٩٧م على ٢٢٦مقعد أي ما نسبة ٧٥٪ من إجمالي مقاعد مجلس النواب . - حصل في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٧ابريل ٢٠٠٣م على ٢٢٩مقعد أي ما نسبته ٠٨ , ٧٦٪. من إجمالي مقاعد مجلس النواب(٣٠١) . - شارك في الانتخابات المحلية فبراير ٢٠٠١م وحصل على الأغلبية . - عقد المؤتمر الشعبي العام ٧ مؤتمرات اعتيادية . - عقد الحزب أربع دورات للجنة الدائمة .	
٢	**التجمع اليمني للإصلاح** - **تاريخ التأسيس :** ١٣سبتمبر ١٩٩٠م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٥/١٢/٢٣م - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٢٩ , /١٤١٦/٨ الموافق ١٩٩٦/١/٢٠م . - الرئيس : أ/ محمد عبد الله اليدومي.(رئيس بالإنابة) - **الأمين العام :** أ/ عبدالوهاب الآنسي . - شارك في الانتخابات النيابية العامة الأولى ٢٧/ ابريل ١٩٩٣م وحصل على ٦٢ مقعداً وشارك في	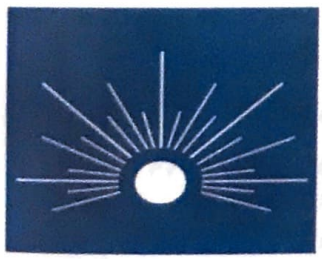

م	الاســـــم	الرمز
١٨	**حزب الشعب الديمقراطي** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٦/١٢/٥م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الاحزاب ٢٦/ ١٠/ ١٩٩٧م . **الأمين العام :** أ / صلاح الصيادي . - لم يشارك في الانتخابات النيابية الأولى والثانية ١٩٩٣م - ١٩٩٧م . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٤٠٧٧ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠٧ , ٠٪.	
١٩	**حزب التنظيم السبتمبري الديمقراطي** - تاريخ التأسيس : يونيو ١٩٩٢م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب١٩٩٨/١١/١٥م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ١٩٩٩/٤/١٥م . **الأمين العام :** أ / احمد قرحش . - لم يشارك في الانتخابات النيابية العامة الأولى ابريل ١٩٩٣م وكذلك لم يشارك في الانتخابات الثانية ابريل ١٩٩٧م . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٨١ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة صفر.	

م	الاســـــم	الرمز
٢٠	**التجمع الوحدوي اليمني** - **تاريخ التأسيس :** نوفمبر ١٩٩٢م . - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤٢٠/١/٢٨ الموافق ١٩٩٩/٥/٢١م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ١٤٢٠/٣/١٠ الموافق ٢٤/ ٦/ ١٩٩٩م . - **المؤسس :** أ / عمر الجاوي - **رئيس الحزب :** أ / خالد فضل - **الأمين العام :** عبد الكريم محسن الفسيل . - لم يشارك في الانتخابات النيابية الأولى ابريل ١٩٩٣م وكذلك لم يشارك في الانتخابات النيابية الثانية ابريل ١٩٩٧م . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٤٨٣ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠١, ٠٪.	
٢١	**حزب الخضر الاجتماعي اليمني** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ٥ / ٣ / ٢٠٠٠م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠م . - **الأمين العام :** عبد الولي محمد يحي البحر . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٢٢٧٦ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠٤, ٠٪.	

م	الاســـــم	الرمز
٢٢	**الاتحاد الديمقراطي للقوى الشعبية** - تاريخ التقدم للتسجيل في لجنة شئون الأحزاب ١٤ / ٤ / ١٩٩٩ م . - تاريخ حصوله على قرار التسجيل من لجنة شئون الأحزاب ٢٤ / ٧ / ٢٠٠٠م . - **الأمين العام :** عبد الكريم محمد الاشموري . - شارك في الانتخابات النيابية الثالثة ٢٠٠٣م ولم يحصل على أي مقعد وحصل على ٢٠٠٣ صوت من إجمالي الأصوات الصحيحة البالغ عددها ٥٩٩٦٠٤٩ وبنسبة ٠٥, ٠٪.	

ملاحظة: الجدول أعلاه لم يتم فيه استيعاب التغيرات التي حصلت في بعض الاحزاب بعد عقد مؤتمراتها الاخيرة وما اسفرت عنه من نتائج .